عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية ودوره في تحسين معيشتهن (في جنوب الضفة الغربية)

لميه عابد عبد الهادي جبارين/شلالدة

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين

1444هـ /2022م

واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية ودوره في تحسين معيشتهن (في جنوب الضفة الغربية)

إعداد:

لميه عابد عبد الهادي جبارين/شلالدة

دبلوم مهني عالي إدارة مؤسسات أهلية وتنمية من جامعة بيرزيت

المشرف: د. عبد الوهاب الصباغ

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة من معهد التنمية المستدامة/عمادة الدراسات العليا/ جامعة القدس

1444هـ-2022م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة
بناء مؤسسات وتنمية بشرية

إجازة الرسالة

واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية ودوره في تحسين معيشتهن(في جنوب الضفة الغربية)

اسم الطالب: لمية عابد عبد الفتاح جبرين

الرقم الجامعي: 21412377

إشراف: الدكتور عبد الوهاب الصباغ

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2022/12/11 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجةأسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور عبد الوهاب الصباغ التوقيع: .....

2- ممتحناً داخلياً: الدكتور ثمين هيجاوي التوقيع: .....

3- ممتحناً خارجياً: الدكتورعمررحال التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1444هـ/2022م

الإهداء

إلى من علمتني الطموح الممزوج بالقوة والثقة بالنفس

"أمي الغالية"

الى رفيق دربي المخلص والداعم

"زوجي الغالي"

الى شقائق الروح والجسد

اسرتي الصغيرة أبنائي وبناتي وأزواجهم وزوجاتهم

الى الأحفاد روح الروح

الى اخواني واخواتي واصدقائي جميعا

الى الاسرة الحقوقية الكبيرة

اهدي هذا العمل المتواضع

اليك دكتوري الفاضل "عبد الوهاب الصباغ"

الباحثة: لميه شلالدة

جامعة القدس

إقرار

أُقر أنا مُعِدّة الرسالة أنها قدمت إلى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأَنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأَن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع..

الاسم: لميه عابد عبد الهادي جبرين/شلالدة

التاريخ: 00/ 00 / 2022م

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله على إنجاز هذا العمل المعرفي المتواضع

كما أتقدم بالشكر والتقدير لجامعة القدس–أبو ديس عموماً، وألى طاقم معهد التنمية المستدامة إدارة وعاملين/ات وأساتذة على وجه الخصوص، الذين عملوا على تذليل العقبات من أجل الوصول الى انجاز هذا البحث العلمي.

أتقدم بشكري وتقديري العالي الى: الدكتور عبد الوهاب الصباغ الذي أشرف على هذه الرسالة وما قدمه لي من توجيه وارشاد معرفي مهم.

كما أتقدم بالشكر العظيم إلى الأساتذة الكرام المحكمين/ات:

الدكتورة نداء أبو عواد، الدكتور نايف، الأستاذة رولا أبو دحو، الأستاذ وسام الرفيدي، الأستاذة حنين زيدان، الدكتور عايد الحموز، على جهدهم/ن المبذول في دعم وتطوير إستمارة البحث.

أتقدم بالشكر الجزيل لزوجي وأسرتي على دعمهم لي طوال فترة العمل.

ولا أنسى ان أتقدم بالشكر لكل من ساعدني ويَسرَ مهمتي ولو من بعيد

الباحثة

مصطلحات الدراسة:

العمل: العمل في اللغة مأخوذ من عمل: العين والميم واللام أصل واحد صحيح، وهو عام في كل فعل يفعل، وعمل يعمل عملاً، فهو عامل، واعتمل الرجل: اذا عمل بنفسه، وعمل المرأة: هو تلك الجهود البدنية والفكرية التي تبذلها المرأة في الميدان العملي لتحقيق منفعة(الكبير، 2019: 3298).

التعاون: نظام إقتصادي تتضافر فيه الموارد المالية والجهود الشخصية لمجموعات من أفراد المجتمع، ترتبط كل مجموعة منها الرغبة المشتركة في تحقيق مصالح أفرادها المالية والاجتماعية وتنمية المجتمع بصفة عامة، معتمدة على الديمقراطي والادارة العلمية(قعقور، 2010: ج).

التعاونية: هي مؤسسة تدار ذاتياً من قبل مجموعة من الأشخاص اتحدوا طوعا لتلبية احتياجاتهم الإقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال ملكيتهم المشتركة لها واداراتهم الديمقراطية لمشروعهم(ابو نمر، 2012: ج).

التعاونيات الإنتاجية: عبارة عن تعاونيات تضم صغار المنتجين ولمستهليكن الذين يشتركون بمحض اراداتهم عن طريق تبادل الخدمات بواسطة مشروع إقتصادي اجتماعي يعمل بأموال الجميع وتحت مسؤوليتهم المشتركة(الحسين، 2007: 31).

الصناعة الغذائية: تعتبر الصناعة الغذائية فرعا من قطاع الصناعات التحويلية، يقوم بتحويل او تصنيع المواد الخام الزراعية بشقيها النباتية والحيوانية الى سلع غذائية جاهزة او شبه جاهزة لإشباع حاجات الإنسان، وامكانية حفظها من الفساد لأطول مدة ممكنة، مع الاحتفاظ بقيمتها الغذائية، وذلك لإستخدامها في مواسم وأماكن غير التي انتجت فيها(زبيري، 2010: 83).

مستوى المعيشة: يقصد بمستوى المعيشة من منظور الدخل ذلك المستوى من الدخل او الانفاق المطلوب للوصول الى مستوى معين من المعيشة، ووفق منظور الفقر النسبي عرف مستوى المعيشة بانه حالة عدم حصول الفرد على مستوى المعيشة اللائق او الكافي في وسط المجتمع، الذي يعيش فيه، حيث ان قصور الدخل يعني عجز الفرد او الاسرة عن توفير مستوى معين من المعيشة (مزراشي، 2018: 62 – 63).

جنوب الضفة الغربية: الضفة الغربية هي منطقة جغرافية من فلسطين التاريخية تقع بين نهر الاردن شرقا والاراضي الفلسطينية التي احتلت عام (1948م) من الشمال والجنوب والغرب، اما جنوب الضفة الغربية

فهو جزء من الضفة الغربية يشمل محافظتي بيت لحم والخليل(العتال، 2008: 11)، وجاء في كتاب محافظات جنوب الضفة الغربية الاحصائي السنوي التي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء بان جنوب الضفة الغربية مكون من محافظتي الخليل وبيت لحم(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014).

الملخص بالعربية

واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية ودوره في تحسين معيشتهن (في جنوب الضفة الغربية)

هدفت الدراسة التعرف الى واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية، والتعرف الى مستوى معيشتهن، ومعرفة ان كان هناك فروق في استجابات المبحوثات حول واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية، ومستوى معيشتهن تعزى لمتغيرات (العمر، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، وعدد الاطفال، ونوع العضوية، ومستوى الدخل)، ومعرفة ان كان هناك اثر ذو دلالة احصائية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في تحسين.

اجريت هذه الدراسة في الفترة الواقعة بين الفصل الأول من العام (2022–2023) ونفذت الدراسة في جنوب الضفة الغربية في فلسطين، تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملات في التعاونيات الإنتاجية والبالغ عددهن (136) عاملة، موزعات على (5) تعاونيات في محافظة الخليل مسجلة رسميا وحاصلة على ترخيص.

ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باتباع المنهج الوصفي الارتباطي، وتم بناء اداتان لتحقيق اهداف الدراسة، وهما مقياس واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية، ومقياس تحسين مستوى المعيشة، وتم تطبيق المقاييس على عينة مكونة من (115) مبحوثة تم اختيارهن بطريقة العينة العشوائية الميسرة. وتمت معالجة البيانات إحصائيا عن طريق استخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS)، وتم احتساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار (ت) (t-test). وتحليل التباين الأحادي (one - way ANOVA). واختبار توكي (Tukey)، ومعامل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) (R2) ومعامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation). كما استخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا لحساب ثبات الأداة واختبار التجزئة النصفية (Split - Half)، وأظهرت النتائج:

- أن الدرجة الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية جاءت بدرجة متوسطة، ووجود فروق في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لمتغير التعاونية لصالح (جمعية الشيوخ للثروة الحيوانية). وتبعاً لمتغير مكان السكن لصالح النساء اللواتي اماكن سكنهن (مدينة، وقرية)، في حين تبين انه لا توجد فروق تعزى لباقي المتغيرات الاخرى.
- أن الدرجة الكلية لتحسين معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية جاءت بدرجة مرتفعة، ووجود فروق في متوسطات مستوى معيشة النساء

العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعاً لمتغير مكان السكن لصالح النساء اللواتي اماكن سكنهن (مدينة، وقرية)، في حين تبين انه لا توجد فروق تعزى لباقي المتغيرات الاخرى.

- وجود علاقة ايجابية دالة إحصائياً بين واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية وبين تحسين المعيشة (في جنوب الضفة الغربية)؛ ووجود تأثير ذي دلالة احصائية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في تحسين المعيشة.

وفي ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة فان الباحثة توصي بضرورة الاهتمام بالقطاع التعاوني عموما وعمل التعاونيات على وجه التحديد وتوفير كل ما يلزمها من طاقات ووسائل وخبراء، خاصة وان نتائج هذه الدراسة اظهرت وجود درجة متوسطة لواقع عمل التعاونيات الانتاجية في الضفة الغربية. ايضا زيادة الاهتمام بالإنتاج الحيواني إلى جانب الإنتاج الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني خاصة في التعاونيات العاملة في المخيمات، والتي اظهرت وجود ضعف في واقع عملها، كذلك ضرورة قيام وزارة العمل بتحديد استراتيجية عمل واضحة لهذه التعاونيات، وأن تقوم بتقديم الدعم الفني والمالي لها.

Abstract

Summary

The reality of women working in productive cooperatives in the food industry and its role in improving their livelihoods (in the south of the West Bank).

This study was conducted in the period between ( ) months of the year (2022 AD), and the study was carried out in the southern West Bank in Palestine. Officially registered and licensed. The study consisted of all female workers in productive cooperatives, whose numbered (136) workers, distributed over (5) cooperatives in the Hebron Governorate, officially registered and holding a license.

This study aimed to identify the reality of women's work in production cooperatives in the food industry, to identify their standard of living, and to find out if there were differences in the respondents' responses about the reality of women's work in production cooperatives in the food industry, and their standard of living due to the variables (age, place of residence, and educational qualification , the number of children, the type of membership, and the level of income), and knowing whether there was a statistically significant effect on the reality of women's work in productive cooperatives in the food industry .

To achieve the objectives of this study, the researcher followed the descriptive correlative approach, and two tools were built to achieve the objectives of the study.

They are a measure of the reality of women's work in productive cooperatives in the food industry, and a measure of improving the standard of living. The measures were applied to a sample of (115) respondents who were chosen by the easy random sampling method. The data was processed statistically by using the statistical analysis program (SPSS), arithmetic means, standard deviations, and t-test were calculated. And one-way ANOVA. And Tukey's test, simple linear regression coefficient R2 (Simple Regression) and Pearson Correlation coefficient. The stability coefficient of Cronbach's alpha was also used to calculate the stability of the tool and the split-half test, so the results showed:

- The total degree of the reality of women's work in productive cooperatives in the food industry in the south of the West Bank came to a medium degree, and there were differences in the averages of women's work in productive cooperatives in the food industry according to the cooperative variable in favor of (Al-Sheikh Association for Livestock). And according to the variable of the place of residence in favor of the women whose places of residence (city and village), while it was found that there are no differences due to the rest of the other variables.

- The overall degree of improving the living conditions of women working in productive cooperatives in the food industry in the southern West Bank was came in ahigh degree, and there were differences in the average standard of living of women working in productive cooperatives in the food industry in the southern West Bank, according to the variable of the place of residence in favor of the women whose places of residence city, and village), while it was found that there are no differences due to the rest of the other variables.
- There is a positive, statistically significant relationship between the reality of women's work in productive cooperatives in the food industry and the improvement of living (in the south of the West Bank) and the existence of a statistically significant effect of the reality of women's work in productive cooperatives in improving living conditions.
In light of the findings of the study, the researcher recommends to pay attention to the work of cooperatives and to provide all the necessary energies, means and experts, especially since the results of this study showed the existence of a medium degree to the reality of the work of productive cooperatives in the West Bank. Also, increasing the interest in animal production in addition to agricultural production to achieve agricultural development, both plant and animal, especially in cooperatives operating in the camps, which showed weakness in the reality of their work, as well as the need for the Ministry of Labor to define a clear work strategy for these cooperatives, and to provide technical and financial support to them.

۵-

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 مبررات الدراسة

4.1 أهمية الدراسة

5.1 أهداف الدراسة

6.1 أسئلة الدراسة

7.1 فرضيات الدراسة

8.1 نموذج الدراسة (المتغيرات)

9.1 محددات الدراسة

10.1 هيكل الدراسة

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

يعتبر التعاون الدعامة الأساسية في قيام الحضارات، وبناء المجتمعات، ونشر المحبة، والترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمعات الإنسانية، فالتعاون ضرورة إنسانيّة، واجتماعيّة في هذه الحياة، والعمل التعاوني وحجم الانخراط فيه يعد مظهراً ورمزاً من رموز تقدم الأمم وازدهارها، والعمل التعاوني بإطاره الاجتماعي والثقافي شكل ولازال عامل رئيس للاستثمار الاجتماعي في الموارد البشرية للمجتمع من جهة، والالتزام بمساعدة الاخرين داخل النظام الاجتماعي الواحد من جهة أخرى، إذ أنه بالتعاون تُنهى الأعمال بشكل أسرع، وبجودة أفضل، وبكفاءة أعلى، وبهمة أقوى، والأمة كلما ازدادت في التقدم والتطور والرقي، ازداد انخراط مواطنيها في أعمال التعاون.

تكمن أهمية تطوير العمل التعاوني في فلسطين، للخصوصية التاريخية التي يعشها الشعب الفلسطيني. إن ما نعنيه بالخصوصية التاريخية هو حصراً تلك اللحظة التي بدأت منذ الشروع بتنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين مطلع القرن العشرين وما زالت مستمرة حتى اليوم، وانتجت تفاعلات عديدة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، منحتها بالتالي سمتها الرئيسة أي الخصوصية.

ما يميز تلك الخصوصية هو استهداف المشروع الصهيوني للوجود الفلسطيني برمته، الإنسان والأرض والموارد، ويتجلى ذلك الاستهداف في: التطهير العرقي للشعب الفلسطيني والذي بدأ ما قبل العام 1948 إذ تم تطهير الفلاحين من 32 قرية وتحديداً في منطقة مرج بن عامر، وتحويل ما تبقى من الشعب الفلسطيني إلى (عبيد عصريين) في الورش والمزارع والمصانع الصهيونية. وانتهاج سياسة **الإلحاق الكامل** للمكونات

الرئيسة للعملية الاقتصادية: الأرض، السكان، الموارد، الحدود والمجالين البري والجوي. إن عدم السيادة على تلك المكونات يعني ببساطة، انتفاء القدرة على صياغة سياسة اقتصادية إستقلالية قوامها توظيف تلك المكونات بهدف خلق إقتصاد وطني منتج. فكان من الطبيعي أن تنتج الظروف الموضوعية أشكالا مختلفة ومتنوعة لمظاهر إقتصاد بديل، وقد بادرت عدد من الأطر الجماهيرية منذ فترات مبكرة لتنظيم بعض اشكال العمل الاقتصادي المقاوم، وأخذ طابع العمل التعاوني، وأنخرط في صفوفه عدد من المهتمين والناشطين والمثقفين، بلوروا إشكالا مختلفة من الجمعيات التعاونية، تركزت في تعاونيات المياه، الثروة الحيوانية، التعاونيات(جمعيات إسكان) تعاونيات زراعية، وكانت تهدف إلى تلبية إحتياج المجتمع في ظل فرض سيطرة كاملة من قبل الاحتلال.

ويعد العمل التعاوني من لوازم الحياة البشرية، اذ انه لا يمكن أن تستقيم الحياة على كوكب الأرض بدون التعاون ولا بد للإنسان من أخيه الانسان، وقد عرف علماء "الأنثروبولوجي" الإنسان بأنه كائن اجتماعي بالفطرة، فالإنسان دائماً يعيش وسط الجماعة ولا يرى مصلحته الا من خلال مصلحتها (بدري، 2014).

ارتبط ظهور الحركة التعاونية بالمرحلة التاريخية ما بعد انتهاء النظام الاقطاعي وتطور المجتمعات الرأسمالية في منتصف القرن الثامن عشر، وكان بداية ظهور فكر التعاون المؤطر في الدول الأوروبية فكانت اول بادرة لفكرة تأسيس جمعية تعاونية في انجلترا في بلدة روتشيدل على يد جيمس سميث، إلا ان جهوده تكللت بالفشل، بعدها استمرت المحاولات من مجموعة من العمال القياديين لتأسيس جمعية تعاونية ، وتمكنوا من تأسيس جمعية تعاونية استهلاكية لهم، وكانت هذه الفترة هي نقطة بداية لظهور الحركة التعاونية وقد سميت هذه الجمعية جمعية رواد روتشيدل(أبو نمر،2012)

امتد انتشار الفكر التعاوني الى بقية الدول الاوربية منها المانيا وظهرت حركة تعاونية للتسليف والتوفير التعاوني الزراعي، مما دفع فريدريك رايفا يزن رئيس بلدية مجموعة من القرى الألمانية للتفكير بتأسيس اول جمعية تعاونية للتسليف والتوفير لها نظام داخلي مكتوب ومتفق عليه من قبل الأعضاء، اكتتب فيه الأعضاء باسهم واشتراكات متواضعة، (ابو حبله،2011)

اتسع انتشار تأسيس التعاونيات في اقطار اوروبا ومن ثم الى جميع انحاء العالم، تنوعت وتعددت أنواعها واشكالها وفقا لاحتياج المجتمعات منها الاستهلاكية والزراعية والاسكانية والصحة وصيد الأسماك، النقل والتسويق والاعمال النسائية والمدرسية والعمالية (أبو حبلة،2011)

بعد نجاح الثورة الاشتراكية في العام 2017 وقيام الاتحاد السوفيتي، ظهر نظام الاقتصاد الاشتراكي الذي يعتمد على سيطرة الدولة على جميع وسائل الإنتاج، وثم توزيع الربح والدخل بشكل عادل بين الناس ، اخذت بالظهور الحركات الاشتراكية والتي طبقت مبادئ الفكر الماركسي(الزغموري 1991)

استمر انتشار فكر التعاون بشكل اكبر في أعقاب الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي في "أوروبا" في منتصف القرن (الثامن عشر) كرد فعل للمساوئ التي أفرزها النظام الرأسمالي والتي انعكست آثارها بشكل سلبي على أوضاع العمال والفلاحين سواء من حيث الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال وانتشار البطالة أو تدني مستوى الأجور والعمل لساعات طولية أو استغلال الأطفال والنساء بالعمل مقابل اجرة منخفضة، هذه الأوضاع السيئة كان لها الاثر الكبير على الطبقة العاملة فتدهورت أوضاعها الإقتصادية والاجتماعية، ونتيجة لهذا الواقع المرير ظهر النظام التعاوني في الكثير من المجتمعات(ناشور، 2016).

فيما يتعلق بظهور الحركة التعاونية في الوطن العربي، لعب المجتمع المدني في الوطن العربي دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية وتطور الفكر التعاوني، وهو مكون أساسي ويلعب دورا رئيسيا بجانب الدولة والسوق والعشيرة ، اعتبرت التعاونيات احد المحركات الأساسية لعجلة التنمية الاقتصادية ، وانتشرت بشكل واسع حيث بلغ عدد الجمعيات التعاونية ما يقارب 30000 الف جمعية تعاونية تعمل في عدة مجالات منها التعاونيات الزراعية، التعاونيات الاستهلاكية وتعاونيات الإسكان كما أسس الاتحاد التعاوني في العام 1981 في بغداد وفي العام 1998 عقد المنتدى العربي في بغداد(تقرير منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية2010)، أما في مصر فقد ظهرت الحركة التعاونية في عام 1908 حيث كان عمر لطفي أول من جلب فكرة انشاء الحركة التعاونية المصرية، نادى بالعمل التعاوني كوسيلة لعلاج حالة البؤس والفقر والوضع الاقتصادي الصعب بين طبقة العمال والفلاحين، كونه وسيلة للخروج من الأزمات الاقتصادية، كما امتد انتشار الجمعيات التعاونية في السودان، وتعد التعاونيات السودانية حركة شعبية

عريضة ديمقراطية تضم كل فئات الشعب، تدعو إلى التضامن وتستهدف تلبية احتياجات الأعضاء، من خلال توفير الخدمات المختلفة بسعر منخفض مقارنة بالقطاع الخاص.

المجتمع الفلسطيني هو واحد من تلك المجتمعات التي ظهر فيها النظام التعاوني، اذ ان هذا المجتمع كغيره من مجتمعات الدول النامية، مع الإشارة الى الخصوصية السياسية للواقع الفلسطيني، مما ضاعف المعاناة، حيث يعاني المجتمع الفلسطيني من الفقر وارتفاع نسبة البطالة، والتدهور الإقتصادي خاصة مع وجود الاحتلال الاسرائيلي الذي أثر على الرجال والنساء، ولكنه بشكل خاص أثر على مستوى معيشة المرأة الفلسطينية خاصة في الأرياف (العرب، 2022).

والجدير بالذكر ان المرأة تشكل نصف المجتمع، لذا لابد لها أن تشارك الرجل في التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وهذا بالتالي يعطي قيمة إنتاجية أكبر للمجتمع، وبالتالي المساهمة الإقتصادية التي تؤدي الى التنمية العامة، وفي ضوء ذلك اخذت العديد من الحكومات على عاتقها موضوع تمكين المرأة بمحمل الجد، ليس فقط باعتبارها شريكاً مساوياً للرجل، ولكن باعتبار أن العبء الأكبر من التنمية المجتمعية يقع على عاتقها، ويرجع ذلك الى أخذ العبر من تجارب تنموية عالمية رائدة، أثبتت أن نجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن اعداده وطبيعة تأهيله وتمكينه، وان للمرأة دوراً حيوياً في التنمية المجتمعية(غروف، 2019).

لقد أصبحت التنمية بالمشاركة هي أكثر الافكار الإقتصادية رواجاً في الوقت الحاضر، وهذا يعني ان التنمية الأحادية سواء أكانت اعتمادا على القطاع العام وحده، أم القطاع الخاص وحده هي تنمية قاصرة، وان التنمية المستدامة هي القائمة على ثلاثة أضلاع (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، وتعتبر التعاونيات شكلاً من أشكال مشاركة المجتمع المدني وعاملاً رئيساً من عوامل التنمية الإقتصادية والاجتماعية(رمضان،

2019). كما تعتبر الدولة أكبر مساهم في تنمية التعاونيات، لأنها تعتبرها المجال الأنسب والكفيل باستثمار الموارد البشرية والطبيعية(Ahrouch, 2010).

وفي هذا السياق بين الشمارخة (2014) ان المجتمع الفلسطيني اهتم بوجود العديد من المنظمات المجتمعية الخاصة بالمرأة او يدخل ضمن أنشطتها المرأة والنوع الاجتماعي، حيث اهتمت هذه الجمعيات في قضايا المرأة وخصوصا في المناطق المهمشة، اذ تؤمن هذه الجمعيات بان النساء الريفيات قادرات على المشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع بشكل مستقل وديمقراطي قائم على العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص، وفي الوصول الى المراكز الاجتماعية والسياسية والإقتصادية.

كما قامت بعض المؤسسات الأهلية بتبني برامج لتحسين وضع النساء الفلسطينيات في الأرياف، وذلك من خلال طرح مشروعات صغيرة تستفيد منها النساء لتحسين أوضاعهن الإقتصادية، وعرفت هذه المشروعات بالتعاونيات، والتي تعد بمثابة "مقاولة" إقتصادية واجتماعية تقوي مكانة المرأة إقتصادياً، وتتيح لها فضلا عن ذلك التكوين والتربية، وتعلمها تقنيات الإنتاج والتسويق، ولذا لا غرابة أن تقبل المرأة على العمل التعاوني في هذه التعاونيات لتزيد من مستوى دخلها(مسدالي، 2007). خاصة وان التعاونيات تلعب دوراً رئيسياً في الصناعة الزراعية والغذائية، وان ظروف السوق قد تغيرت في العقود الأخيرة، خاصة وان التعاونيات وضعت العديد من الفلاحين في مستوى جمعيات المساومة الجديدة، وتعاونيات التسويق والإنتاج، وقد اظهرت هذه التعاونيات محاصيل جديدة وبرامج متنوعة تسويقية محددة(Bijman & Hendrikse, 2003).

ونتيجة لذلك فان التعاونيات تكمن أهميتها في تلبية رغبات الأفراد في الاستقلالية، وتحقيق طموحاتهم، وتحسين مستوى المعيشة، بما يساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية والمتمثلة في ارتفاع نسبة البطالة – خاصة بين النساء– وذلك من خلال توفير فرص عمل، إضافة للخدمات الإنتاجية والادارية والاجتماعية،

وبالتالي تحيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات، والحد من التبعية والعجز التجاري(ابو كشك، 2017).

وفي ضوء ما تم ذكره جاءت هذه الدراسة للبحث في واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية ودوره في تحسين معيشتهن، خاصة في ظل الظروف السياسية والاجتماعية والإقتصادية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني.

2.1 مشكلة الدراسة:

تعتبر التعاونيات الإنتاجية وخاصة المتعلقة بالصناعات الغذائية في الاراضي الفلسطينية من القطاعات الهامة في المجتمع الفلسطيني، حيث تستمد هذه الأهمية بصفة خاصة من دورها الإقتصادي، والثقافي، والحضاري، وتتميز بمجموعة من ذات الخصائص الفنية (الإنتاجية والخدماتية)، التي اصبحت حاضرة بوضوح في اسلوب حياة عيش النساء في المجتمع الريفي، اذ تسهم الصناعات الغذائية بشكل كبير في تحريك الإقتصاد المحلي، وهو قطاع يرتكز على التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة.

وتكمن مشكلة هذه الدراسة في تركيز معظم الدراسات في مجال التعاونيات على قياس الاستدامة والاستمرارية، والأداء المالي وتحقيق نسب استدامة مالية عالية تفيد التعاونية وبقائها وكذلك الأداء المهني وتحسين وضع العاملات في هذه التعاونيات بغض النظر عن قياس المردود الإقتصادي وتحسين مستوى المعيشة لتلك التعاونيات، مع أن الهدف الرئيس من عمل تلك التعاونيات هو الخروج بأعضائها من دائرة الفقر وتحسين مستوى المعيشة لديهم، وبناءاً على ما ذكر تسعى الباحثة من خلال هذه الدراسة التعرف الى إذا ما كان لعمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية أثر في تحسين مستوى معيشة النساء

في مجالات الحياة المختلفة، من حيث طبيعة العمل ومستوى دخل العاملات، والتحديات التي تواجه العمل التعاوني الإنتاجي النسوي، بشكل موضوعي ومهني، للوصول الى مدى فاعلية هذه التعاونيات في القدرة على خلق مصدر دخل دائم ومنصف من حيث المردود المادي للأعضاء، في ظل الظروف الراهنة، لتحليل مدى مساهمتها في التنمية الإقتصادية وتأثيرها على مستوى معيشة الاسر الفلسطينية، وخاصة الاسر التي ترأسها النساء، إضافة الى مدى تعزيز ونشر الفكر التعاوني الذي يشكل بدوره نموذج للإقتصاد القروي في ظل حالة الاحتلال طويل الأمد.

لذا جاءت هذه الدراسة للبحث في واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية ودوره في تحسين معيشتهن(في جنوب الضفة الغربية)، وتحديداً جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الاتي: **ما واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية ودوره في تحسين معيشتهن في جنوب الضفة الغربية؟**

3.1 مبررات الدراسة

من أهم المبررات والدوافع التي دفعت الباحثة لاختيار موضوع الدراسة ما يلي:

1. حداثة واهمية موضوع الدراسة، حيث تعالج موضوع حديث ومهم، ولم يعطى حقه في الدراسة والبحث، ولا يتوفر حوله دراسات كافية وبالشكل المطلوب.
2. اثراء ورفد المكتبة الفلسطينية بدراسة علمية ومعلومات حديثة حول عدد من الموضوعات، حيث اهتمت الدراسة بالنساء، وعمل النساء، والتعاونيات الإنتاجية، والصناعة الغذائية، وتحسين المعيشة ومستوى الدخل للفئة المستهدفة.

3. حاجة المجتمع الفلسطيني لمثل هذه الدراسة خاصة ما تتوصل اليه الدراسة من نتائج وتوصيات مما يفيد صناع القرار في المجتمع الفلسطيني وتساعدهم في حل المشكلات الخاصة بالتعاونيات الإنتاجية والصناعات الغذائية.

4.1 أهمية الدراسة:

لقد بات جلياً أهمية الدور الذي تلعبه التعاونيات النسائية في تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية في ظل نظام عالمي متغير، وأصبح هدف تنمية التعاونيات خياراً استراتيجياً حتمياً لدعم القدرة الإقتصادية للبلدان على التكيف والنمو مع تلك التغيرات.

الاهمية النظرية:

تبرز أهمية هذه الدراسة في اختيارها لمجتمع الدراسة الذي يتألف من النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية، وهو مجتمع لم يتعرض له الباحثون بالدراسة أو البحث خاصة فيما يتعلق بدراسة واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية، ودور ذلك في تحسين مستوى معيشتهن، فالبحث في واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية يعتبر مهماً لما لهذا العمل من تأثير على اوضاع النساء الإقتصادية وعملهن في مجموعات تؤدي الى زيادة انسجامهن الفكري والاجتماعي داخل مجتمعاتهن، وتنبع أهمية هذه الدراسة باعتبارها الدراسة الأولى من نوعها –حسب علم الباحثة– التي تبحث في واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية ودوره في تحسين معيشتهن(في جنوب الضفة الغربية) من وجهة نظر النساء العاملات أنفسهن.

الاهمية التطبيقية:

ان نتائج هذه الدراسة ستكون مفيدة لصناع القرار في المجتمع الفلسطيني، ووزارة العمل الفلسطينية وهيئة العمل التعاوني، بالإضافة لمؤسسات المجتمع المدني المتخصصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة، لأنها تقدم معلومات مهمة تساعد في الارتقاء او تصحيح رسم السياسات المناسبة لقطاع التعاونيات خاصة التعاونيات التي تعنى بالصناعات الغذائية، والتي تسهم بدورها في الحفاظ على الموارد البشرية العاملة في تلك التعاونيات، خاصة فئة النساء في المجتمعات القروية والريفية.

5.1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى:

1. التعرف الى واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية (في جنوب الضفة الغربية).
2. معرفة ان كان هناك فروق في استجابات المبحوثات حول واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تعزى لمتغيرات (العمر، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، وعدد الاطفال، ونوع العضوية، ومستوى الدخل).
3. التعرف الى مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية(في جنوب الضفة الغربية).

4. معرفة ان كان هناك فروق في استجابات المبحوثات حول مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تعزى لمتغيرات (العمر، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، وعدد الاطفال، ونوع العضوية، ومستوى الدخل).
5. معرفة ان كان هناك اثر ذو دلالة احصائية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في تحسين المعيشة في جنوب الضفة الغربية.

6.1 أسئلة الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة قامت الباحثة بصياغة الاسئلة الاتية:

1. ما واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية(في جنوب الضفة الغربية)؟
2. هل توجد فروق في استجابات المبحوثات حول واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تعزى لمتغيرات (العمر، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، وعدد الاطفال، ونوع العضوية، ومستوى الدخل)؟
3. ما مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية(في جنوب الضفة الغربية)؟
4. هل توجد فروق في استجابات المبحوثات حول مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تعزى لمتغيرات (العمر، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، وعدد الاطفال، ونوع العضوية، ومستوى الدخل)؟

5. هل يوجد اثر ذو دلالة احصائية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في تحسين المعيشة في جنوب الضفة الغربية؟

7.1 فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة السابقة قامت الباحثة بتحويلها إلى فرضيات صفرية على النحو التالي:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تعزى لمتغيرات (العمر، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، وعدد الاطفال، ونوع العضوية، ومستوى الدخل).

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تعزى لمتغيرات (العمر، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، وعدد الاطفال، ونوع العضوية، ومستوى الدخل).

الفرضية الثالثة: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في مستوى معيشة النساء في جنوب الضفة الغربية.

8.1 نموذج الدراسة:

للدراسة متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة:

متغيرات مستقلة	متغيرات ديمغرافية مستقلة	متغيرات تابعة
عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية	العمر مكان السكن	تحسين المعيشة في جنوب الضفة الغربية

المؤهل العلمي

عدد الأطفال

نوع العضوية

مستوى الدخل

9.1 حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على الحدود التالية:

الحد الموضوعي: اقتصرت هذه الدراسة على واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية ودوره في تحسين معيشتهن (في جنوب الضفة الغربية)،

الحد المكاني: أجريت هذه الدراسة في محافظة الخليل(جنوب الضفة الغربية) في فلسطين.

الحد الزماني: هو الفصل الأول من العام الدراسي (2022م).

الحد البشري: اقتصرت هذه الدراسة على عينة ميسرة ممثلة للنساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية بمحافظة الخليل.

الحد الإجرائي: أداة الدراسة من حيث صدقها وثباتها، حيث تم اعداد استبانة خاصة من قبل الباحثة، وتم تحكيمها للتأكد من مدى مقروئيتها ومناسبتها للبيئة الفلسطينية.

10.1 هيكل الدراسة

تشتمل الدراسة على خمسة فصول وهي مقسمة كما يلي:

الفصل الأول: يعرض خلفية الدراسة ويشتمل على مقدمة الدراسة ومشكلتها واهميتها وهيكليتها.

الفصل الثاني: يعرض الإطار النظري للدراسة من حيث مفهوم التعاونيات وأهميتها وأهدافها ومبادئها والتحديات التي تواجه عملها وأقسامها وأنواعها، ودور التعاونيات في تحسين مستوى الدخل. كما يتضمن هذا الفصل عرضاً مفصلاً للدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة سواء الدراسات العربية او المحلية او الاجنبية، ويتبع ذلك تعقيب عام على الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: يتضمن منهجية الدراسة ويشتمل على المنهجية المتبعة والمجتمع والعينة والأداة وصدق وثبات أداة الدراسة، كما يشتمل على المتغيرات والإجراءات المتبعة في إعداد الدراسة، والمعالجة الإحصائية التي استخدمتها الباحثة في الوصول الى النتائج.

الفصل الرابع: يتضمن هذا الفصل عرضاً شاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، وذلك من خلال عرض النتائج في ضوء الاطار النظري ليمتد التحليل بالإجابة على السؤال الرئيس والاسئلة الفرعية للدراسة.

الفصل الخامس: يتضمن هذا الفصل تلخيص لنتائج الدراسة وتقديم خلاصة هذه النتائج على شكل استنتاجات من جهة، وتوصيات من جهة اخرى، ووضع قائمة بالمقترحات المكملة لما تم عمله.

أخيراً: تحتوي هذه الدراسة على قائمة المراجع، والملاحق، ونموذجاً عن الأداة المستخدمة التي تم توزيعها على أفراد العينة. بالإضافة الى الملاحق الاخرى.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.1 الإطار النظري.

2.2 الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 التعاونيات

1.1.1.2 مقدمة

عرف المجتمع الفلسطيني تحولات عميقة أثرت على أوضاعه الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما مست هذه التغيرات شكل ونوعية مساهمة المرأة الريفية في التنمية، حيث صارت تنشط في مجالات عديدة تجاوزت القالب التقليدي إلى الخوض في مجالات أكثر حداثة وعصرنة، ويتم ذلك عبر تنظيم النساء في تعاونيات تسويقية أو إنتاجية، وهذه التعاونيات تعتبر نوعاً من أنواع التنظيم ترتبط فيه جماعة من الناس إرتباطاً إختيارياً بصفتهم الإنسانية.

وفي هذا السياق بين (الحيالي، 2007) المشار إليه في (ابو نمر، 2012) ان الانسان مفطور على حب التعاون، ولا تستقيم أمور حياته كلها إلا بالتعاون، بل ويعتبر التعاون من الأمور الفطرية المركبة فيه، فهو يحتاج في كثير من أموره وحاجاته إلى من يعاونه ويساعده على إتمامها وبعض تلك الأمور لا يستطيع أن يقوم بها وحده مهما بلغ من القوة.

وبالتالي فإن التعاون بمفهومه العام يمثل آلية تقوم بها مجموعة من الأفراد تعمل معا بدافع المنفعة المشتركة، وهو يعكس التنافس الذي تكون فيه المنفعة الشخصية هي الدافع(الشيخ، 2015)، ونظرا لأهمية التعاون وحاجة المجتمعات إليه، ومع تزايد الإهتمام بالعمل التعاوني، نمت المؤسسات التعاونية وتضاعفت التوعية

بأهمية التعاون وبدوره في تقدم المجتمع، وأصبح العمل الاجتماعي التعاوني في العصر الراهن ركيزة أساسية في تطور المجتمعات وتنميتها(السلطان، 2009).

فالعمل التعاوني يعد من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في العصر الحالي، ويكتسب العمل التعاوني أهمية متزايدة يوماً بعد يوم، ولا سيما مع إتساع الفجوة بين موارد الحكومات وازدياد احتياجات الشعوب، حيث برز العمل التعاوني لسد تلك الفجوة، ومع إزدياد تعقيدات الظروف الحياتية ازدادت احتياجات المجتمع وأصبحت في تغير مستمر، ولذلك كان لا بد من وجود جهة أخرى تساند الجهات الحكومية وتكمل دورها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، ويطلق على هذه الجهة منظمات المجتمع المدني او المنظمات الاهلية والتي من ابرزها التعاونيات(ملاوي، 2008). حيث انه رغم اختلاف منظمات المجتمع المدني في أشكالها وتسمياتها، إلا أنها تتقاسم مع بعضها البعض مجموعة من الخصائص الأساسية مثل كونها منظمات خاصة، وتطوعية، ومستقلة، وغير ربحية، بحيث يملك الأفراد الحرية بالانضمام إليها أو دعمها(Elbayar, 2005).

والجدير بالذكر انه عبر العقود المنصرمة لعبت التعاونيات ومنظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في مجالات التنمية الانسانية والإغاثة، حيث قدمت تلك التعاونيات العديد من المبادرات في سبيل الإرتقاء بمعايير استحقاقات الحياة الاجتماعية، والإقتصادية، ومساعدة الفئات الهشة والمهمشة في تجاوز الصعوبات والأزمات(عيسى، 2019).

ويمكن القول أنه لا توجد وسيلة أفضل من التعاونيات في إحداث التنمية خصوصاً في الدول النامية حيث تستطيع تجميع موارد الناس على شكل وحدات إقتصادية كبيرة، والاستفادة من الطاقة البشرية خصوصاً في ظل الأوضاع الإقتصادية والسياسية الحالية، والمتغيرات العالمية، وفي ظل وجود كيانات إقتصادية ضخمة

فإن الوحدات الصغيرة لن تتوافر لها عوامل الاستقرار والاستمرار بفاعلية أمام القطاع الخاص المدعم بالتكنولوجيا المتقدمة، والإمكانيات، ورؤوس الأموال الضخمة.

فالتعاونيات تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة عندما تتاح لها فرص العمل بكفاءة وفاعلية في مجالات الإنتاج، وان التطورات الإقتصادية العالمية فرضت نفسها على الكثير من القطاعات الإنتاجية من ناحية انكشاف هذا القطاعات وتزايد احتمالات الآثار السلبية الناتجة عند إندماج الحكومات في الإقتصاد العالمي، وما يترتب عليه من متغيرات في إطار السياسة الصناعية والزراعية والإنتاجية، والأطر التنظيمية للجمعيات التعاونية لمواجهة هذه التغيرات، إضافة الى ما تعانيه هذه التعاونيات من مشاكل مختلفة في النواحي المالية والادارية والتنظيمية(البار، 2011).

وتشكل الجمعيات التعاونية واحدة من أهم حلقات العملية الإنتاجية في جميع دول العالم أذ تعمل كأداة ووسيلة لتسهيل الكثير من المشكلات التي تعترض طريق العملية الإنتاجية ومن خلالها يمكن أيضا تنظيم وترتيب المجتمع الريفي ودعم الفلاح وتحسين وضعه الاجتماعي(العكيلي، 2020). خاصة في المجتمع الفلسطيني الذي يعاني من سيطرة الاحتلال الاسرائيلي، كما ان الإقتصاد الفلسطيني لا زال يشهد الكثير من التحولات والتحديات في سبيل تحقيق التنمية المستدامة بسبب الصراعات السياسية المعقدة والطويلة الامد، حيث ان النمو الإقتصادي خلال سنواته الماضية شهد الكثير من التقلبات واعتمد بشكل رئيسي على الوضع السياسي(Sarour, Naser & Atallah ,2011).

لذا فإنه لا غرابة من ان تكون فلسطين من أولى الدول العربية التي أهتمت بتأسيس التعاونيات حيث يعود تاريخ الحركة التعاونية في فلسطين إلى بداية القرن العشرين، خاصة وأنه تم تشكيل أول جمعية تعاونية سنة

(1918م)، في حين بلغ عدد الجمعيات التعاونية العاملة في الاراضي الفلسطينية حتى عام (2011م) قرابة (662) تعاونية منها (538) في الضفة الغربية و(124) في قطاع غزة(النمروطي ومكي، 2012).

وتجدر الإشارة إلى أنه في فترة الاحتلال أخذت التعاونيات دورها الريادي والوطني في عملية التنمية الفلسطينية ودعم مشاريع الإسكان التعاونية وبناء معاصر الزيتون، والإقراض الزراعي القادم من منظمة التحرير الفلسطينية وعبر اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لتعزيز صمود السكان بارضهم(المركز الفلسطيني للتنمية الإقتصادية والاجتماعية، 2019).

كما تجدر الإشارة إلى أن قطاع التعاونيات في البلاد العربية عرف خلال العقدين الأخيرين نمواً مضطرداً من حيث عدد التعاونيات، ومن حيث تنوع مجالات اشتغالها، بحيث لم يعد العمل التعاوني محصوراً في مجالات تقليدية ضيقة مثل الفلاحة والصناعة التقليدية، والصيد البحري والسكن، بل تطور ليشكل مجالات كالنقل والتربية والتكوين والتشغيل والاستشارة ومعالجة النفايات ..الخ، الأمر الذي دفع المشرع الى اعادة النظر في الاطار القانوني المنظم لهذا القطاع من أجل تحصين هياكله ضد العبث والممارسات الطفيلية(كريم، 2018).

ولما كانت المرأة تشكل نصف عدد السكان وبالتالي نصف طاقة المجتمع الإنتاجية، فقد اصبح لزاماً أن تساهم في العملية التنموية، بل لقد أصبح وضع المرأة في أي مجتمع يعتبر مقياساً لمدى تطور ونمو هذا المجتمع، وأصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم المرأة وقدرتها على المشاركة في التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وأصبح الاستثمار في قدرات المرأة وتمكينها يعتبر أضمن سبيل للإسهام في النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة، وبالتالي فإنه لا يتأتى تقدم المجتمع وتطوره إلا بالمشاركة الإيجابية للمرأة باعتبارها ثروة بشرية وقوة دافعة لحركة المجتمع نحو تحقيق مزيد من الانجازات على المستوى الأكاديمي

والإقتصادي والاجتماعي والثقافي، حيث يعد وضع المرأة في أي مجتمع أحد المعايير الأساسية لقياس درجة تقدمه(الحموز، 2016).

إن الانسان في التعاونيات هو المستهدف الأول والأخير لها، حيث ان تجمع الأفراد في جمعيات تعاونية مرده الأساسي إلى عوامل ضغط قاهرة وظروف حيوية سيئة كما اثبتت جميع حالات نشوء وتطور الحركة التعاونية في العالم وخصوصا العالم الفقير(سليم، 2012).

ومن سمات التعاونيات قدرتها على توفير كيان قانوني موافق عليه، والاستقلالية، ولا تستهدف الربح، وتتبنى مبدأ التطوع في تطبيق أنشطتها، ولا مساحة للوراثة او الفئوية فيها(Al- Malki & Shalabi & Ladawdeh, 2007). وهذا يعني ان ينظم العضو للجمعية دون تأثير أو حسبان لمركزه الاجتماعي او السياسي او الديني (بدري، 2014).

لهذا أصبح ضرورياً أن يسير الاستثمار في الصناعات الغذائية وعوامل الإنتاج والتسويق في الاتجاه الذي يمكن معه مواجهة هذه الاوضاع الإقتصادية والكيانات الكبيرة، وذلك من خلال تعبئة واستخدام كافة الموارد المتاحة والتنظيم السليم لجهود الفئات المهشمة –خاصة النساء– بما يحقق زيادة في دخولهن وتحسين مستوي معيشتهن وتعظيم دورهن في التنمية وسوف يتحقق ذلك من خلال الارتكاز إلي نظام مؤسسي وإنشاء جمعيات تعاونية تعمل وفقاً لمتطلبات وأحكام المبادئ التعاونية وتهتم بالنساء من اجل تحسين مستوى معيشتهن.

2.1.1.2 مفهوم التعاون والتعاونيات:

يقصد بالتعاون من الناحية اللغوية المساعدة المتبادلة، وقد دعت جميع الأديان إلى التعاون، وفكرة التعاونيات ليست حديثة ولكنها موجودة منذ القدم، وليست مستوردة من الخارج ولكنها موجودة في المجتمعات العربية

سواء في الريف او الحضر، كما أن فكرة التعاون موجودة في معظم الدول لأن الظروف الإقتصادية والاجتماعية دعت الى قيام التعاون في كافة المجالات(عبد الغفار، 2021: 441).

والتعاون يعني المساعدة المتبادلة، ومعناه العمل معاً، فالمجتمعات الانسانية منذ القدم وحتى اليوم لم تقم إلا بالتعاون، ومن تلك القرون الماضية بنيت الدول وتكونت الأمم، وقد حثت الاديان السماوية على التعاون، ويمكن الاسترشاد بالقران الكريم في ذلك، قال تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ..)(المائدة: 2)، وفي ذلك دعوة عامة للناس جميعا للتعاون فيما بينهم لما فيه خير للجماعة والمجتمع.

والتعاون في اللغة من العون، والعون: الظهير على الأمر، ولأهمية التعاون جاءت نصوص السنة النبوية ايضا تحث عليه، ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً"(عساف، 2021)، والتعاون أيضاً من فعل عاون، تعاون، أعانه، فهو معين وعاونه معاونه فهو معاونه، قدم له العون، والتعاون تبادل العون، أي يعاون القوم بعضهم بعض، والمعاون الكثير العون لغيره(بومهدي ومدينة، 2017).

ويمكن تعريف التعاون بأنه نظام إقتصادي اجتماعي ديمقراطي يقوم من خلال ترابط مجموعة من الأفراد على أساس من الحقوق والالتزامات المتساوية للتغلب على ما قد يعترضهم من مشاكل إقتصادية واجتماعية في ظل سياسة التحرر الإقتصادي ومواجهة الرأسمالية التجارية وما ينتج عنها من فوارق في الدخول الفردية، فهو تجميع للقوى البشرية لضم طاقات وجهود وعزائم الأفراد المتفقون في روح المشاركة والمصالح المشتركة في منظمات شعبية ذات كيان قانوني تحقق جهودا مشتركة تهدف إلى تحقيق النفع لهؤلاء الأفراد من رفع مستوى معيشتهم وزيادة دخولهم الفردية(الخشن، 2004).

في حين تعرف التعاونية على انها جماعة من الاشخاص الطبيعيين الذين اتفقوا أن ينظم بعضهم الى بعض لإنشاء مشروع يكون الغرض منه أن يتيح لهم الحصول على المنتجات والخدمات التي هم في حاجة اليها، والقيام بتسيير هذا المشروع وادارته إقتصاديا واجتماعيا وتربوياً(مسدالي، 2007).

والتعاونيات: هي عبارة عن وحدة إقتصادية تدار على أسس ديمقراطية يتناول نشاطها النشاط الزراعي او غيره، في سبيل خدمة مصالح اعضائها من الفلاحين، ومن تتعلق اعمالهم بنفس العمل ماديا واجتماعيا، وخدمة المجتمع بصفة عامة(البار، 2011).

كما عرف عبيدات (2000) التعاونيات بانها وسيلة قانونية وعملية تساعد على تمكين أصحاب المصالح لتحقيق أهدافهم بشكل متوازن. وهي ايضا هي تنظيم تطوعي مملوك بالكامل لأعضائه ويدار من قبل أعضاء التنظيم وعلى أساس غير ربحي.

والتعاونيات: هي عبارة عن تنظيم قانوني يساعد مؤسسيه على الحصول على درجة معينة من التنافس مع التنظيمات التجارية وفق شروط عادية، وهي تنظيمات تطوعية هدفها الأساسي خدمة اعضائها والمستفيدين منها وعلى أسس مقبولة من أطراف العملية التبادلية من جهة ومشروعية قوانينها وانظمتها من جهة اخرى(أبو القاسم، 2014).

ايضا فان الجمعية التعاونية: هي منظمة اختيارية من مجموعة من الأفراد تجمعهم مصلحة مشتركة ويدار العمل فيها على أسس ديمقراطية، بغرض توفير الخدمات للأعضاء بسعر التكلفة، ويعتبر تعريف منظمة العمل الدولية من التعريفات الاكثر قبولاً، والذي عرف الجمعية التعاونية بأنها هيئة معنوية تضم في عضويتها مجموعة من المواطنين بحيث تنصب جهودهم في تنظيم أنفسهم لتلبية احتياجاتهم وتحسين أوضاعهم الإقتصادية والاجتماعية بصورة مستمرة ومستدامة(قعقور، 2010).

ويشير (عجول، 1997) المشار اليه في (أبو القاسم، 2014) إلى وجود ثلاثة مفاهيم أساسية تميز التعاونيات عن التنظيمات الاخرى:

الأول: الملكية والإدارة: وهي غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث يتولى الإدارة المالكون للتعاونيات لغرض خفض التكاليف وتحقيق أكبر رضا.

الثاني: بيع السلع: لأعضائها حسب التكلفة بعد خصم المصروفات الإدارية وتعود الأرباح على الأعضاء.

الثالث: العوائد على الاستثمار: وتكون محددة، أي الحصول على الخدمات دون الأرباح العالية.

وفي ضوء ما تم ذكره يمكن القول بان التعاونيات هي: عبارة عن جمعية مستقلة مؤلفة من أفراد تحدوا الظروف واتحدوا معا طواعية لتحقيق مصالحهم وتوفير احتياجاتهم والتغلب على الظروف المحيطة بهم، وتحسين مستوى معيشتهم وتطلعاتهم المعيشية والاجتماعية والإقتصادية والثقافية المشتركة من خلال العمل سوية في منشأة تعود لهم وتدار بشكل ديمقراطي.

3.1.1.2 تاريخ التعاونيات:

تعد فكرة التعاون قديمة وهي ليست وليدة اليوم بل هي منذ وجود الانسان على هذا الكوكب وقد اتخذت أشكال وأنماط عدة وتطورت مع تطور الانسان، لهذا يمكن القول أن ظاهرة التعاون ليست غريبة على المجتمع الإقتصادي الدولي بل هي متأصلة فيه نظراً لاعتمادها على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول ومع تطور العلاقات بشتى اشكالها تطورت معها العلاقات الإقتصادية وحلت الشراكة مكان التعاون حيث ان مفهوم الشراكة ومعناه اعم واشمل(حرب، 2014).

والجدير بالذكر ان التعاون بصورته الفطرية ظهر منذ القدم. ويمكن القول أنه قديم قدم البشرية، حيث ظهر التعاون في عدة صور. وبرز التعاون المنظم كوسيلة وأداة إصلاحية وتصحيحية في منتصف القرن الثامن

عشر؛ وكان رائد الحركة التعاونية آنذاك (روبرت أوين) الذي اعتبر الأب الروحي للتعاون؛ أما أول تعاونية ناجحة، فكانت عن طريق (رواد روتشيديل) في بريطانيا عام(1843م). وبعد ذلك، بدأ انتشار الجمعيات التعاونية في مختلف أنحاء العالم(السروجي، 2015).

ونتيجة لهذا الانتشار اثبتت الحركة التعاونية فعاليتها في كثير من الدول الأوروبية، من اجل تأمين حقوق العضوية ومعالجة قضايا المجتمع، وقد سعت المنظمة الدولية للتسويق لحل مشاكل التعاقد غير المكتملة في ادارة التعاونيات وذلك بإعادة الهيكلة وايجاد التماسك التنظيمي، وايجاد التوازن بين أصحاب ومدراء التعاونيات بخصوص توزيع حقوق اتخاذ القرار وتنظيم الاجتماعيات بينهما(أبو القاسم، 2014).

ولعل نشأة التعاون في فلسطين كان أسبق من نشأته في بعض الدول المجاورة، ففي مطلع (العشرينات) وفي بداية الانتداب البريطاني على فلسطين، صدر أول قانون تعاوني، مما اتاح الفرصة أمام التجمعات السكانية للمواطنين العرب لتأسيس تعاونيات مختلفة، كان أبرزها وأكثرها انتشاراً جمعيات التسليف والتوفير الريفية، والتي تستند أساساً على الأسس التي وضعها رائد تعاونيات التسليف الزراعي في المانيا (رياف بزون)، وبحلول العام (1948م) بقي من هذه التعاونيات في الضفة الغربية بضع عشرات، تجمدت أوضاعها إلى أن صدر او قانون تعاوني في الاردن عام (1952م)(عبيدات، 1982).

والجدير بالذكر ان الحركة التعاونية في فلسطين تعتبر من الحركات التعاونية العريقة في المنطقة العربية، والتي تعود أصولها الى العام (1920م) حيث صدر أول قانون تعاوني انتدابي عام (1920م) وفي العام (1924م) تم تسجيل أو جمعية تعاونية رسمية في فلسطين، وفي العام (1933م) صدر القانون المعدل رقم (50) لقانون التعاون الانتدابي في فلسطين، تبعه في العام (1934م) صدور نظام التعاون رقم (1) ليشكل كل هذا قاعدة لانطلاق الحركة التعاونية الفلسطينية ورغم ذلك وصل عدد الجمعيات التعاونية الفلسطينية في

العام (1938م) الى (123) جمعية، وقفز هذا الرقم في العام (1948م) الى (244) جمعية(الزرو، 2012).

هذا وقد كان تأسس أول اتحاد تعاوني عام (1923م) وخلال هذه الفترة الممتدة على طول تسعين عاماً أثرت الاوضاع السياسية على انتشارها وفعاليتها وحالت دون مقدرتها على خدمة اعضائها، فمن نكبة (1948م) وتشريد الشعب الفلسطيني واحتلال الجزء الاكبر من فلسطين الى احتلال عام (1967م) لبقية الاراضي الفلسطينية، مما انعكس على الحياة الاجتماعية والإقتصادية للفلسطينيين وعلى المؤسسات الإقتصادية ومن ضمنها التعاونيات، وجاءت الاوامر والقوانين العسكرية والممارسات والانتهاكات الاسرائيلية لتزيد من تعقيد الأوضاع الإقتصادية للشعب الفلسطينية ومؤسساته(النمروطي ومكي، 2012).

كما تعاقبت عدة جهات على إدارة شؤون فلسطين والشعب الفلسطيني خلال القرن الماضي، فمن الادارة التركية (العثمانية) الى الانتداب البريطاني بعيد الحرب العالمية الأولى (1920م) مروراً بالنكبة وقيام دولة اسرائيل على معظم الارض الفلسطينية عام (1948م)، وما تبعها من الحاق الضفة الغربية ومن ثم وحدتها مع الضفة الشرقية في اطار المملكة الاردنية الهاشمية عام (1950م)، ووضع قطاع غزة تحت ادارة مصرية خاصة (أمان، 2021).

هذا وقد وشهد العهد الاردني (1948 – 1967م) انطلاقه أخرى في العمل التعاوني، الذي طبق عليه قانون التعاون الاردني الأول الصادر عام (1952م)، حيث تم تقديم الكثير من التسهيلات والمساعدات الحكومية، وقد ارتفع عدد الجمعيات التعاونية في العام (1967م) الى (418) جمعية، ووصل عدد اعضائها (43) الف شخص(الزرو، 2012).

ويشير يونس (2006) ان عمل تلك الجمعيات التعاونية تركز على تقديم الخدمات الانسانية والجماهيرية وسيطر عليه طابع العمل النسوي في الضفة الغربية خلال فترة الحكم الاردني، وعلى مدار السنوات الأولى من الاحتلال الاسرائيلي، في حين تغيب العامل السياسي الاجتماعي من برامج الجمعيات، وبطبيعة الحال فقد انحدرت قيادة هذه الجمعيات، من نساء الطبقة الوسطى، ومن النساء المتقدمات في السن بالذات.

وتجدر الإشارة إلى أنه مع تشكل منظمة التحرير الفلسطينية عام (1964م) بدأت الحركة النسوية الفلسطينية الحديثة بالتبلور، متمثلة بتلك المنظمات والمجموعات والشرائح النسوية التي عبرت عن نفسها في اشكال تنظيمية جديدة، ووضعت أهدافاً وخططاً واليات عمل جديدة لتواكب التغييرات التي حدثت على مستوى البناء السياسي، والتنظيمي والاجتماعي، وقد تمخض عن ذلك نشوء الاطر النسائية الجماهيرية بشكل واضح وجلي في اواخر السبعينيات وعقد الثمانينيات(العسيلي وربايعة، 2011).

إلى أن أنشئت السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة اتفاقية أوسلو عام (1993م). وأصبحت وزارة العمل هي الحاضنة للإدارة العامة للتعاون، يحكمها قانون تعاوني قديم منذ عام (1957م) في الضفة الغربية وقانون (1933م) في غزه. وبقي الأمر حتى تم إقرار القانون التعاوني الفلسطيني لسنة (2017م) من قبل الرئيس (محمود عباس) كقانون عصري يلامس ويلبي احتياجات القطاع التعاوني الفلسطيني(المركز الفلسطيني للتنمية الإقتصادية والاجتماعية، 2019).

هذا وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية (1340) جمعية حتى نهاية نيسان (2012م) منها (39%) جمعيات عاملة، وتتركز التعاونيات في القطاع الزراعي بحصة وصلت (47%) من التعاونيات العاملة يليها تعاونيات الاسكان (35%) و(13%) تعاونيات خدماتية، و(3%) حرفية و(2%) استهلاكية، وبلغ عدد أعضاء الهيئات العامة في الجمعيات العاملة في الضفة الغربية (45.983) عضوا منهم (25%)

اناث، ويشكل القطاع الزراعي ما نسبته (45%) من أعضاء الهيئة العامة في الجمعيات التعاونية، يليه القطاع الخدماتي بنسبة (35%) و(15%) لتعاونيات الاسكان(وزارة العمل، 2012).

وكون العمل التعاوني ينبع من حاجات الناس، وحاجة الناس تأتي من الظروف التي تفرضها المرحلة عليهم. لذا تم تسجيل العديد من التعاونيات النسائية في فلسطين، حيث بلغ عدد الجمعيات النسوية (47) تعاونية وهي موزعة على القطاعات التعاونية المختلفة وعدد النساء تقريبا (12,000) امرأة بما نسبته (30%) تقريبا من الأعضاء من كلا الجنسين في القطاع التعاوني، وتُشغل هذه الجمعيات عدد لا بأس به من الأيدي العاملة(حداد، 2020).

وحسب هيئة العمل التعاوني (تقرير الربعي الرابع من عام 2021) بلغ عدد التعاونيات المسجلة في سجلات هيئة العمل التعاوني (659) تعاونية، كما بلغ عدد الاعضاء التعاونيين المسجلين في سجلات الهيئة في المحافظات الشمالية (52.943) عضواً وقد توزعت اعداد التعاونيات واعضاؤها حسب النشاط الإقتصادي الرئيس كما هو في الجدول الاتي:

	القطاع					
	زراعي	اسكاني	خدماتي	حرفي	استهلاكي	المجموع
عدد التعاونيات العاملة	**158**	**105**	**61**	**28**	**12**	**364**
عدد التعاونيات غير العاملة	**113**	**118**	**46**	**9**	**9**	**295**
اجمالي عدد التعاونيات المسجلة	**271**	**223**	**107**	**37**	**21**	**659**
عدد الاعضاء في التعاونيات العاملة	**10796**	**4586**	**20907**	**876**	**1114**	**38279**
عدد الاعضاء في التعاونيات غير العاملة	**5574**	**3744**	**4036**	**221**	**1089**	**14664**
اجمالي عدد الاعضاء في التعاونيات المسجلة	**16370**	**8330**	**24943**	**1097**	**2203**	**52943**

المصدر: هيئة العمل التعاوني: (تقرر الربعي الرابع من عام 2021).

وفي العام (2022م) الجاري بلغ عدد التعاونيات المسجلة لدى هيئة العمل التعاوني (866) تعاونية، منها (677) تعاونية في الضفة الغربية، و(189) تعاونية في قطاع غزة، حيث تنشط هذه التعاونيات بشكل

أساسي في القطاع الزراعي وقطاع الاسكان وبشكل اقل في القطاع الخدماتي والقطاع الحرفي والقطاع الاستهلاكي(هيئة العمل التعاوني، 2022).

هذا وقد صنف المهتمون بالحقل التعاوني مراحل تطور التعاونيات بمختلف اشكالها الى ثلاثة مراحل كبرى، هي:

1. **مرحلة الاعتماد على الدولة:** تتسم هذه المرحلة بمحدودية الأشكال التعاونية كماً ونوعاً، ولم تظهر خلالها أي تعاونية نسائية.
2. **مرحلة التنظيم واستقلالية التعاونيات:** تميزت التعاونيات خلال هذه المرحلة بتميزها عن باقي الاشكال الجمعوية بفضل قانون مكثف، وخاصة في مجالات التعاونيات الفلاحية كتعاونيات زيت أركان، والصبار وتربية الارانب... ويمكن نعت هذه المرحلة بالرغبة التلقائية للمنخرطات في المشاركة في الحركة التعاونية.
3. **مرحلة تحويل التعاونيات الى مؤسسات إقتصادية تخضع للتحملات الضريبية:** لقد أضحت التعاونيات خلال هذه المرحلة ملزمة بضبط أمورها المادية والادارية والتنظيمية وتطوير قدراتها التنافسية. وفق ما ذكر، اذ يلاحظ البدا في تأسيس التعاونيات النسائية بعد صدور قانون (28.83) المنظم لكل أشكال التعاونيات، ويفهم انخراط النساء في العمل التعاوني على اعتباره الاطار الامثل لتحقيق ادماج المرأة القروية في النشاط الإقتصادي، فهو الاسلوب الامثل الذي من شانه ان يمكنها من مزاولة الانشطة المدرة للدخل(مسدالي، 2007).

4.1.1.2 اهداف التعاونيات:

تختلف التعاونيات في اهدافها وانواعها، الا ان القاسم المشترك بين هذه التعاونيات هو الهدف الإقتصادي المشترك، اذ انه يمكن القول ان الدافع الأساسي من وراء تأسيس أي جمعية تعاونية هو وجود مشكلة في الغالب ما نكون إقتصادية وبحاجة الى حل، لذا يلجأ الأفراد الى الجمعية التعاونية من أجل الحصول على مجموعة من الفوائد من خلال انضمامهم للجمعية، والتي يمكن ان تشمل خدمات متنوعة، واسعار افضل ورقابة على الاستخدامات، والدخول في الاسواق، كما ان احد دوافع التعاونيات هو مكافحة الاحتكارات والفساد والاستغلال وتحقيق اهداف اخرى لا يمكن تحقيقها الا من خلال التعاون والعمل الجماعي(ابو نمر، 2012).

وقد اشار قعقور (2010) إلى أن الهدف الرئيس لإنشاء التعاونية هو تلبية احتياجات الأعضاء والتي تؤدي في المحصلة النهائية الى زيادة دخل العضو، وتحسين مستوى معيشته إقتصاديا واجتماعيا.

وحسب (النمروطي ومكي، 2012) يمكن تقسيم أهداف النظام التعاوني الى اهداف إقتصادية مباشرة وأهداف اجتماعية غير مباشرة:

أولاً: الاهداف الإقتصادية:

- تقدم التعاونيات دوراً إقتصادياً هاماً من حيث فرص توفير فرص عمل، وزيادة الدخل القومي المحلي من خلال زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي والصناعي وبيع الخدمات.
- تعمل التعاونيات على زيادة الإنتاج القومي وتعبئة المدخرات من خلال دورها في تحسين الإنتاج وتوفير مستلزماته وتقديم خدما الارشاد والقروض ورفه قدرة وكفاءة المنتجين.
- تساهم التعاونيات الإنتاجية في الدخل القومي حيث تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية لأعضائها وبالتالي زيادة الإنتاج والدخل القومي بوتيرة اعلى من المشاريع التجارية الفردية.

ثانياً: الأهداف الاجتماعية:

تسهم التعاونيات في تقديم خدمات اجتماعية متنوعة مثل الخدمات الثقافية والصحية وغيرها مما يساهم في التنمية المجتمعية، كما وتساعد التعاونيات في توفير حياة سياسية أفضل للمواطنين من خلال تعزيز المبادئ في المجتمع، وأيضا تساعد في القضاء على الاحتكار والاستغلال(النمروطي ومكي، 2012).

وفي هذا السياق بين جالور (2003) Galor ان على الجمعيات التعاونية توضيح اهدافها ومبادئها التي تعتبر احد العقبات التي يمكن ان تقف امام عمل هذه الجمعيات كالعقبات التي يمكن ان تعترضها عند افتقارها الى الوضوح في طبيعة عملها وهيكليتها التنظيمية.

5.1.1.2 الأنشطة التي تقوم بها التعاونيات:

بين ناشور (2016) ان التعاونيات تقوم بجميع مجالات النشاط التعاوني التي منها: الإنتاج والاستهلاك والتسليف والتسويق والفعاليات الإقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها حاجات أعضاء التعاونية ومنطقة عملها، ويمكن توضيح أهم تلك الأنشطة على النحو الاتي:

- تنظيم الإنتاج الزراعي بمختلف أنواعه ومراحله والقيام بما يتطلبه ذلك من أعمال لاستغلال أراضي التعاونية والأعضاء .
- تجهيز ما تحتاجه التعاونية من المواد واللوازم والمعدات الفنية الضرورية اللازمة لتحسين وزيادة الإنتاج الزراعي.
- تملك واستئجار المكائن والآلات الزراعية ووسائل النقل لتوسع استخدام المكننة الزراعية وتسهيل عملية الإنتاج وتحسينها

- تسويق منتجات الجمعية والقيام بكل ما تتطلبه عملية التسويق بجمع الحاصلات، وتصنيفها، وحفظها وخزنها، وتجفيفها، وتعليبها، وكبسها، ونقلها وبيعها للدولة أو عرضها بالسوق المحلية أو الخارجية حسب مقتضى الحاجة.
- تحسين السكن والظروف المعيشية للفلاحين، والمساهمة في رفع المستوى الثقافي والاجتماعي والصحي في الريف، والإسهام بتقليل التفاوت بين الريف والمدينة
- تنظيم حصول أعضاء الجمعيات على القروض العينية والنقدية لأغراض إنتاجية، وتسويقية واستهلاكية، وتصنيع المنتجات الزراعية، واقامة الصناعات الحرفية الريفية.
- الإسهام في مكافحة الآفات والأمراض النباتية والحيوانية بالتعاون مع أجهزة الدولة المختصة.

6.1.1.2 تصنيف التعاونيات:

يمكن تصنيف التعاونيات وفق مهامها واهدافها كما بينها عبيدات (2000) على النحو الاتي:

- **المؤسسات التعاونية التسويقية:** تقوم ببيع البذور والأسمدة والمبيدات للمزارعين بنوعيات وأسعار معقولة وقد تقوم أيضا بشراء المحاصيل من المزارعين الأعضاء بأسعار مربحة وبيعها والقيام بعمليات التصنيف والتدريج ومهام أخرى كالترويج والنقل نيابة عن المزارعين أنفسهم.
- **التعاونيات الزراعية:** تقوم بشكل محدد ببيع المؤن أو المواد التي يحتاجها المزارعون وفي حالات أخرى قد تقوم هذه التعاونيات بتصنيع بعض المنتجات الزراعية لبيعها مرة أخرى وتمتلك مصادر المواد الأولية (المخصبات والشتلات الزراعية) كما تهدف الى توفير البذور والأسمدة وغيرها بأسعار وكميات ونوعية مناسبة للمزارعين .

- **التعاونيات الخدمية:** تنشأ من أجل تقديم مختلف الخدمات والارشادات للمزارعين الأعضاء فيها كخدمات التأمين المالي والتأمين والري والهاتف والتأمين الصحي وغيرها . وقد تقوم ببعض الأنشطة التسويقية من شراء وبيع للخدمات التسويقية على شكل استشارات ونصائح تسويقية وبما يحقق أهداف طرفي المبادلة الزراعية الرئيسيين المزارعين والمستهلكين .
- **التعاونيات التحويلية:** تقوم بالانخراط في العديد من المهام التسويقية والإنتاجية مثل عمليات التعبئة والتغليف للسلع المختلفة كالزبدة والجبن بالإضافة الى تنقية السكر وتعليب الفواكه والخضار (عبيدات، 2000).

كما تتواجد الجمعيات التعاونية حاليا في تصنيفات وفق مجموعة من المعايير وهي:

- التصنيف وفقاً **لنوع النشاط الإقتصادي** الذي تقوم به، ومنها: جمعيات تعاونية إنتاجية، عمالية أو مهنية، وتسويقية، واستهلاكية، وتستخدم دول مختلفة هذا التصنيف مثل افريقيا في فئتين رئيستين: هما جمعيات تعاونية إنتاجية، وجمعيات تعاونية خدماتية.
- التصنيف وفقاً **لنوع البنيان الإقتصادي** الذي تعمل به، ومنها: جمعية تعاونية زراعية، وصناعية، وتجارية، وسمكية، ومدرسية، وتتبع بعض الدول مثل فلسطين هذا التصنيف في ثلاث فئات هي: جمعيات تعاونية زراعية، وغير زراعية، ومدرسية.
- التصنيف وفق **سعة البنيان التعاوني** الذي تمارس النشاط فيه، ومنها جمعيات تعاونية محلية (أولية) ومركزية، واتحادية، وإقليمية، وقومية، ودولية أو عالمية.
- التصنيف وفق **الشكل القانوني للجمعية**، ومنها: جمعيات تعاونية غير مسجلة(عرفية(مسجلة، موجهة أي تتدخل الحكومة في إدارتها، جمعية حكومية تحت إشراف حكومي كامل.

- التصنيف وفقاً **للغرض من تأسيسها**، ومنها: جمعيات تعاونية وحيدة الغرض (متخصصة) كأن تكون تسليفية، أو استهلاكية، أو سكنية، ومنها جمعيات تعاونية متعددة الأغراض ويشير هذه التصنيف الى مختلف الوظائف والأهداف التي تقوم بها الجمعية.
- التصنيف وفقاً **لمدى توافر حرية الاختيار** في العضوية، ومنها: جمعية تعاونية ذات عضوية اختيارية، وجمعية تعاونية ذات عضوية إجبارية.

التصنيف وفقاً **لنوع الإلتزام المالي للأعضاء**، ومنها: جمعية ذات مسؤولية محددة، جمعية ذات مسؤولية غير محددة، جمعية مساهمة، وجمعية غير مساهمة (سليم، 2012).

وتبعا للتصنيف المعتمد من هيئة العمل التعاوني في فلسطين، فان التعاونيات تصنف كالاتي:

- **تعاونيات عاملة:** وهي تعاونيات مسجلة لدى هيئة العمل التعاوني، والتزمت بإعداد موازنتها وعقدت اجتماعاً لهيئتها العاملة مرة واحدة على الاقل خلال السنوات الثلاث الأخيرة.
- **تعاونيات غير عاملة:** وهي تعاونيات مسجلة لدى هيئة العمل التعاوني، ولم تلتزم بإعداد موازنتها او لم تلتزم بعقد اجتماع لهيئتها العامة لآخر ثلاث سنوات.
- **تعاونيات نشطة:** وهي تعاونيات مصنفة عاملة وحققت ايرادات من مبيعاتها حسب اخر موازنة معتمدة لها.
- **تعاونيات غير نشيطة:** اي تعاونيات مصنفة عاملة ولم تحقق اي مبيعات حسب اخر موازنة معتمدة لها(أمان، 2021).

7.1.1.2 اهمية التعاونيات

للعمل التعاوني آثار اجتماعية كبيرة، حيث يساهم في ردم الفجوة بين طبقة الأغنياء والمقتدرين، وبين طبقة الفقراء والمساكين، فيقيم جسرا من التواصل بين الفريقين، وينمي لدى القائمين عليها قيم البذل والعطاء(الرباح، 2006)، كما التعاون المنظم بحد ذاته يعد وسيلة وأداة اصلاحية لخلق التوازن الاجتماعي والإقتصادي، والتنظيم التعاوني امتد الى كل نواحي النشاط الإقتصادي فظهرت الجمعيات التعاونية للمنتجين لتوفير السلع والخدمات وهي في كل الاحوال تهدف الى القضاء على الوسطاء بين المنتج والمستهلك(بدري، 2014). فالتعاونية هي نموذج عمل شامل، تهتم بتوفير الوصول إلى السلع والخدمات وفرص كسب العيش للمجتمعات ذات الدخل المنخفض(Bijman & Wijers, 2019).

ونظرا لأهمية هذه التعاونيات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع عمل الصناعات الصغيرة وخاصة بعد ان أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، خصوصاً على المستويات الفردية، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد – على الصعيدين الرسمي والأهلي – بالتعاونيات، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل(العرب، 2022).

وتمتلك التعاونيات مزايا هامة في مجال التنمية الريفية المستدامة بمختلف مجالاتها الإقتصادية والاجتماعية، وذلك لما تتمتع به من خصائص ومزايا لا تتوافر في غيرها من المؤسسات، كما تساهم في النمو الإقتصادي من خلال تعليم الناس أساليب الاعتماد على النفس، والقيادة، والتعاون، وأساليب العمل الجماعي، وكذلك

اشراك الناس في عملية صنع القرار حتى يستطيعوا المطالبة بالتغيير، والمشاركة الفاعلة في التنمية(قعقور، 2010).

والجدير بالذكر ان مشاركة الأعضاء في صنع القرار في التعاونيات يعتبر مهم لعدة أسباب:

- اعتماد الاستراتيجية والتقارير المالية.
- إيجاد وانتخاب قادة المستقبل.
- اختيار القادة الحاليين وانتخاب قائد للتعاونية.
- مشاركة جميع الأعضاء في الانتخاب وصنع القرار، وهذا يعد امرا مهم لمنع القيادة من اتخاذ القرارات التي تفيد مجموعات معينة فقط.
- البحث عن اجابات للعديد من الأسئلة الرئيسية والتي من اهمها: (إلى أي مدى وتحت أي ظرف يتم تمثيل أصحاب الحيازات الصغيرة في إدارة التعاونية(Bijman & Wijers, 2019).

ويشير ابو نصر ومحمد (2017) إلى أنه حتى تتحقق التنمية البشرية هناك ابعاد رئيسية لتنمية الموارد البشرية، وهي:

- **التنمية بالناس:** ويقصد بها مشاركة البشر في ادارة التنمية وتخطيط وتنفيذ وتقويم مشاريعهم.
- **تنمية الناس:** ويقصد بها الاستثمار في البشر لتنمية الموارد البشرية.
- **التنمية من اجل الناس:** وهي التنمية الاجتماعية والإقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية والإقتصادية والجغرافية، وتكون لكافة فئات المجتمع.

ونظراً لتعاظم دور التعاونيات في المجال الإقتصادي والبيئي والاجتماعي للمجتمعات زاد الاهتمام العالمي بالحركة التعاونية من مختلف المنظمات الدولية، وعلى رأسها الامم المتحدة، التي اعترفت واقرت بدور

الحركة التعاونية كشريك مهم في تنفيذ خطط التنمية التي نتجت عن المؤتمرات الدولية، والتي بينت اهمية دور التعاونيات في نهج التنمية التي تركز على الناس، واعتمد الحكومات مبادئ الامم المتحدة التوجيهية الخاصة بالتعاونيات (2001م) والتي تستهدف تهيئة بيئة داعمة وتمكينية لتنمية التعاونيات (دراغمة، 2012).

8.1.1.2 تطور البيئة التشريعية للعمل التعاوني في فلسطين:

ما زالت الحركة التعاونية الفلسطينية تواجه العديد من التحديات ففي عهد الانتداب البريطاني في العام 1920، صدر أول قانون تعاوني، الذي تم تعديله عام 1933 بقانون رقم (50 وقانون جمعيات التعاون المعدل) رقم 16لسنة 1937، وقانون جمعيات التعاونية المعدل (رقم 40 لسنة 1944)، وقرار بقانون بشأن إضافة بند إلى (قانون جمعيات التعاون رقم (50 لسنة 1933) (رقم 4 لسنة 1966) .وقد عملت 123 جمعية تحت مظلة هذا القانون سنة 1938 ،وارتفع هذا العدد ليصل إلى 244 جمعية في سنة 1948. (الزرو، 2012) وبذلك يمكن القول أن فلسطين تعد سباقة في هذا المجال عن الدول العربية الأخرى. ومن أوسع الجمعيات انتشارا الجمعيات التعاونية الزراعية والإسكانية والحرفية والصناعية (الشوبكي، 2013ز).

يوجد ازدواجية في القوانين الناظمة للعمل التعاوني في فلسطين، حيث ينظم العمل التعاوني الفلسطيني قانونان؛ القانون الانتدابي النافذ في قطاع –غزة القانون رقم) 50)لسنة 1933 ،–والقانون الأردني النافذ في الضفة الغربية ا– لقانون رقم) 17)لسنة 1956ً – . ثالثا، يتم تنظيم التعاونيات في فلسطين، حسب القوانين النافذة، بواسطة وزارة العمل/ الإدارة العامة للتعاون، وتتعاون مجموعة من المؤسسات الأهلية مع الإدارة العامة لتطوير هذا القطاع.ً رابعا، عدد التعاونيات خاصة في نشاطي الزراعة والإسكان كبير وتشكل 81 %من مجموع التعاونيات، في حين أن عدد الأعضاء في كل جمعية من الجمعيات يطبق الآن في فلسطين قانونان: قانون التعاون الانتدابي رقم (50 لسنة 1933)وتعديلاته في قطاع غزة، وقانون التعاون الأردني رقم (17 لسنة 1956) في الضفة الغربية. وتجدر الإشارة إلى أن قانون التعاون الأردني المطبق في الضفة الغربية قد تم تعديله عدة مرات في الأردن، القانون رقم (55 لسنة 1968)،والقانون رقم (20 سنة 1971)والقانون رقم (18لسنة 1997) (المؤسسة التعاونية الأردنية، 2015)، القرار بقانون رقم 20 لسنة 2017 قانون التعاون الفلسطيني صادق الرئيس محمود عباس في شهر تشرين الثاني نوفمبر عام 2017

على قانون التعاون ونشر في الجريدة الرسمية في شهر كانون الاول ديسمبر لنكون ازاء قانون ساري المفعول،ويحتاج الى اللوائح والانظمة اللازمة لتنفيذه، وبالتالي فان المهمة الان لم تعد نقد القانون بهدف تعديله في ظل غياب المجلس التشريعي وانما في البحث بين مواده عما يمكن تثبيته من لوائح وانظمة تنفيذية تكون حساسة للنوع الاجتماعي.

9.1.1.2 منهج تطوير التعاونيات

لكي يكون التعاون فعالا في أداء وظيفته الطبيعية في مضاعفة وتحسين وسائله وزيادة الدخل منه وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتعبئة المدخرات ونشر العلم وتعميق مفاهيم الديمقراطية، ولكي يؤدي عمله في خطة التنمية في المجتمع، ولكي يصبح في ذات الوقت أداة للمشاركة في برامج التكامل الإقتصادي، هناك منهج يمكن ان يؤكد دور التعاون في هذه المجالات على النحو الاتي:

- تعتمد الحركة التعاونية على المستوى التعليمي والثقافي للسكان وعلى مبلغ ادراكهم لأهميتها، كما تعتمد على جهود شعبية تؤازراها معاونات وضمانات من الحكومة تقدم للجمعيات ولأجهزتها العليا.
- تحتاج الحركة التعاونية الى تشريع مناسب يتطور مع نموها والى لوائح مبسطة تكمله تحكم تنظيم وادارة الجمعيات بصورها.
- تصدر الحكومة قرار صريحا عن مكانة قطاعات التعاون او بعضها في خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية.
- تعين الحكومة الحركة التعاونية على تكوين اتحاداتها العليا للتنظيم والادارة والائتمان والتجارة الملحية والتسويق على ان يلحق بكل منها جهاز للتدريب والعلاقات العامة كجزء متكامل من عملها.
- تصدر الحكومة القرارات اللازمة عندما تكلف الحركة التعاونية بأعمال محددة او تحمل مسئوليات في الخطة وتلتزم الحكومة في هذه الحالة بمساعدات تقدمها لها في مقدمتها التمويل الاضافي

والقيادات القادرة والتعويض الفني عند نقص الجهاز المنفذ ثم تطبيق نظم جديدة للرقابة والمتابعة والتقييم(عبد الله، 2004).

وتستطيع التعاونيات تحقيق أهدافها وانجاز انشطتها من خلال:

- تحسين شروط المساومة وعقد الاتفاقيات.
- تخفيض التكاليف.
- الحصول على منتجات وخدمات غير متوفرة وبشروط أفضل.
- تسويق المنتجات، أو تحسين الوضع السوقي وفتح مجالات وقنوات تسويق جديدة
- تحسين نوعية المنتجات والخدمات.
- توزيع الايرادات على الاعضاء حسب استخدامهم تعاونياتهم (قعقور، 2010).

واذا كانت المشاريع المدرة للدخل قد حققت نتائج على مستوى الفعل الإقتصادي المتعلق بالإنتاج، فهي بحاجة الى تطوير أساليب التسويق وتوسيع امكانية ولوج المعارض، وتنظيم التجارة الالكترونية، وتوقيع عقود التموين في اطار تنظيم العرض والطلب، هذا الامر يحتاج الى التنسيق والتأطير في ظل شبكات للإنتاج والتسويق المشترك لتثمن جهود المتعاونين والمنتجين في اطار الإقتصاد الاجتماعي والتضامن المهيكل والمثمر(محجوب وأكنزه، 2019).

10.1.1.2 المشاكل التي تواجه الجمعيات التعاونية :

صنفت بومهدي ومدينة (2017) المشاكل التي تعانيها التعاونيات الى ثلاثة أصناف كبرى:

- مشاكل مادية مرتبطة أساساً بضعف التسويق، وقلة الدعم.

- مشاكل داخلية متجسدة في نزاعات وصراعات بين المنخرطات والمكتب المسير للتعاونية والى ضعف التواصل بين المسؤولين المسيرين للتعاونية وباقي المنخرطات.
- مشاكل تقنية متجسدة في ضعف المواكبة والتأطير للتعاونيات.

ويمكن توضيح هذه المشاكل بصورة اشمل من خلال ما يلي:

- **التمويل:** تواجه الجمعيات مشاكل مالية صعبة لتمويل عمليات النمو والتوسع بسبب القيود المفروضة على حقوق التصويت ونقل الملكية والعوائد على استثمار أو بيع أسهم اضافية للجمهور للحصول على التمويل عكي المنشآت التجارية.
- **الادارة:** تتكون من أطراف ثلاثة (الأعضاء ومجلس الادارة والمديرون المعينون من خارج الجمعية)، فالأعضاء وهم المؤسسون قد يكونون مديرين ليسوا بالمؤهلين فهم مزارعون جيدون ، ولأن المديرين من خارج الجمعية يطالبون بأعباء مالية ليست في مقدور الجمعية تحملها ، وبالتالي فإن اختيار إدارة فعالة تحصل على رضاء الأعضاء أمر غاية في الصعوبة .
- **العلاقة بين الاعضاء:** ان الكثير من المشاكل التي تتعلق بالعضوية نتجت او تنتج من الحجم المتنامي للجمعيات والتعقيد التنظيمي الذي انطبعت به أعمال بعض الجمعيات حيث تصبح النظرة شخصية بين الفرد من جهة والجمعية من جهة أخرى .
- **العلاقة مع الرأي العام** :إن البعض ينظر الى الجمعيات على انها مؤسسات تجارية وقد انخرطت في اعمال لا تخدم المزارعين في شيء وبالرغم من ذلك لا زالت الجمعيات تمثل الأداة الواقعية التي تساعد المزارعين للحصول على معاملة عادلة في السوق (عبيدات ،2000).

هذا وقد اشار السروجي (2015) من خلال دراسة قام بها الى عدد من المشاكل التي تعاني منها التعاونيات، ويمكن تشخيص هذه المشاكل على النحو الاتي:

- وجود العديد من الثغرات في القوانين الناظمة للعمل التعاوني، اضافة الى قدم هذه القوانين.
- ضعف الثقافة التعاونية والوعي التعاوني، خاصة فيما يتعلق بمبادئ التعاون وقيمه، مما يعيق توفير الكوادر البشرية العاملة في المجال التعاوني.
- قلة عدد الأعضاء المنتسبين للتعاونيات، وتدني نسبة مشاركة المرأة في هذه التعاونيات سواء كعضوات هيئة عامة او كعضوات في مجالس الادارة.
- قلة التمويل اللازم لتطوير التعاونيات على وجه العموم، والتعاونيات الاسكانية على وجه الخصوص.
- نقص في توفير الدعم والتدريب لتنظيم الامور المالية والمحاسبية والادارية.
- تأسيس بعض التعاونيات بهدف الحصول على دعم او منح من الجهات المانحة، مما يسبب فشل الجمعية عند توقف المنحة او انقضاء مدتها.
- ضعف الشعور بجدوى الحركة التعاونية والانضمام الى التعاونيات، وذلك لعدم وجود العدد الكافي من الجمعيات التعاونية الناجحة على مستوى الوطن العربي، او عدم نشر قصص النجاحات التي حققتها بعض هذه التعاونيات لتشكل مصدر تحفيز للآخرين.
- عدم وجود تداول للمسؤولية بشكل دوري في رؤساء واعضاء بعض مجالس الادارة، خاصة منصب الرئيس ونائبه وامين السر وامين الصندوق.
- لجوء بعض التعاونيات الى تنفيذ مشاريع تفوق قدراتها الادارية والمالية تحت اغراءات الدعم الخارجي، وتكون احيانا خارج نطاق أهداف الجمعية ونشاطاتها.

- عدم وجود تعاون فاعل بين وزارة العمل/ الادارة العامة للتعاون والوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى ذات العلاقة بالتعاون والجمعيات التعاونية.
- عدم الحرص على مبادئ الشفافية والمساءلة لمجال ادارة التعاونيات الامر الذي يضعف عامل الثقة ويؤثر سلباً على تحقيق النشاطات التي تمارسها التعاونيات بشكل مناسب يتلاءم مع اهدافها.
- عدم فعالية لجنة الرقابة الداخلية في كثير من التعاونيات، حيث يقتصر دورها على حضور الاجتماع السنوي العام والمصادقة على التقريرين المالي والاداري للجنة الادارة.
- عدم كفاية اجهزة وادوات الرقابة المالية والادارية للارتقاء بمستوى الحوكمة في التعاونيات، والحرص على ترويج ونشر قيم العمل التعاوني، ومنع استغلاله كمظلة للانتفاع الشخصي.

11.1.1.2 قيم ومبادئ التعاونيات:

المبدأ الأول: العضوية الاختيارية المفتوحة: التعاونيات منظمات اختيارية، تسمح بإنضمام جميع الاشخاص القادرين على وضع امكانياتهم في خدمة الجمعية، وقبول مسؤوليات العضوية دون أية تفرقة سواء في الجنس (رجل أو امرأة) أو في المركز الاجتماعي أو المعتقدات السياسية والدينية(النمروطي ومكي، 2012).

المبدأ الثاني: الادارة الديمقراطية للتعاونيات: التعاونيات منظمات ديمقراطية يديرها ويحكمها أعضاؤها، ويشاركون في وضع سياستها واتخاذ القرارات بحيوية، ويتم مساءلة الرجال والنساء المنتخبين كممثلين أمام الأعضاء، وللأعضاء في الجمعيات الأساسية حقوق متساوية في التصويت (كل عضو له صوت واحد) ويتم تنظيم التصويت في التعاونيات ذات المستوى الأعلى بطريقة ديمقراطية(العتيبي، 2011).

المبدأ الثالث: المشاركة الإقتصادية للأعضاء: يسهم الأعضاء بعدالة في الرقابة الديمقراطية، وفي رأس مال تعاونياتهم، ويعتبر جانب من رأس المال على الأقل ملكية مشتركة، ويحصل الأعضاء على عائد محدود

مقابل رأس المال الذي اشتركوا به، بموجب شروط العضوية، ويخصص الأعضاء فوائض عن طريق تكوين احتياطات للأغراض الآتية: تنمية جمعيتهم التعاونية، ويكون جانب من هذه الفوائض غير قابل للتقسيم، وجانب كعائد للأعضاء يتناسب مع معاملاتهم، وجانب لتدعيم غير ذلك من أوجه النشاط الذي يوافق عليه الأعضاء (النمروطي ومكي، 2012).

المبدأ الرابع: الشخصية الذاتية المستقلة: التعاونيات لها شخصيتها المستقلة التي من سماتها العون ورقابة الأعضاء، وفي حالة اجرائها تعاقدات مع المنظمات الأخرى، بما فيها الحكومات، أو في حالة زيادة رأسمالها من مصادر خارجية، فإنها تراعي الاشتراطات التي تؤكد ديمقراطية الرقابة للأعضاء وصيانة استقلالها.

المبدأ الخامس: التعليم والتدريب والمعلومات والاعلام: تقدم التعاونيات التدريب والتعليم لأعضائها، ولقياداتها المنتخبة والممثلين المنتخبين، والمديرين، والموظفين لكي يسهموا بفاعلية في تنمية تعاونياتهم، كما تقوم التعاونيات بإحاطة الرأي العام بطبيعة وفوائد التعاونيات وعلى وجه الخصوص الشباب، وقادة الرأي عن طريق التثقيف والتوعية التعاونية(العتيبي، 2011).

المبدأ السادس: التعاون بين التعاونيات: تخدم التعاونيات أعضائها بأكبر قدر ممكن من الفعاليات بالإضافة الى تدعيم الحركة التعاونية وذلك عن طريق عمل هياكل معا على المستويات المحلية والاقليمية والدولية(النمروطي ومكي، 2012).

المبدأ السابع: الاهتمام بشؤون المجتمع: تعمل التعاونيات من أجل التنمية المتواصلة المناسبة فتقدم خدماتها في مجال الصحة والتعليم وتوفير مياه الشرب وغير ذلك لمجتمعاتها بموافقة الاعضاء(العتيبي، 2011).

والشكل رقم (1) يوضح مبادئ التعاون السبعة:

هذا وقد وضع الحلف التعاوني الدولي International Cooperative Alliance (ICA) (2009) مجموعة من جديدة من المبادئ التعاونية والمتعارف عليها دولياً تحت عنوان (New Cooperative Principles) تمثلت في:

- التطوعية والعضوية المفتوحة.
- الرقابة الديمقراطية للاعضاء.
- المساهمة الإقتصادية للاعضاء.
- الاستقلال والادارة الذاتية.
- التعليم والتدريب والمعلومات.
- التعاون بين التعاونيات.
- الاهتمام بالمجتمع المحلي(رمضان، 2019).

12.1.1.2 الدور الإقتصادي والتنموي للجمعيات التعاونية: (تحسين مستوى الدخل):

تساهم التعاونيات بمختلف اشكالها عن طريق عملياتها وبرامجها في إنتاج الاغذية وتحقيق الامن الغذائي، وتتيح فرص الحصول على الخدمات المالية، وتساعد على اقامة نظام مالي قوي في الوقت الذي تعمل فيه على توفير فرص العمل، وزيادة الدخل، وتعمل ايضا على تحسين المهارات وتثقيف المجتمعات المحلية، وتمكين المرأة والفئات المهمشة في المجتمع وتشكل بفضل خصائصها الفريدة المبنية على قيمها ومبادئها عاملاً مؤسسياً في الحد من الفقر والإرتقاء بمستويات العيش(دراغمة، 2012).

كما تمثل التعاونيات عنصراً ضخماً في الإقتصاد العالمي في الوقت الراهن، وتشير التقارير الدولية إلى أن النظام التعاوني أصبح يحتل مكانة لائقة في معظم دول العالم، والمتتبع لحركة التعاونيات سوف يلاحظ أنها تسعى دائما لتحويل الاستثمار المشتت المتناثر الى استثمار كبير قادر على المنافسة وزيادة الإنتاجية من خلال تجميع الجهود المشتركة، وتوحيدها في وعاء إقتصادي واجتماعي يسمى جمعية تعاونية، والتي هدفها النهائي ليس تحقيق الارباح، وانما تقديم الخدمة نوعاً وكماً للأعضاء، وغير الاعضاء، فالتعاونيات تسعى لتحقيق اهدافها الاجتماعية والإقتصادية في ثوب انساني من خلال وسائل يستغل فيها الربح المحقق لمصلحة المجتمع، كما ان التعاونيات تسهم في القضاء على الفقر وذلك من خلال مشاركة أفراد المجتمع كافة دون تمييز(رمضان، 2019).

وعلى صعيد المجتمع الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال الاسرائيلي فان التعاونيات تلعب دوراً إقتصادياً واجتماعياً محورياً فيه، اذ يشكل اعضاء التعاونيات حوالي (2%) من سكان الضفة الغربية، وترتفع النسبة الى (10%) عند اضافة أفراد اسرهم، وشكلت حيازات اعضاء التعاونيات الزراعية حوالي (23%) من مجمل الحيازات الزراعية، وتقدر قيمة إنتاج الحيازات الزراعية التابعة لأعضاء التعاونيات الزراعية حوالي (233)

مليون دولار، اي ما يشكل (28%) من الإنتاج الزراعي او ما يقارب ال(1.4%) من الناتج المحلي الاجمالي على اعتبار ان القطاع الزراعي يساهم ب (4.8%) منه(وزارة العمل، 2012).

وبصورة عامة فان النظام التعاوني يعمل اعادة التوازن لآلية السوق، والانتصار للمنتج فهو يشتري منه مباشرة ودون وسيط او استغلال، وهو ما سوف يخفض الاسعار للتيسير على الطبقة الكادحة من الشعب من محدودي الدخل(فايد، 2003).

والجدير بالذكر ان نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة تُعتبر من أدنى النسب في العالم، ولا سيما في ظل الاستعمار الاستيطاني، ولأن مشاركة المرأة في القوى العاملة تُعدُّ مؤشرًا تنمويًا حاسمًا تسعى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء لوضع استراتيجيات من أجل تعزيزه باعتباره من القوى المحرِّكة للنمو الإقتصادي. فضلاً على أن مشاركة المرأة في القوى العاملة في الكثير من البلدان النامية تشير إلى قدرة المجتمع على تحمل الصدمات الإقتصادية مع إبقاء التفكك الاجتماعي في حدوده الدنيا. وكلما ارتفعت نسبة مشاركة المرأة وتشغيلها في ظروف "عملٍ لائقة"، سادت العدالة بين الجنسين داخل ذلك المجتمع(البطمة، 2015).

وتشكل المرأة ما نسبته (15%) فقط من مجموع الاعضاء في التعاونيات واقل من ذلك في هيئات الادارة وان (16%) من التعاونيات في فلسطين هي تعاونيات نسوية، وبالرغم من أن (60%) او اكثر من الجهد التنموي على مستوى الريف هو من مسؤولية المرأة في الزراعة وغيره من الجهود والإنتاجية، حيث تقدم التعاونيات خدمات إقتصادية واجتماعية عديدة لأعضائها، تساهم في تحسين مستوى الحياة من جهة، وتعزز تحقيق اهداف التنمية الوطنية خاصة الإقتصادية والاجتماعية من جهة اخرى، واهم هذه الخدمات الشراء

الجماعي مما يوفر حوالي (20%) للمشترين وخدمات التسويق الجماعي، وزيادة الدخل من خلال توزيع الارباح، وزيادة المعرفة وبناء القدرات، والمساهمة في المسؤولية المجتمعية(وزارة العمل، 2012).

وبخصوص التعاونيات النسوية فان لها دور واضح في النهوض بالمجتمع المحلي الفلسطيني من خلال البرامج التنموية، مثل توفير فرص عمل للنساء، لتصبح المرأة عنصراً فاعلاً في المجتمع، وكذلك من خلال عمل معارض ومشاريع من إنتاج هذه التعاونيات، كالمنتج المحلي، والاشغال اليدوية، وعمل المطرزات، وتعليم المرأة الزراعة، والاعتماد على نفسها، بحيث تكون هذه المرأة منتجة وليست مستهلكة فقط، مما ينعكس على النمو والتنمية داخل المجتمع(العسيلي وربايعة، 2011).

اذ ان النمو هو حصيلة نتاج مختلف العمليات الإقتصادية في مجتمع معين، تعمل كل واحدة منها بمعزل عن الاخريات حيث تعمل كل واحدة من أجل الحصول على الربح الخاص وبالتنافس مع نظيراتها وطبعا حسب حجمها وطاقتها، وهذا حسب (ماركس) يعرف بـ فوضى الإنتاج، ويتبين مقدار النمو عبر احصاء الناتج المحلي الاجمالي لبلد معين كمجموع عملة/ات فوضى الإنتاج، وهي عملية يعتريها الربح والخسارة والمنافسة البسيطة والقاتلة... الخ(سمارة، 2018).

لذا فإنه من خلال ما تمتلكه التعاونيات من فكر وإمكانات وقدرات وآليات للعمل تساهم في تحقيق التنمية الشاملة باعتبارها قطاعا ثالثاً، فالمتتبع لدور التعاونيات يلحظ بوضوح ارتباطها بسوق العمل وقدرتها على إحداث التوازن بين القطاعات المختلفة، فمشاريع الجمعيات التعاونية هي مشاريع إقتصادية ذات بعد اجتماعي تمكن اعضائها من الاستفادة القصوى من امكاناتهم الضعيفة، حيث تدل المؤشرات العالمية على القدرة التشغيلية للجمعيات التعاونية وتفيد الدراسات ان تكلفة خلق فرصة عمل في القطاع التعاوني هي اقل

بكثير منها في القطاعين العام والخاص، وان بإمكان كل (8) اشخاص يشكلون جمعية تعاونية خلق فرصة عمل(دراغمة، 2012).

وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بتحسين مستوى المعيشة للسكان يرتبط بالكثير من الأمور الاجتماعية والإقتصادية والسياسية في أي بلد، إذ كان للتغير الجذري في مجريات الأوضاع السياسية والإقتصادية في فلسطين أثر كبير في تغير مستوى المعيشة للشعب الفلسطيني(غالب، 2019).

ومستوى المعيشة يساوي حاصل قسمة استهلاك الأسرة من الطعام على الاستهلاك الكلي، وهو مبني على فرضية تقول: يتحدد مستوى المعيشة (موقع الأسرة من الفقر) على نسبة استهلاك الطعام الكلي للأسرة(قانون إنجل)، بمعنى أنه إذا ازدادت حصة الطعام فإنها تكون على حساب الحصص الأخرى المخصصة للمسكن، والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية والثقافية، ويتم تقسيمه الى فئات وهي المستوى الأفضل: حصة الاستهلاك الكلي أقل من (30%)، والمستوى المتوسط: حصة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي (30- 40%) والمستوى الأدنى: حصة استهلاك الطعام من الاستهلاك الكلي (45- 100%)(غالب، 2019).

هذا وقد اشار العتيبي (2009) المشار اليه في دراغمة(2012) الى دور التعاونيات بشكل أساسي في:

- توفير البيئة المناسبة لنمو وازدهار الاستثمارات المتوسطة والصغيرة.
- التعاونيات وعاء جيد لتنفيذ برامج التنمية البشرية.
- التعاونيات أداة جيدة وفاعلة لمواجهة مشكلة البطالة.
- الاحلال محل الدول في ملكية الاصول الخاضعة للخصخصة.
- دعم وتطوير انشطة القطاعات غير الرسمية في الإقتصاد.

- المساهمة في برامج محو الامية.
- المساهمة في برامج الارشاد الزراعي الريفي.

2.1.2 الصناعات الغذائية

1.2.1.2 مقدمة

تعتبر الصناعات الغذائية إحدى دعامات القطاع الصناعي الهامة في فلسطين والتي تعالج موضوعا هاما وحيويا يتعلق بحياة الانسان وأمنه الغذائي، وتشكل الأطعمة مظهراً من أهم مظاهر الحياة الاجتماعية، حيث كان للمجتمع الفلسطيني كثير من العادات الخاصة التي تميزه عن غيره، وبعض العادات المشابهة لعادات المجتمع العربي، وقد تطورت صناعة الاغذية في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا واحتلت هذه الصناعة درجة رئيسية ضمن موارد وإقتصاديات المجتمع الفلسطيني.

ويعرف الغذاء بأنه كل مادة تستخدم أو معدة للاستخدام بشكل جزئي او كلي للاستهلاك البشري ما عدا الدخان والادوية، فهو أحد الحاجات الأساسية للإنسان والذي لا غنى للحياة البشرية، لذلك فان الدول تسعى جاهدة للوصول الى الاكتفاء الذاتي وخلق صناعات غذائية تصديرية(مصطفى، 2005).

فالغذاء يعتبر من أهم قضايا العالم المعاصر في الوقت الراهن وفي المستقبل، فأمام اوضاع السوق العالمي والذي يتميز بسيادة قلة من الدول المتقدمة والمصدرة للغذاء تبرز حقيقة الغذاء، وليس من سبيلا أمام الدول النامية في مثل هذا الموقف الا الاعتماد على النفس في توفير الغذاء من إنتاجها المحلي والنهوض بالصادرات لتوفير الموارد الضرورية لاستيراد بعض احتياجاتها من السوق العالمي(عبد الله، 2004).

لذا يستحوذ قطاع الصناعات الغذائية على النصيب الاكبر في القطاع الصناعي الفلسطيني ككل، حيث تشكل نسبة المنشآت الصناعية الغذائية (13.44%) من العدد الكلي للمنشآت الصناعية، كما أنه يستوعب

ما نسبته (21.3%) من حجم العمالة في القطاع الصناعي، الذي يستوعب (24.9%) من اجمالي العمالة الفلسطينية، مما يشكل تحدياً لقطاع الصناعات الغذائية الفلسطيني لكون المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فتياً ويمتلك أعداداً كبيرة من العمال تتمتع بقدر عال من المهنية والتدريب والثقافة(إصليح، 2015).

هذا وقد ارتبطت غالبية الصناعات الغذائية في فلسطين ارتباطاً مباشراً بالإنتاج الزراعي، وبالطبيعة الغنية لأرض فلسطين، وكانت أكثر الصناعات ارتباطاً بها تلك المتعلقة بالإنتاج الزراعي الذي تميز به الإقتصاد الفلسطيني، وقد اعتمد المجتمع الفلسطيني في صناعة الاطعمة على ما كانت تنتجه اراضيهم من محاصيل غذائية كالحبوب والبقوليات، والخضروات، وما تقدمه المواشي من حليب، بالإضافة الى اللحوم بأنواعها(الفراني ووشاح، 2018).

2.2.1.2 مفهوم الصناعات الغذائية:

مصطلح أو مفهوم الصناعات الغذائية يفتقر للأدبيات الأكاديمية، كما أنه يحمل العديد من التعقيدات التي ترجع لطبيعة الصناعات الغذائية، والجدير بالذكر ان هذا المصطلح اطلق لأول مرة من جامعة (هارفرد) عام (1956م)، وبعد ذلك تم التوصل الى تعريف هذا المصطلح الذي هو لقاء الزراعة مع كل الانشطة التي توجد على مستوى المنبع والمصب (إنتاج وتوزيع الأسمدة، والبذور، والمبيدات، وتموين المواد الزراعية، والعمليات الإنتاجية للزراعة، والتخزين، والتحويل، والتوزيع.. الخ)، اما المصطلح العلمي فقد اطلقه ملاسي (Malassi) في الستينات في فرنسا، الذي أوضح التعقيدات التي تدور حول مصطلح الصناعات الغذائية، التي ترجع الى طبيعة المنتجات المعقدة، اذ ان الصناعات الغذائية تنطلق من عدة مواد أولية وتمر بعدد لا متناهي من المعالجات والتوليفات المختلفة، وكذلك فان طرق الحفظ تختلف من منتوج الى اخر(فائزة ومهري، 2019).

يقصد بالصناعات الغذائية أي عملية تصنيع من شأنها زيادة القيمة المضافة للسلع الوسيطة والأولية بهدف إنتاج سلعة نهائية صالحة للاستهلاك البشري غذائياً أو يكون الهدف إنتاج سلعة وسيطة (خام) تدخل في إنتاج سلع نهائية صالحة للاستهلاك البشري غذائياً ومن ذلك على سبيل المثال صناعة الاعلاف(مصطفى، 2005).

والصناعات الغذائية هي القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات الحيوانية والنباتية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها الى اشكال اخرى من المنتجات الغذائية، وكذلك حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في أماكن غير أماكن إنتاجها او لاستهلاكها في مواسم غير مواسم ظهورها، حيث تبقى صالحة الاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية(عبد الرزاق، 2007).

ومما سبق يمكن القول ان الصناعات الغذائية يقصد بها تحويل أو تصنيع المواد الخام النباتية او الحيوانية الى سلع غذائية جاهزة او شبه جاهزة للاستخدامات البشرية واشباع حاجات الناس، مع الاحتفاظ بقيمتها الغذائية وذلك لاستخدامها في اوقات واماكن غير التي انتجت فيه، هذا بالإضافة الى امكانية حفظها من الفساد لا طول فترة ممكنة.

3.2.1.2 اقسام الصناعات الغذائية

وجدت الصناعات الغذائية في علم الإقتصاد الزراعي الغذائي حقلاً خصباً وصرحاً نظرياً، اذا يهتم هذا العلم بدراسة مجموعة الانشطة التي تصب في وظيفة التغذية، ويهتم ايضا بتكوين وتطوير نماذج الاستهلاك، والإنتاج، والتحويل، والتوزيع، ودراسة العلاقة بين نماذج الاستهلاك والإنتاج(فائزة ومهري، 2019). وفي ضوء ذلك يمكن تقسيم الصناعات الغذائية وفقاً لثلاثة أسس:

أولاً: طبقا للنشاط الإقتصادي: وتقسم طبقاً لهذا الأساس الى ثلاثة أنشطة: (نشاط الصناعات الغذائية، ونشاط المشروبات، ونشاط منتجات التبغ).

ثانياً: طبقاً لنوع المادة المحفوظة: وتقسم الى (صناعة السكر، وصناعة الزيوت، وصناعة اللحوم، وصناعة الأسماك، وصناعة حفظ وتجميد الخضر والفاكهة).

ثالثاً: طبقاً لطريقة الحفظ المستخدمة: حيث تشترك مواد غذائية مختلفة تحت طريقة حفظ واحدة: مثل طريقة التجفيف، والتجميد، والتعليب، والتخليل، والعصائر، والمركزات(عبد المنعم ومندور وعبد العال، 2018).

كما يمكن تقسيم الصناعات الغذائية الى نوعين هما:

– الصناعات التي تعتمد على النباتات كمادة أولية وتقسم الى (محاصيل مثل القطن، وقصب السكر، والأرز، والذرة)، ومحاصيل بستانية مثل نباتات (الخضرة والفاكهة)، ومحاصيل أخرى مثل (الشاي، والبن، والتوابل، والزهور، والاعشاب).

الصناعات الغذائية التي تعتمد على الحيوان ويمكن تقسيمها الى: منتجات الحيوان الزراعي من اللحوم والبيض، ومنتجات البحار، كما توجد بعض الصناعات التي تعتمد على مصادر أخرى مثل (المشروبات الغازية والمياه المعدنية، والمشروبات الكحولية، وغير الكحولية والخل والخميرة)(بلعيدي، 2022).

4.2.1.2 وظائف الصناعات الغذائية:

تقوم الصناعات الغذائية بعدة وظائف وأدوار ومن الوظائف والادوار ما يلي:

1. **وظيفة السلامة الغذائية:** تعد من أهم الوظائف التي تسعى الى تحقيقها الصناعات الغذائية، وذلك من خلال العمل على طرح منتجات سليمة ونظيفة وخالية من البكتيريا والجراثيم، وغير مضرة بصحة الانسان.
2. **وظيفة الحفظ والتخزين:** ان بقاء الاغذية على حالتها الطبيعية يعرضها للتلف، ويغير من خصائصها الكيميائية والفيزيائية، لذا تم تطوير العديد من التقنيات مثل: التجفيف، والتمليح، والتغليف، والتبريد... الخ، للحفاظ على خصائص هذه الاغذية لمدة اطول وضمان عدم اضرارها بصحة المستهلك.
3. **وظيفة التغذية وتثمين المنتجات:** حيث تساعد عملية التحويل في الحفاظ على الخصائص الغذائية للمنتوجات وترفع من قيمتها الغذائية نتيجة اضافة بعض المكونات الضرورية لجسم الانسان، في الوقت ذاته فان هذه المنتوجات تسمح بدمج منتوجين او اكثر وطرح منتوجات جديدة تتماشى مع متطلبات المستهلك.
4. **التنويع ومراعاة القدرة الشرائية:** تسمح عملية التحويل بتوسيع قاعدة الاختيارات امام المستهلك وطرح بدائل غذائية متنوعة من حيث الجودة والنوعية بصورة تتماشى مع اذوق وحاجات كافة شرائح المجتمع(سمار، 2022).

5.2.1.2 أهمية الصناعات الغذائية ودورها في التنمية:

أن أهمية الصناعات الغذائية ومنتجاتها من الأساسيات التي تطمح اليها كل الشعوب والدول لضمان بقاءها وتحقيق قدرا من الاكتفاء الذاتي بغية الحول دون الحاجة الى الاستيراد وسد حاجة السكان من الاستهلاك المحلي قدر الامكان، كما تعد عمليات التصنيع الغذائي وتداولها بطريقة صحيحة أمرًا بالغ الأهمية لتوفير

الغذاء الصحي، لذلك فهي تعد من اكبر الصناعات محلياً واقليمياً ودولياً من حيث رأس المال، وعدد المصانع، بل انها تعد من اسرع الصناعات نمواً واتساعاً بسبب الزيادة المضطردة في عدد السكان، هذا بالإضافة الى تعدد رغبات المستهلكين واختلاف احتياجاتهم الغذائية(شمخى، 2020).

هذا وتعتبر الصناعات الغذائية صناعة حيوية وتلعب دوراً مهما في الإقتصاد الوطني للبلاد ويمكن توضيح أهميتها بالنقاط كما ذكرها(عبد المنعم ومندور وعبد العال، 2018).

- تحويل المواد الغذائية السريعة التلف الى مواد اكثر ثباتاً فيمكن حفظ بعضها عدة أيام او أسابيع والبعض الاخر لعدة شهور أو لفترة سنوات حسب طريقة الحفظ المتبعة.
- تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للخامات الغذائية فتحول دون هبوط أثمانها في مواسم إنتاجها بغزارة الى حد ربما لا يشجع على إنتاجها بل تترك الباب أمامه مفتوحا على الدوام لبيع الكميات الفائضة الى معامل التصنيع وبأثمان مناسبة. كما أن توفرها في مواسم ندرتها لا تضطر المستهلك الى دفع أثمان مرتفعة جداً عن أثمانها وهي طازجة.
- تعمل بعض طرق الحفظ كالتجفيف مثلا على تقليل وزن الغذاء وحجمه مما يسهل ويقلل نفقات شحنه الى مسافات بعيدة ولهذا فائدة في نقل الغذاء الى مناطق استهلاكه في مختلف بقاع العالم ويلاحظ ذلك جليا في الجيوش المقاتلة بعيدا عن اراضي بلادها وفي الرحلات الاستكشافية.
- الصناعات الغذائية مهمة في اعداد قيمة غذائية متجانسة كما أن الأغذية المصنعة هي رخيصة نسبياً مقارنة مع الطازجة اذا اخذ بنظر الاعتبار تكاليف عمليات النقل والتصنيع والتوزيع .. الخ،

- للصناعات الغذائية تأثير مباشر على تشجيع صناعات اخرى ذات علاقة مباشرة معها كصناعة مواد التعبئة المختلفة وعلب زجاجية وكذلك مواد التغليف وغيرها وصناعة المكائن الخاصة بالتصنيع والمواد الكيميائية الحافظة وفي تسحين وسائل الجني الميكانيكي.

كما تعتبر الصناعات الغذائية من الصناعات المهمة للإقتصاد الفلسطيني حيث كان لها الدور الكبير والبارز في زيادة الإنتاج، وكذلك تعتبر مصدر دخل للسلطة الفلسطينية من خلال ضريبة القيمة المضافة المفروضة على السلع والبضائع، وتأخذ دور مهما في استيعاب الايدي العامة(الاغبر، 2007).

ويمكن توضيح اهمية الصناعات الغذائية في تنمية الإقتصاد الوطني على النحو الاتي:

1. تحويل المواد الغذائية السريعة التلف الى أكثر ثباتاً.
2. تساعد على تنظيم الميزان التجاري للمواد الغذائية فتحول دون هبوط اثمانها في مواسم إنتاجها الى الحد الذي يشجع على إنتاجها.
3. تعمل طرق الحفظ الحديثة كالتجفيف مثلا على تقليل وزن الغذاء وحجمه مما يسهل ويقلل من نفقات شحنه الى مسافات بعيدة.
4. تساعد في اعداد غذاء ذي قيمة غذائية متجانسة، كما ان الاغذية المصنعة تعتبر رخيصة نسبياً مقارنة مع الطازجة اذا اخذ بعين الاعتبار تكاليف عمليات النقل والتحويل والتوزيع.
5. لها تأثيرا مباشرا على تشجيع الصناعات الاخرى ذات العلاقة المباشرة معها، كصناعة مواد التعبئة المختلفة، من علب صفيح وعلب زجاجية وكذلك مواد التغليف وغيرها.
6. تعتبر من الصناعات الغذائية من الصناعات التحويلية ذات الكثافة العمالية فهي تمتص عنصر البطالة، ولذلك فهي تساعد الدول كثيفة العمالة على امتصاص عنصر البطالة.

7. الصناعات الغذائية كوسيلة لتدعيم التكامل الإقتصادي بين الزراعة والصناعة(عبد الرزاق، 2007).

وتعقيباً على ما سبق فان الصناعات الغذائية تشكل حلقة مهمة في النسيج الصناعي الوطني، تبعاً للدور المهم الذي تلعبه في تنمية الإقتصاد الوطني الفلسطيني، كما تساهم هذه الصناعات بفاعلية عالية ومستدامة في تنويع وتحسين الناتج المحلي الاجمالي وفي امتصاص البطالة المتسعة يوما بعد يوم.

6.2.1.2 دور المرأة في الصناعات الغذائية:

كان هناك اعتقاد سائد بان دور المرأة هو الانجاب وتربية الاطفال وهذا الدور بما فيه الناحية الوظيفية دعمه وعززه إعتقاد المرأة وفهمها له والذى تولد لديها من عدم المساواة في الحقوق والواجبات، الامر الذي جعل المرأة تابعة للرجل، ولا أهميه لها في اتخاذ القرار، وبمرور الزمن قيم دور المرأة في مجتمعها وتم اعطائها بعض الفرص لكى تعمل في المجالات الإنتاجية. ومما لا شك فيه ان المرأة لعبت وما زالت تلعب دوراً محورياً في المشاريع التنموية وقد اثبتت انها رقماً مهماً في إي عملية تنمية.

فالمرأة تلعب دوراً أساسياً في الصناعات الغذائية والإنتاج الزراعي على وجه الخصوص خاصة في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان التي تتميز بانخفاض مستوى الدخل لديها، اذ تشكل المرأة الريفية في هذه البلدان اغلبية القوى العاملة في الزراعة، فهي تنتج اغلب الاغذية المستهلكة محلياً، الامر الذي يجعلها من العوامل الأساسية الهامة في تحقيق التنمية الإقتصادية، والرفاع الاسري في المجتمعات الريفية، في الوقت فان عدم اطلاق كامل قدراتها في الزراعة يشكل عاملاً مساهماً في بطء النمو وانعدام الأمن الغذائي، خاصة وان المرأة في المجتمعات الريفية تؤدي اعمالها الكثيرة (الاعمال المنزلية، والصناعات الريفية، والعناية بالحيوان، وأعمال الحقل)، بالطريقة التقليدية التي تبتعد كثيراً عن الأسس العلمية الحديثة وتؤدي المرأة تلك الاعمال بمهارة

اكتسبتها بالممارسة في حدود مستواها العلمي الذي قد تكون حصلت عليه في صغرها (الدوسكي واسماعيل، 2018).

وتأكيدا على الدور الكبير الفعال الذي يمكن أن تقوم المرأة الريفية في استخدام الموارد من خلال أدوارها المتعددة، فهي: (ربة الأسرة، والمسؤول الأول عن نوعية وكم الموارد التي تستهلكها الأسرة سواء في شكل أغذية، أو ملابس، أو أدوات، أو موارد طاقة، ومياه وغيرها). كما أنها مربية الأجيال التي تغرس في أطفالها السلوكيات الحسنة، وتعلمهم العادات والتقاليد، فضلاً عن كونها عنصراً نشطاً في قوة العمل، حيث تعمل في مختلف المجالات الإقتصادية والخدمية، إضافة إلى الاهتمام الكبير الذي توليه للعمل الاجتماعي والتطوعي والأهلي غير الحكومي(العساف، 2012).

ولاشك بان هنالك ارتباطاً قوياً بين إسهام المرأة في البناء المجتمعي وتعزيز قدراتها من جانب، وبين التطور الإقتصادي والتنموي في المجتمع من جانب اخر، وهذا الإسهام أكدت عليه كافة المنظمات الدولية على ان اقصاء دور المرأة عن المشاركة الإنتاجية الملموسة إقتصادياً يضر بفاعلية ونجاح السياسات الحكومية التنموية، خاصة وانه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون مشاركة إيجابية وفاعلة من المرأة في البناء الإقتصادي(الصيرفي وسمارة، 2016).

وتأتي أهمية مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة لتوسعة خياراتها وقراراتها، وتأكيدًا على حقها في المشاركة الإيجابية والفاعلة في التنمية، وبالتالي تنعكس تأثيرات مشاركتها على المجتمع بشكل مباشر، وتقلل من الضغط الإقتصادي. وقد لا يواجه خروج المرأة من المنزل لحاجة إقتصادية إشكالية كبيرة في المجتمع الفلسطيني، إذ يعتبر أن خروج المرأة للعمل يجب أن يكون لحاجة إقتصادية، وبأن عملها له مردود إقتصادي جيد على العائلة(بدر واخرون، 2016).

وتبين الزعبي (2010) ان المرأة تؤدي أدواراً متعددة (إنجابية، واجتماعية، وإنتاجية)، فالنساء في الريف يشكلن نصف الموارد البشرية، بالإضافة إلى دورهن في بناء وتكوين شخصية الأطفال، أي دورهن في تنمية الموارد البشرية، كما تساهم النساء مساهمات كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي، والأدوار المتعددة في الزراعة في كامل السلسلة الممتدة من بدء البذار إلى عمليات ما بعد الحصاد، واستخدام الموارد الطبيعية، والحفاظ عليها، وتصنيع الأغذية، وتربية الحيوانات.

وتشكل المرأة اكثر من نصف القوى العاملة في الصناعات الغذائية خاصة الزراعة، وهي محور التنمية المستدامة، لذا تعتبر المرأة عنصر أساسي في تحقيق التنمية الإقتصادية والرفاه الاسري خاصة في المجتمعات الريفية(جريعه، 2016).

واكد على ذلك شطناوي والنبر والصمادي (2010) Shatanawi, Naber & Al-Smadi من خلال دراسة قاموا بها على النساء في ريف الاردن حيث بينت النتاج ان المرأة الريفية تقوم بالعديد من الانشطة التي تهدف الى توفير الدخل الذي تحتاجه الاسرة والذي يعد ضروريا لزيادة الرفاهية وتحقيق الامن الغذائي، خاصة وان اغلب دخلها يتم انفاقه على تامين حاجات الاسرة من الغذاء بالمقارنة مع الدخل الذي يوفره الرجل، وبفضل خبراتها فإنها تقوم بعدد من الصناعات التقليدية للاستهلاك المنزلي وكذلك التسويق من اجل الحصول على السيولة النقدية، ومن تلك الصناعات حفظ الخضراوات والثمار والاعشاب من خلال تجفيفها، وتصنيع المربيات والمخللات وعصائر الفاكهة، وصناعة الجبن والجميد(اللبن المجفف)، كما انها تقوم بتوفير الدخل لأسرتها بزارعة بعض النباتات في حديقة المنزل، وهذا بدوره ينعكس على مستوى دخل الاسرة الريفية.

وفي ضوء ما تم ذكره فان للمرأة دوراً كبيراً وهاماً في الصناعات الغذائية، وان هذا الدور له اثر واضح في سد الفجوات الغذائية ووضع البدائل لأسرتها في حالات الفقر او الازمات الإقتصادية، فتوفير الطعام يساعد علي الاستقرار الاسري، والاستقرار الاسري يعني استقرار المجتمع، وكلما كان المجتمع مستقرا زاد تماسكه وترابطه وتكافله، وبذلك يتوفر الاستقرار الاجتماعي الذي ينعكس على الاستقرار السياسي، كما انه بتوفر الامن الغذائي يكون الجو مهيأ للتنمية التي لا تتم إلا في أجواء آمنه ومستقرة.

7.2.1.2 التحديات التي تواجه الصناعات الغذائية:

عاشت المدن الفلسطينية تحت ظلم الاحتلال الاسرائيلي، وهذا ادى الى معاناة هذه المدن من اختلالات جوهرية ونقاط ضعف هيكلية نتيجة الممارسات الاسرائيلية من احكام للسيطرة على الإقتصاد الفلسطيني وابقائه تحت ظل التبعية الاسرائيلية، كما واجه قطاع الصناعات الغذائية العديد من الصعوبات والتحديات التي اضعفت نموه وتطوره بسبب سياسات الاحتلال الذي فرض العديد من الشروط والقيود على مختلف الانشطة والصناعات بهدف ابقاء الإقتصاد المحلي للمناطق المحتلة تابعا له(الصويص، 2011).

ومن الخصائص المميزة للصناعة الغذائية في الاراضي الفلسطينية ان معظم القطاعات الفرعية الصناعية الفلسطينية تعاني من اختلالات كثيرة وغير مستعدة عموماً للتصدير على نطاق واسع وأساس منظم، فأنماط الإنتاج في الأغلب تميل الى طابع الصناعات الاسرية، وتتميز المنشآت الصناعية الفلسطينية بصغر الحجم حيث أن (85%) منها يعمل به اقل من ثمانية عمال(القريناوي، 2006).

وهناك ايضا تحديات التسويق المتمثلة في عدم توفر الشركاء لدعم تحديد الاحتياجات(الاحصائيات)، وخدمات الاتصالات، وانخفاض مستوى معرفة القراءة والكتابة، وعدم توفر البنية التحتية المناسبة، وعدم المعرفة في نوعية وذوق المستهلكين، وعدم توفر الموزعين المناسبين، وعدم كفاية خدمات الكهرباء،

والاعتماد على انظمة النقل غير الحديثة، ولكن بالرغم من كل ذلك فان التصنيع في المناطق الريفية يعمل على استقرار الدخل وزيادة القدرة الشرائية المعيشية للأسر (جبر، 2019).

هذا وقد بين مصطفى (2005) من خلال دراسة قام بها اهم التحديات التي تواجه الصناعات الغذائية في فلسطين، والتي من اهمها: ان الإقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلالات هيكلية شملت معظم قطاعاته، وقد يعزى ذلك الى تعمد الاحتلال ربط الإقتصاد الفلسطيني الضعيف والإقتصاد الاسرائيلي القوي ليس على اساس المصالح المتبادلة، بل على أساس التبعية من اجل اغراض امنية وسياسية وقومية. لذا فان الصناعات الغذائية تعاني من عدة مشكلات متمثلة في كبر حجم المواد الخام المستوردة اللازمة للصناعة، وانخفاض المهارات المتخصصة في هذا النوع من الصناعة الغذائية، واعتمادها على الآلات المستعملة القادمة من الاحتلال والتي تم تجديدها في دولة الاحتلال وعن طريق وكلاء اسرائيليين.

ويمكن تقسيم التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي الفلسطيني بصورة عامة حسب ما اوضحها (قفة، 2006) على النحو الاتي:

أولاً: تحديات ومعوقات ناتجة عن سياسة الاحتلال الاسرائيلي: حيث لجأت سلطات الاحتلال للعديد من الاجراءات لمنع تطور القطاع الصناعي الفلسطيني، ومنها: فرض الضرائب الباهظة على المنتجات الفلسطينية، مثل: ضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج، وضريبة الدخل، هذا بالإضافة للروسم الجمركية المفروضة على المواد الخام. واغراق السوق المحلية بالمنتجات الاسرائيلية دون أية قيود. وخلق صعوبات لقطاع الصناعة الفلسطيني في استيراد المواد الخام اللازمة مباشرة. وإغلاق المصارف والبنوك والمؤسسات المالية ومنع إقامة البنية التحتية للصناعة. ووضع الكثير من القيود والعقبات الادارية لإقامة المصانع في الاراضي الفلسطينية.

ثانياً: التحديات والمعوقات الداخلية (الذاتية): ومنها: المشاكل المتعلقة بالحصول على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج. ومشاكل التسويق. ومشاكل الجودة. ومشاكل تتعلق بالحبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي. والمشاكل المتعلقة بالافتقار الى مؤسسات التمويل المتخصصة. والمشاكل المتعلقة بضعف البنية التحتية والصناعية. والمشاكل المتعلقة بنقص الموارد الطبيعية. والمشاكل المتعلقة بالإدارة والريادة. ومشكلات القوى العاملة(قفة، 2006).

ايضا بين إصليح (2015) من خلال دراسة قام بها بتلخيص اهم التحديات التي تواجه الصناعات الغذائية من خلال الرجوع لنتائج عدد من الدراسات، والتي من اهمها:

1. صغر حجم المؤسسات الصناعية واتصافها بالمنشآت العائلية.
2. سياسات الاحتلال المعيقة لأي تنمية صناعية في فلسطين.
3. اندراج قسم كبير من المنشآت الصناعية تحت مسمى القطاع غير المنظم.
4. ضعف التمويل الخارجي واتجاه المنشآت الصناعية للتمويل الذاتي.
5. انخفاض مستوى الحداثة في الفن الإنتاجي للمنشآت الصناعية.
6. انخفاض مستوى احتضان الحكومة الفلسطينية للصناعات المحلية.
7. انخفاض مستوى التدريب والتعليم للأيدي العاملة عن المستوى المطلوب.
8. انخفاض الاتجاه للأساليب الادارية في العملية الإنتاجية من تخطيط وتسويق ومراقبة.
9. ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج السلعية.

وفي ضوء ما تم ذكره يمكن القول ان الصناعات الغذائية في فلسطين تعاني من تحديات ومعيقات كبيرة ناتجة عن سياسات الاحتلال الاسرائيلي التي طالت كل شيء في المجتمع الفلسطيني ولم تقف عند محاربة

الصناعة الفلسطينية بحد ذاتها، وحتى تستطيع هذه الصناعة اثبات وجودها وايجاد حلول لتلك المعيقات فلا من البحث عن الحلول بشكل علمي ومهني الامر الذي سيجعل هناك فرصة لتنمية هذه الصناعات الفلسطيني بصورة عامة، والصناعات الغذائية بصورة خاصة. الامر الذي سينعكس على تحسين العملية الإنتاجية وزيادة معدل الدخل.

2.2 الدراسات السابقة

من الملفت للنظر أن الدراسات التي تناولت موضوع هذه الدارسة بشكل مباشر (واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية ودوره في تحسين معيشتهن) بشكل مستقل معدومة نسبياً– في حدود علم الباحثة– مقارنة بالدراسات الأخرى التي تحدثت في التعاونيات واثارها الإقتصادية بصورة عامة والمشكلات والمعيقات التي تواجه تلك التعاونيات، كذلك الدراسات التي بحثت في تمويل هذه التعاونيات او دورها في تعزيز التنمية وارتباطها بمتغيرات اخرى. والدراسات التي تم الحصول عليها بعد مراجعة الأدب التربوي عن طريق المراجع، والدوريات المتخصصة، والمجلات، ورسائل الماجستير والدكتوراه قامت الباحثة بتفنيدها تحت العناوين الاتية:

1.2.2 الدراسات العربية التي بحثت في موضوع التعاونيات:

هدفت دراسة العرب (2022) إلى إظهار أثر تمويل المشروعات الصغيرة على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة وتحديدا النساء في أرياف جنوب الخليل. وملاحظة مدى تحسين مستوى معيشة النساء في الأرياف في جنوب الخليل من جراء تمويل مشروعاتهم. أجريت الدراسة على عينه قوامها (30) من النساء من أصحاب المشروعات الصغيرة في أرياف جنوب الخليل تم الاختيار بطريقة عشوائية، وهذه العينة تمثل (5) مؤسسات نسويه تعمل في تمويل المشاريع الصغيرة حيث تم اختيار عينتين من كل مؤسسة، واستخدمت الباحثة اسلوب المقابلة في جمع البيانات، وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج، اهمها: يساعد تمويل المشروعات الصغيرة في رفع مستوى دخل الفئات الفقيرة في المجتمع لا سيما النساء، ويساعد تمويل المشاريع الصغيرة في تحسين ورفع المستوى الصحي للفئة المستهدفة وأسرهم. ايضا يساعد تمويل المشاريع الصغيرة في تحسين ورفع المستوى التعليمي للأسر. بالرغم من وجود علاقة بين تمويل المشاريع الصغيرة وتحسين مستوى السكن إلا أن نسبة قليلة ساهم المشروع في انتقالها لسكن جديد. تؤكد الباحثة أن تمويل

المشروعات الصغيرة يساهم في زيادة رأس المال وبالتالي يؤدي إلى توسيع المشروع وكبر حجمه في المستقبل .

كما هدفت دراسة محمد ورافت (2021) التعرف الى دور قطاع التعاونيات الزراعية في محافظة الشرقية والتعرف على نقاط القوة والضعف لتنشيط وتفعيل دور التعاون الزراعي واعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي والكمي واستخدام بعض الأساليب الإحصائية ومنها(مصفوفة التحليل الرباعي)، وقد اعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسيين من البيانات وهما بيانات أولية لدراسة ميدانية وبيانات ثانوية منشورة وغير منشورة . وأهم نتائج الدراسة إدخال منظومة الحيازة الإلكترونية وإحلالها تدريجياً كبديل للحيازة الورقية (كارت الفلاح)، بالإضافة إلى الإعلان المسبق في بداية كل موسم عن أسعار مستلزمات الإنتاج. وتنوع الأنشطة التي يمكن أن تقوم بها الجمعيات الزراعية مثل تسويق المحاصيل والاستفادة القصوى من المخلفات الزراعية و عمل منافذ بيع للمبيدات في كل جمعية. اهم التوصيات تدعيم نقاط القوة واستغلال نقاط الفرص الاستغلال الأمثل و زيادة دور الإرشاد الزراعي في توعية المزارعين ورفع كفاءة مجالس أدارة الجمعيات الزراعية، وتحويلها إلي منظمات إقتصادية اجتماعية قادرة علي توفير المستلزمات وتسويق المحاصيل و إعطاء صلاحيات أوسع للاتحاد التعاوني لاتخاذ القرارات التي تتلائم مع التغيرات التي تحدث في البيئة الزراعية المصرية.

وهدفت دراسة خراز ورحماني (2021) التعرف الى دور التعاونيات كآلية لتحقيق النمو الإقتصادي المدمج والرفاهية الاجتماعية، من خلال تسليط الضوء على التجربة المغربية، ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن التعاونيات كإحدى تنظيمات الإقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب تشكل هرما علمياً يتألف من الاهداف الاجتماعية للاستدامة الإقتصادية والبيئية، يفضي الى خلق مستويات متعددة من الفرص والتمكين والحماية للإنسان.

كذلك هدفت دراسة العكيلي (2020) التعرف الى دور الجمعيات التعاونية في قضاء الزبير والتي تعد أحد اهم الاقضية الزراعية في محافظة البصرة والعراق بصورة عامة، وبالتالي استهدفت الدراسة توضيح دور هذه الجمعيات والاهداف التي قامت من أجلها واهم المشكلات التي تقف حاجزا امام تأدية دورها. حيث تشكل الجمعيات التعاونية الفلاحية واحدة من أهم حلقات العملية الإنتاجية الزراعية في جميع دول العالم أذ تعمل كأداة ووسيلة لتسهيل الكثير من المشكلات التي تعترض طريق العملية الإنتاجية الخاصة بالقطاع الزراعي ومن خلالها يمكن أيضا تنظيم وترتيب المجتمع الريفي ودعم الفلاح وتحسين وضعه الاجتماعي، ولتحقيق اهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي –اسلوب تحليل المضمون، وخلصت الدراسة الى جملة من النتائج اهمها أن هذه الجمعيات تعاني من مشكلات عديدة في مقدمتها ضعف الدعم المادي والمعنوي المقدم من الجهات ذات العلاقة مع قلة وانعدام الوعي الثقافي بين سكان الريف حول اهمية هذه الجمعيات وقلة الكوادر المتخصصة في هذا المجال فضلا عن مشكلات اخرى متنوعة.

كما هدفت دراسة طه والميرغني ونبق(2020) التعرف الى دور تمكين المرأة إقتصاديا بعد قيام برنامج مشروع الامن الغذائي من خلال منظمة اليونسكو للعلوم والتكنولوجيا بدعم النساء المستهدفات بالتدريب والبذور المحسنة بمنطقة (ود رملي) بالخرطوم بحري بالسودان، والتعرف الى العوامل التي تعيق مشاركة المرأة في الانشطة الإقتصادية والتنموية، وقد ضم مجتمع الدراسة (500) امرأة مزارعة من منطقة (ود رملي) وقراها وتم استخدام استبيان خاص كأداة لجمع البيانات، وتم تطبيق الدراسة على عينة قصدية مكونة من (200) امرأة مزارعة واللائي يمثلن مزارع كبيرة، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان المشروع أمكن المرأة تمكينا إقتصاديا بزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة دخل الاسرة وكان لها اثر واضح في اتخاذ القرار داخل الاسرة ولها مساهمات في ادارة موارد الاسرة ومصروفاتها. كما تبين ان (56%) من المبحوثات يؤكدن

على ان المشروع ادت الى زيادة الإنتاجية، و(94%) من المبحوثات ادى لزيادة دخلهن، وان للاثر الإقتصادي للمشروع علاقة بزيادة الدخل ويؤكد ان للمشروع اثر واضح في زيادة دخل المستفيدات، كما من تحسين ادارة المستفيدات لدخلهن الشخصي، وساهم المشروع في زيادة مساهمة المرأة في مصروف الاسرة.

ايضا هدفت دراسة غروف (2019) التعرف إلى واقع التمكين الإقتصادي للمرأة الفلسطينية العاملة في الجمعيات التعاونية في كافة محافظات الضفة الغربية، وتوضيح وتبيان الدور الذي يلعبه اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في تمكين المرأة الفلسطينية إقتصاديا، كما هدفت للتعرف على أثر التشريعات والقوانين السائدة في التمكين الإقتصادي للمرأة ومدى استجابة السياسات والإستراتيجيات الوطنية لمتطلبات تمكين المرأة إقتصاديا، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في دراستها، وتم تحديد مجتمع الدراسة من جميع المنتسبات في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في مدن الضفة الغربية والبالغ عددهن (4319) منتسبة حسب بيانات اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف لعام (2018م) وتكونت عينة الدراسة من (563) منتسبة للاتحاد، أي ما نسبته (13%) من مجتمع الدراسة موزعة على كافة فروع الاتحاد البالغة (33) فرعا تشمل كافة محافظات الضفة الغربية، وقد استجاب منها عدد (500) أي ما نسبته (11.5%) من مجتمع الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود دور فعال جدا لتعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ووجود دور فعال للتسليف والتوفير كشكلين من أشكال التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف بينما هناك، وجود لدور فعال بدرجة متوسطة للسياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الإقتصادي للمرأة العاملة، كما خلصت الدراسة لوجود دور فعال بدرجة متوسطة لمساهمة اتحاد

الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الإقتصادي للمرأة العاملة، ووجود دور لضعيف لملائمة التشريعات والقوانين المعمول بها للتمكين الإقتصادي للمرأة.

كذلك هدفت دراسة ناشور (2016) التعرف إلى دور الجمعيات التعاونية الفلاحية في تنمية القطاع الزراعي في العراق، والتعرف الى الأنشطة التي مارستها والمراحل التي مرت بها، فضلا عن دراسة الدور التي تقوم به تلك الجمعيات في تطوير القطاع الزراعي على اعتبار أن من أهم الأنشطة التي تتضمنها الجمعيات التعاونية الفلاحية هي النهوض بواقع القطاع الزراعي. ولتحقيق اهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي – اسلوب تحليل المضمون، وبينت النتائج ان الهدف الرئيس من انشاء التعاونيات الفلاحية هو زيادة مساهمتها في الناتج الاجمالي، فضلاً عن تحسين الإنتاج الزراعي على وفق المواصفات المطلوبة وبما يتماشى مع الموصفات الدولية، كما ان التعاونيات هي وسيلة مهمة للنهوض بالمجتمع إقتصادياً واجتماعياً، ايضا تبين انه على الرغم من أهمية التعاونيات في تنمية القطاع الزراعي والنهوض به في العراق، الا انها لم تؤدي هذا الدور المطلوب نتيجة المعوقات والمشكلات التي تواجهها من نقص التمويل وقلة وعي اعضاء الجمعيات بالتنظيم التعاوني، ايضا تبين ان التعاونيات تواجه العديد من المشكلات والتي حالت دون تفعيل دورها في تنمية القطاع الزراعي، منها قلة الدعم الحكومي للحركة التعاونية، وعدم وجود خطة مدروسة للتوسع في التعاونيات، وقلة تشكيل التعاونيات على الرغم من توافر امكانيات اقامتها الى جانب ضعف الوعي التعاوني بين أفراد المجتمع.

ايضا هدفت دراسة كردي (2015) التعرف إلى واقع الأداء المالي والإداري لجمعيات معاصر الزيتون التعاونية في محافظات الضفة الغربية. وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء لجان الإدارة في الجمعيات التعاونية لمعاصر الزيتون والبالغ عددهم (112) عضو يمثلون خمسة عشرة جمعية تعاونية عاملة حسب

تصنيف وزارة العمل الفلسطينية لها. وتم استخدام وإعتماد العينة الصدفية حيث بلغت عدد الاستمارات المسترجعة (50 استمارة) تمثل ما نسبته (47%) من مجتمع الدراسة. ولتحقيق أهداف الدراسة صممت استبانة، وتم توزيعها على عينة الدراسة. وأظهرت النتائج أن مستوى الفكر والثقافة التعاونية بين الأعضاء مرتفعة، وأن واقع الأداء المالي والإداري لجمعيات معاصر الزيتون أيضاً مرتفعة، في حين أشارت النتائج إلى ضعف وتواضع عمليات التدريب والتأهيل التي تنفذها الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون، كما أشارت النتائج نفسها إلى الأداء والدور المتواضع والضعيف التي تقوم به دائرة التعاون في وزارة العمل والاتحاد التعاوني الزراعي وهي المؤسسات ذات العلاقة بعمل التعاونيات بشكل مباشر.

اما دراسة أبو القاسم (2014) فهدفت الى الكشف عن دور جمعيات منتجي الصمغ في المساهمة لحل مشكلات الإنتاج والمنتجين في ولاية غرب كردفان بالسودان، اختيرت العينة العشوائية متعددة المراحل من مجتمع المنتجين، حيث تم اختيار (383) منتجاً من المجتمع الأصلي، وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية المنتجين لا ينضمون الى جمعيات تعاونية، ولم تسهم الجمعيات الموجودة في استقطاب الخدمات الإنتاجية والتسويقية الضرورية لأعضائها، ولم تستطع تسهيل العمليات الائتمانية، أو تسهم في تطبيق تقانة الجودة بالتنسيق بين الجهات المعنية.

وهدفت دراسة بدري (2014) إلى معرفة دور التعاونيات الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية وذلك عن طريق تنظيم المزارعين في جمعيات توفر لهم مدخلات الإنتاج وعمليات التمويل والتسويق وتخفيض التكاليف الإنتاجية وتنمية روح العمل الجماعي. أجريت دراسة حالة لجمعية (دبك والتكينة) والتي تقع في منطقة الخرطوم على بعد (60) كيلومتر من مدينة الخرطوم بحري. استخدم الباحث منهج دراسة الحالة والمسح الاجتماعي لعينة عشوائية (74) عضواً من أعضاء الجمعية والبالغ عددهم (353) عضواً بنسبة (21%).

جمعت المعلومات الأولية عن طريق الاستبيان والمقابلة الشخصية والملاحظة، وجمعت المعلومات الثانوية من المراجع والكتب والبحوث السابقة ذات الصلة والشبكة العنكبوتية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ان نسبة المتعلمين من الأعضاء (47%)، و ان (81%) من الأعضاء حيازتهم تعاونية. وان (95%) عضويتهم بالجمعية أكثر من (10 سنوات). ايضا تبين ان (70%) من العضوية تقدم لهم الجمعية خدمات اجتماعية. بينما (74%) من الأعضاء توفر لهم الجمعية المعلومات الزراعية والتقنيات الحديثة. ايضا تبين ان (98%) من الأعضاء زادت إنتاجيتهم بعد انضمامهم للجمعية.

كذلك هدفت دراسة ابو نمر (2012) التعرف الى واقع الجمعيات التعاونية الفلسطينية وآفاق تطويرها من خلال التعرف على الواقع الإقتصادي والاجتماعي والثقافي والمؤسسي الذي تعيشه هذه الجمعيات التعاونية. والتعرف الى اهم القضايا والاشكالات التي تواجهها ومحاولة ايجاد مقترحات وحلول لتطويرها، استخدمت المقابلة كأداة للدراسة وتم تطبيقها على (39) عضواً من اعضاء ورؤساء مجالس الادارة في الجمعيات المبحوثة، وبينت نتائج المقابلات ان واقع الجمعيات التعاونية الزراعية في المجال الإقتصادي كان ضعيفاً ولم يرتقي لمستوى آمال الأعضاء من خلال قلة وجود مشاريع للبنى التحتية للجمعيات التعاونية، واعتماد الجمعيات على مصادر التمويل الخارجي بدلاً من الاعتماد على الذات، وقلة الايرادات الشهرية، بينما اظهرت النتائج ضعف اداء الجمعيات التعاونية الزراعية في المجال الاجتماعي من خلال الاداء الضعيف في مستوى الخدمات المقدمة للأعضاء، وتدني مستويات انتماء والتزام الاعضاء تجاه جمعياتهم، وضعف العلاقة مع المجتمع المحلي، وتدني نسبة مشاركة الهيئة العامة في فعاليات الجمعيات ونشاطاتها العامة، واظهرت النتائج ايضا اداء ضعيف في المجال الثقافي وظهر ذلك في تدني مستوى مفهوم العمل الطوعي والجماعي لدى الاعضاء، وقلة وجود الخطط النسوية للتطوير، وندرة وجود برامج توعية لأعضاء الجمعيات

التعاونية المبحوثة، كما بينت نتائج الدراسة ضعفاً في الاداء المؤسسي للجمعيات التعاونية الزراعية، وتمثل في ضعف دور الادارة العامة للتعاون في تقديم المساعدة للجمعيات التعاونية، وقلة وجود اليات لتطوير الانظمة المالية والإدارية للجمعيات المبحوثة، وعدم وجود استراتيجيات واضحة لتطوير الجمعيات التعاونية.

اما دراسة دراغمة (2012) فهدفت التعرف الى دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل من وجهة نظر ممثلي الجمعيات التعاونية، وتم تطبيق استبانة خاصة من اعداد الباحث على عينة استهدفت ادارات جميع الجمعيات التعاونية العاملة، حيث بلغ عددهم (380) مبحوثاً، وبينت النتائج ان دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها متوسطا ولم يرق الى الدور المطلوب، كما اظهرت النتائج بانه يتم العمل بشكل محدود بتوصية منظمة العمل الدولية رقم (193) بشان تعزيز التعاونيات من قبل الشركاء، حيث كانت الخدمات المقدمة من الحكومة للحركة التعاونية كبيرة، وكانت الخدمات المقدمة من الاتحادات التعاونية ومن قبل منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية ايضا قليلة، واظهرت النتائج التأثير السلبي الكبير للعوامل الداخلية للحركة التعاونية على دورها في توفير فرص العمل، واما العوامل الخارجية فكانت ذات تأثير متوسط على دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل، كذلك لاحظت الدراسة التشتت في استخدام القروض والمنح، وان هذا الاستخدام يتم بعيدا عن التخطيط، وخلصت الى ضعف مشاريع الحركة التعاونية وعدم فعاليتها في توفير فرص العمل والى الدور المحدد للاتحادات القطاعية والاتحاد العام. كما توصلت الدراسة إلى وجود اختلافات ذات دلالة في وجهات نظر المبحوثين في دور الحركة التعاونية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل تعزى للمتغيرات الخاصة بإدارة التعاونيات، وكذلك الخاصة بالتعاونيات ذاتها. ووجود اختلافات تعزى للمتغيرات المستقلة الخاصة بإدارة الجمعيات التعاونية باستثناء متغير (الجنس) الذي تبين عدم وجود اختلافات تعزى اليه، بينما وجدت

اختلافات تعزى لمتغيرات (العمل، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في العمل التعاوني، وطبيعة العمل في الجمعية).

ايضا هدفت دراسة النمروطي ومكي (2012) التعرف الى واقع البطالة بين أوساط خريجي المعاهد والجامعات في الأراضي الفلسطينية، والتعرف الى دور التعاونيات في توفير فرص عمل مناسبة للخريجين من أجل المساهمة في تخفيض معدل البطالة لديهم، ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحثان بأخذ البيانات اللازمة من مصادرها الأولية وذلك من خلال البيانات المتوفرة لدى الجمعيات التعاونية نفسها وبعض المراكز البحثية والمسحية في فلسطين، وبينت نتائج الدراسة ان المتغيرات المستقلة المرتبطة بالتعاونيات والمتمثلة في عددها، وعدد اعضائها، وحجم التمويل، والمشاريع السنوية تؤثر في زيادة أو خفض معدل البطالة، حيث أن زيادة عدد التعاونيات يؤدي الى خفض معدل البطالة، والزيادة في قيمة المنح التي تحصل عليها التعاونيات والمشاريع التي تقدمها التعاونيات تؤدي الى خفض معدل البطالة، واما زيادة البطالة فقد ارتبط بزيادة عدد أعضاء التعاونيات.

اما دراسة سليم (2012) فهدفت التعرف الى الاثار الاجتماعية والإقتصادية لبرنامج التوفير والتسليف في الاغاثة الزراعية على المنتسبات في الجمعيات النسوية في الضفة الغربية، ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة مكونة من خمسة مجالات، وتم توزيعها على عينة مكونة من (608) منتسبة، وبينت النتائج ان رضا المنتسبات عن طبيعة التوفير كانت عالية، وان درجة رضا المنتسبات عن الية الاقراض من هذه الجمعيات كانت عالية، واظهرت النتائج ان لبرنامج التوفير والتسليف على المنتسبات في الجمعيات النسوية اثار إقتصادية واضحة، حيث ساهم بتقديم الخدمة لمجتمع النساء الفلسطينيات، والارتقاء بهذه الشريحة المهمة من شرائح المجتمع بما يعزز مكانة المرأة الفلسطينية ودورها الريادي في احداث التنمية

الإقتصادية والاجتماعية، ولأهمية الدور الذي تلعبه هذه الجمعيات في تمكين النساء إقتصاديا واللواتي لا يستطعن توفير ضمانات تطلبها البنوك التجارية مقابل الحصول على قرض منها، كما اظهرت النتائج بعض المعيقات التي تقف حائل في وجه استمرار هذه الجمعيات منها المعتقدات الدينية والفكرية التي تؤمن بها شريحة لا باس بها من المجتمع الفلسطيني، ايضا بينت النتائج انه لا توجد فروق احصائية في متوسطات الاثار الاجتماعية والإقتصادية لبرنامج التوفير والتسليف في الاغاثة الزراعية على المنتسبات في الجمعيات النسوية حسب متغيرات العمر بالسنوات، والحالة الاجتماعية، ومعدل الدخل الشهري الإجمالي للأسرة بالشيكل، والصعوبات عند الانضمام للجمعية، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الانتساب للجمعية.

ايضا هدفت دراسة يونس (2007) التعرف إلى أهم النشاطات والبرامج التي تنفذها المنظمات النسوية للفئات المستفيدة، مع إبراز أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه عملها. ولتحقيق اهداف الدراسة تم إجراء مسح شامل لمجتمع الدراسة المتمثل بجميع المنظمات النسوية العاملة في شمال الضفة الغربية، خلال الفترة الزمنية (1994 – 2005م)، وتم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على الاستبيان كأداة في جمع البيانات والمعلومات الأولية. ومن أهم نتائج هذه الدراسة: وجود اختلاف في نشاطات وبرامج المنظمات النسوية، التي تقدميا للفئة المستهدفة، كالبرامج التثقيفية (25.5%)، والبرامج التدريبية (23%)، والنشاطات النسائية (21%)، ونشاطات الطفولة (20%)، والاهتمام بأهدافها التي قامت على أساسها. ولكن هناك بعض القصور في عملها نتيجة الصعوبات السياسية والاجتماعية، كما بينت الدراسة غياب التنسيق بين المنظمات النسوية واعتماد المنظمات على التمويل الخارجي، وما يرتبط بمحددات واشتراطات مسبقة.

2:2:2 الدراسات الاجنبية التي بحثت في موضوع التعاونيات

هدفت دراسة ليوناردو وويغنربلويز وأنتونياليك (2022)Leonardo, WegenerbLuiz, & Antoniallic التعرف الى مواصفات الإدارة المسؤولة عن بقاء آخر تعاونية أسترالية كبيرة لتصنيع منتجات الألبان. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي– اسلوب تحليل المضمون، كما استندت البيانات إلى المقابلات وتحليل الوثائق، وكذلك تقديم الإطار النظري كآلية لفهم الاستدامة التعاونية بالمعنى التنافسي مع الأخذ بالاعتبار العلاقة بين نموذجين تنظيميين. وقد ركزت الأساليب النوعية المطبقة في هذه الدراسة على تصورات مجلس إدارة التعاونية حول القدرة الديناميكية والشرعية المؤسسية والقرارات التي اتخذوها نتيجة لذلك. وبينت النتائج أنه من الممكن تقليل الضغوط المؤسسية المتعارضة من خلال عمليات الإدارة الفعالة، كما اظهرت النتائج ان تمايز المنتجات كسياسة تسويقية وتنويع الأعمال ووجود استراتيجية موجهة تجاريا يعد العمود الفقري لإرساء الشرعية على المستوى التنظيمي، وتهيئة الظروف اللازمة لبقاء التعاونية.

كذلك هدفت دراسة تشانغ واخرون (2020) ,.Zhang et al التعرف الى واقع تبني تعاونيات المزارعين للتكنولوجيا في الإنتاج الزراعي، واثر ذلك على زيادة إنتاجية المحاصيل ودخل المزارعين. ولتحقيق اهداف الدراسة استخدم الباحث بيانات القطاع التعاوني، حيث تم جمعها من (413) تعاونية زراعية في مقاطعة (سيتشوان) في الصين، وتم تحديد (13) تعاونية التي لدراستها كعينة للدراسة. وبينت النتائج الإحصائية أن العضوية التعاونية لها تأثير إيجابي على اتساع نطاق اعتماد التكنولوجيا عند النظر في جميع التقنيات الخاصة ب (13) تعاونية تمت دراستها. ومع ذلك، بينت التحليلات المنفصلة حول اعتماد تقنيات الإنتاج وما بعد الحصاد أن عضوية التعاونية لها تأثير ضئيل على عدد تقنيات الإنتاج المعتمدة، ولكنها تزيد بشكل كبير من عدد تقنيات ما بعد الحصاد المعتمدة.

كذلك هدفت دراسة بلاتمان واخرون (2013) ,.Blattman et al التعرف الى اثار منح المرأة وخاصة المرأة الفقيرة في اوغندا منح مالية وتدريب حول المهارات الأساسية على تحقيق التمكين الإقتصادي للمرأة من خلال تصميم وتنفيذ برامج معدة لهذا الغرض صممت من قبل منظمة ايطالية غير حكومية، اجريت الدراسة على عينة مكون من (1800) امرأة شابه فقيرة في (120) قرية تم اختيارها عشوائياً، حيث طبقت هذه البرامج عليهن لفترة (18)شهر وتم تقسيم النساء الى مجموعات تحت اشراف مشرفين مختصين، وتم جمع البيانات في الفترة من (2009 – 2012م)، وبينت النتائج ان المرأة الفقيرة تمكنت من الحصول على منافع محددة من اقامة تعاونيات خاصة، مما يعني ان البرامج المنفذة حققت قيمة اعلى من كلفتها وبشكل عام فان الدراسة خلصت إلى أن التمكين الإقتصادي للمرأة يمكن ان يحقق لها اثار إيجابية خاصة في المجال الصحي.

ايضا هدفت دراسة رحمان وسلطان(2012) Rahman & Sultana المشار اليها في دراسة غروف (2019) التعرف الى مدى مساهمة تعاونية (شري ماهيال ليجت)، في مقاطعة (حيدر أباد) بالهند في "تمكين المرأة" وهي تعاونية دولية أنشئت في عام (1959م) بموجب مجموعة من النساء اللواتي بدأن الاعمال التجارية الصغيرة، تم قياس تمكين المرأة على ثلاثة عوامل (نفسية، واجتماعية، وإقتصادية)، تكونت عينة الدراسة من (69) عضوة من عضوات الجمعية من فرع (حيدر أباد)، واستعانة الدراسة بأداة الاستبانة المنظمة لجمع البيانات، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان التعاونية أسهمت إيجابياً في العوامل النفسية والاجتماعية والإقتصادية في تمكين المرأة من خلل توفير فرص عمل لأكثر من (350) من النساء الاميات وشبه الاميات، اذ أصبحن يعملن لحسابهن الخاص، وأظهرت ان النساء الشابات وغير المتزوجات ليس لديهن اهتمامات كبيرة بعمل التعاونيات، ونسبتهن مقارنة مع المتزوجات هي الاقل.

كما هدفت دراسة بولات Polat (2010) التعرف الى واقع التعاونيات في الوطن العربي ودورها في تعزيز التنمية المناطقية والمحلية واظهار دور منظمة العمل الدولية كشريك اجتماعي في التنمية التعاونية واقتراح الطرق لتقوية التعاون بين الحركات التعاونية والشركاء الاجتماعيين والاستفادة من الدروس والعبر في التخطيط للمستقبل، وتمثل هذه الدراسة ورقة علمية معدة من قبل منظمة العمل الدولية، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي –اسلوب تحليل المضمون، وبينت النتائج ان اهم مشاكل الحركة التعاونية تتمثل في غياب الاستقلالية وضعف التنظيم المؤسسي ونقص الشعور بالملكية وضعف السياسات والتشريعات وضعف مشاركة المرأة والاعتماد على الحكومة والممولين، كما ان معظم الدول العربية ليس لديها تجديد في سياسة وتشريعات التعاونيات، ورات الورقة انه يمكن اعتبار قانون التعاون الفلسطيني النموذج الامثل للمنظمة العربية، وعرضت لنماذج تعاونية ناجحة في محاربة الفقر والبطالة خاصة في الازمات.

كذلك هدفت دراسة دوجاراوا Dogarawa (2010) التعرف الى دور الجمعيات التعاونية في التنمية الإقتصادية. والهدف من ذلك هو التحقيق في الطرق التي يمكن أن تعمل بها التعاونيات كوكلاء لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة. استخدم الباحث اسلوب تحليل المضمون من خلال المنهج الوصفي، والذي يتضمن جمع البيانات لغرض وصف دور الجمعيات التعاونية في التنمية الإقتصادية. وافترضت الدراسة أن التعاونيات كانت منذ أكثر من (160) عامًا وسيلة فعالة للناس لممارسة السيطرة على سبل عيشهم الإقتصادية حيث أنهم يلعبون دورًا متزايد الأهمية في تسهيل خلق فرص العمل والنمو الإقتصادي والتنمية الاجتماعية. وخلصت الدراسة إلى أنه لكي تكون التعاونيات فعالة وناجحة، يجب أن تحقق باستمرار هدفين مترابطين: تعزيز الجدوى وتحسين القدرة على خدمة أعضائها؛ وتبقى مؤسسة مجدية إقتصاديًا ومبتكرة وتنافسية من خلال الابقاء على المشاريع الإقتصادية المبدعة والمستدامة، والتي تمتلك القدرة على المنافسة.

في نفس السياق قام داميسا وسامندي ويوهنا Damisa, Samndi & Yohanna (2007) بدراسة هدفت التعرف إلى محددات مشاركة المرأة في الإنتاج الزراعي، و تم إجراء الدراسة في ستة قرى في (نيجيريا)، باستخدام المقابلة والإستبانة لجمع بيانات حول مساهمة المرأة في الزراعة، تم استخدام النموذج الاحتمالي (probit model) لدراسة العلاقة بين السمات الاجتماعية –الإقتصادية، ومستوى مشاركة المرأة في الزراعة. بينت الدراسة أن هناك دلالة إحصائية للمتغيرات التالية: مستوى الدخل، الادراك، مساهمة المرأة في الزراعة وحق التثبيت في العمل، ولا يوجد دلالة إحصائية لمستوى دخل المرأة المزارعة، مما يعني وجود علاقة عكسية بين دخل المرأة المزارعة ومستوى مشاركتها في الإنتاج الزراعي. هناك دلالة إحصائية بين حق التثبيت في العمل وبين مساهمة المرأة في الزراعة، حيث أن المزارعين المثبتين في العمل والاكثر إدراكا هم الاكثر مساهمة في الزراعة. وهناك علاقة بين التعليم وعمل المرأة في الزراعة، فالمرأة الاكثر تعلما تبحث عن وظيفة أفضل. وبينت الدراسة أن المرأة لم تتواصل مع مرشدين وهذا يدل على أن المرأة تم استثناءها من السياسات الزراعة الهامة. وجدت الدراسة أنه رغم المعيقات التي تواجهها المرأة إلا أن مستوى مشاركتها في الإنتاج الزراعي مرتفع، ويعتبر هذا مؤشرا على مدى انتمائها للزراعة.

ايضا هدفت دراسة ترينداد ونيتو وفيلهو Trindade, Neto, & Felho (2010) إلى تحليل الأداء المالي للجمعيات التعاونية الائتمانية وعلاقته بالنمو الإقتصادي في البرازيل خلال الفترة (1996 –2005) وقد اعتمدت الدراسة في تحليلها للأداء المالي على مقارنة معدل التباين لأكبر (20) جمعية تعاونية ائتمانية وأكبر خمسة بنوك وطنية خاصة في البرازيل، وذلك من حيث صافي العائد على ِ الاستثمار، واجمالي تكاليف التمويل، وصافي العائد على الأصول، والاستدامة الذاتية. أما بالنسبة لتحليل النمو الإقتصادي، اعتمدت الدراسة على تحليل العلاقة بين الأصول، والقيمة الصافية، والإيداعات، وعمليات الائتمان مع

متغيرات الإقتصاد الكلي؛ الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة التضخم، وسعر الصرف (الشراء)، وسعر الفائدة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، أهمها؛ يترافق الازدياد في أعداد الجمعيات التعاونية مع انخفاض في أعداد البنوك التجارية في البرازيل، ووجود علاقة خطية واضحة بين متغيرات الإقتصاد الكلي؛ حيث تظهر العلاقة الإيجابية بين متغيرات الإقتصاد الكلي (عدا سعر الفائدة) مع مؤشرات النمو المصرفي؛ (الأصول، والقيمة الصافية، والإيداعات، وعمليات الائتمان)، بينما تظهر العلاقة السلبية بين سعر الفائدة وتلك المؤشرات.

وأخيراً هدفت دراسة فيلب (2003) Philip التعرف الى دور التعاونيات في جنوب افريقيا في توفير فرص العمل وتقليل الفقر، وقد اعطت الدراسة خلفية عامة عن التعاونيات من حيث المبادئ والأنواع والتحديات، ودرست استراتيجيات مختلفة عالميا مثل تجربة (موندراغون) في اسبانيا، والتجربة التعاونية الايطالية، والتعاونيات في الصين والهند، وفي ضوء ذلك تجربة جنوب افريقيا. وبينت النتائج ان التعاونيات في جنوب افريقيا غير متطورة ولكن بعد التركيز على التعاونيات العمالية وجد انها شكلت العربة لتوفير فرص العمل، وتزويد العمال بالفكر الديمقراطي. وفي مقارنة بين تعاونيات العمال وتعاونيات المستخدم وجدت الدراسة حاجة للتركيز على تعاونيات المستخدم التي تساهم في تخفيف الفقر، والتمكين، وتعزيز أشكال التعبئة الاجتماعية.

3.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة العربية والاجنبية

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة يمكن ملاحظة ما يلي:

- بينت الدراسات السابقة اهتمام كبير بموضوع التعاونيات بصورة عامة ولكن ومن خلال إطلاع الباحثة على الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والمتعلق بواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية ودوره في تحسين معيشتهن(في جنوب الضفة الغربية)، تبين للباحثة أنه يوجد نقص في مثل هذه الدراسات على المستوى العالمي بشكل عام والمستوى الفلسطيني بشكل خاص.
- لم تعثر الباحثة على دراسات سابقة بحثت في متغيرات الدراسة بصورة مباشرة، او دراسات جمعت كافة تغيرات الدراسة في دراسة واحدة، ولكن كان هناك دراسات قريبة من اهداف الدراسة الحالية منها مثلا: دراسة العرب (2022) حول أثر تمويل المشروعات الصغيرة على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة وتحديدا النساء في أرياف جنوب الخليل. ولكنها بحثت في المشروعات الصغيرة بصورة عامة، ولم تقتصر على التعاونيات، كذلك دراسة خراز ورحماني (2021) ودراسة العكيلي (2020) ودراسة بلاتمان واخرون (2013) Blattman et al دراسة رحمان وسلطان)2012 Rahman & Sultana (المشار اليها في دراسة غروف (2019) التي بحثت في دور التعاونيات كآلية لتحقيق النمو الإقتصادي. حيث اختلفت هذه الدراسات عن الدراسة الحالية في تركيز الدراسة الحالية على الواقع الحالي والدور الفعلي للتعاونيات، خاصة في الصناعات الغذائية، كما تختلف في طبيعة المتغيرات الديمغرافية عما هو وارد في الدراسة الحالية.

- بعض الدراسات ركزت على دور التعاونيات في توفير فرص عمل، الامر الذي ينعكس على التنمية الاقتصادية بصورة عامة، ومن بين تلك الدراسات دراسة دراغمة (2012)التي بحثت في دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل، ودراسة النمروطي ومكي (2012) التي بحثت في دور التعاونيات في توفير فرص عمل مناسبة للخريجين. و دراسة فيلب 2003)) Philip التي بحثت في دور التعاونيات في جنوب افريقيا في توفير فرص العمل وتقليل الفقر، ودراسة رحمان وسلطان (2012) Rahman & Sultana المشار اليها في دراسة غروف (2019) التي بينت ان التعاونية أسهمت في تمكين المرأة من خلال توفير فرص عمل لأكثر من (350) من النساء الاميات وشبه الاميات، ودراسة دوجاراوا (2010) Dogarawa) التي اوضحت ان التعاونيات وسيلة لخلق فرص العمل والنمو الإقتصادي والتنمية الاجتماعية.
- بعض الدراسات استهدفت عينات من النساء، منها دراسة العرب (2022)، ودراسة طه والميرغني ونبق(2020)، دراسة سليم (2012)، ودراسة بلاتمان واخرون (2013) Blattman et al ودراسة رحمان وسلطان)2012 Rahman & Sultana (المشار اليها في دراسة غروف (2019)، ولكن غالبية الدراسات ركزت على اهداف اخرى غير التي تناولتها الدراسة الحالية.
- بعض الدراسات اهتمت بتمكين النساء إقتصاديا واثار اثر ذلك عليهن، منها دراسة طه والميرغني ونبق(2020) التي بحثت في دور تمكين المرأة إقتصاديا، ودراسة غروف (2019) التي بحثت في واقع التمكين الإقتصادي للمرأة الفلسطينية العاملة في الجمعيات التعاونية في كافة محافظات الضفة الغربية، ودراسة سليم (2012) التي بينت الدور الذي تلعبه التعاونيات في تمكين النساء إقتصاديا، ودراسة بلاتمان واخرون (2013) ,.Blattman et al التي بينت أن التمكين الإقتصادي للمرأة

يمكن ان يحقق لها اثار إيجابية. ودراسة رحمان وسلطان(2012) Rahman & Sultana المشار اليها في دراسة غروف (2019) التي بينت ان التعاونية أسهمت إيجابياً في العوامل النفسية والاجتماعية والإقتصادية في تمكين المرأة.

- استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في بناء اداة الدراسة، وكذلك في تحديد دور التعاونيات واهميتها في النمو الاقتصادي بصورة عامة، واثر ذلك على التنمية الاقتصادية، وكذلك في عرض الإطار النظري والمراجع المستخدمة. وكذلك تدعيم الإطار النظري بنتائج دراسات وأبحاث حول التعاونيات الانتاجية، وبناء مشكلة البحث من خلال اطلاع الباحثة على العديد من الدراسات المشابهة للدراسات السابقة بشكل ملائم.
- تبين للباحثة ان هناك ندرة في الدراسات العربية والاجنبية، وقلة اهتمام من قبل الباحثين العرب والاجانب بموضوع التعاونيات الانتاجية وخاصة في الصناعات الغذائية، وهذا ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1.3 منهج الدراسة

2.3 مجتمع الدراسة

3.3 عينة الدراسة

4.3 أدوات الدراسة

5.3 إجراءات الدراسة

6.3 المعالجة الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

من أجل تحقيق اهداف هذه الدراسة وهو التعرف إلى واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية ودوره في تحسين معيشتهن، فقد تضمن هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمعها وعينتها. كما يعطي وصفاً مفصلاً لأداة الدراسة وصدقها وثباتها، وكذلك إجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمتها الباحثة في استخلاص نتائج الدراسة وتحليلها.

1.3. منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الارتباطي لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة. حيث تم استقصاء آراء العاملات في التعاونيات الإنتاجية بمحافظة الخليل، حول آراءهن نحو واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية ودوره في تحسين معيشتهن.

2.3. مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملات في التعاونيات الإنتاجية والبالغ عددهن (136) عاملة، موزعات على (5) تعاونيات في محافظة الخليل مسجلة رسميا وحاصلة على ترخيص، وذلك حسب إحصائيات رسمية صادرة عن هيئة العمل التعاوني في العام (2022م)، وتجدر الاشارة الى ان العدد المسجل يختلف عن الاعداد المتواجدة فعليا في التعاونيات والسبب قد يرجع الى انه يتم في بعض الاحيان تشغيل بعض العاملات ضمن الاعمال الموسمية لأيام معدودة، كما ان العضوية غير واضحة بصورة دقيقة في التصنيف المتبع من قبل ادارات التعاونيات. والجدول رقم (1.3) يوضح توزيع افراد مجتمع الدراسة تبعاً ل(أسم التعاونية، وطبيعة التسجيل، ونطاق العمل، ونوع الانتاج، ومكان الانتاج، وهل تتلقى مساعدات، وعدد العاملين. ونوع المنتج).

جدول (1.3) يوضح
توزيع افراد مجتمع الدراسة تبعا ل (أسم التعاونية، وطبيعة التسجيل، ونطاق العمل، ونوع الانتاج، ومكان الانتاج، وهل تتلقى مساعدات، وعدد العاملين، ونوع المنتج).

الرقم	اسم التعاونية	مسجلة رسمياً	نطاق العمل	نوع الانتاج	مكان الانتاج	مساعدات	عدد العاملات	نوع المنتج
1	**جمعية الشيوخ للثروة الحيوانية**	نعم	على مدار العام	غذائي	حسب المنتج	نعم	23	مفتول، ملبن، لبن، سمن، دبس، مخللات، لبنة بزيت، زعتر، مكدوس، ورق دوالي، تجهيز وجبات طعام "طبخ"
2	**جمعية بيت أمر للتصنيع الغذائي**	نعم	على مدار	غذائي	حسب المنتج	نعم	17	تجهيز وجبات طعام، تجفيف ملوخية، تجفيف اعشاب دبس، ملبن ورق دوالي،

			العام					زبيب، مربى.
3	**جمعية دورا للتصنيع الغذائي**	نعم	على مدار العام	غذائي	حسب المنتج	نعم	49	مفتول بلدي، معمول، ملبن، عنبية، زبيب، دبس، ملوخية، لبن، مربيات بجميع الانواع، معجنات
4	**جمعية الياسمين التعاونية**	نعم	على مدار العام	غذائي	حسب المنتج	نعم	20	معجنات، تجفيف مواد غذائية واعشاب، دبس، منتوجات العنب، مربى، زعتر، تجهيز وجبات، مخللات
5	**صوريف للثروة الحيوانية**	نعم	على مدار العام	غذائي	حسب المنتج	نعم	27	لبن، سمن، مفتول، مربى، تجفيف اعشاب، زعتر، تجفيف ملوخية، منتوج العنب كافة، معجنات
المجموع							136	

3.3 عينة الدراسة

استهدفت الدراسة كافة أفراد مجتمع الدراسة، ولكن بسبب صعوبة حصر جميع افراد المجتمع، وعدم تعاون بعض المبحوثات أحياناً، وعدم تواجد البعض منهن على راس عملهن لحظة جمع البيانات، لذا اقتصرت هذه الدراسة على عينة تكونت من (115 مبحوثةً) من النساء العاملات في التعاونيات الانتاجية في الصناعة الغذائية، تم اختيارهن بطريقة العينة العشوائية الميسرة، وتشكل العينة ما نسبته (84.5%) من مجتمع الدراسة، والجداول الاتية تبين خصائص مجتمع الدراسة:

جدول (2.3) يوضح

توزيع المبحوثات تبعاً للتعاونية

ن=115

م	اسم التعاونية	العدد	النسبة المئوية
1	جمعية الشيوخ للثروة الحيوانية	**18**	**15.7**
2	جمعية بيت أمر للتصنيع الغذائي	**16**	**13.9**
3	جمعية دورا للتصنيع الغذائي	**37**	**32.2**
4	جمعية الياسمين التعاونية	**19**	**16.5**
5	صوريف للثروة الحيوانية (المشروع النسوي)	**25**	**21.7**
	المجموع	**115**	**100.0**

يتضح من الجدول السابق أن توزيع المبحوثات تبعا للتعاونية جاء كالتالي:

جاء في الترتيب الأول المبحوثات من جمعية دورا للتصنيع الغذائي بنسبة (32.2%) وبواقع (37 مفردة) من مجتمع الدراسة. يليهن في الترتيب الثاني المبحوثات من جمعية صوريف للثروة الحيوانية (المشروع النسوي) بنسبة (21.7%) بواقع (25 مفردة) من مجتمع الدراسة. وفي الترتيب الثالث المبحوثات من جمعية الياسمين التعاونية بنسبة (16.5%) بواقع (19 مفردة) من مجتمع الدراسة. وفي الترتيب الرابع المبحوثات من جمعية الشيوخ للثروة الحيوانية بنسبة (15.7%) بواقع (18 مفردة) من مجتمع الدراسة. بينما جاء في الترتيب

الخامس والاخير المبحوثات من جمعية بيت أمر للتصنيع الغذائي بنسبة (13.9%) بواقع (16 مفردة) من مجتمع الدراسة. والشكل رقم (1) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعا لمتغير التعاونية.

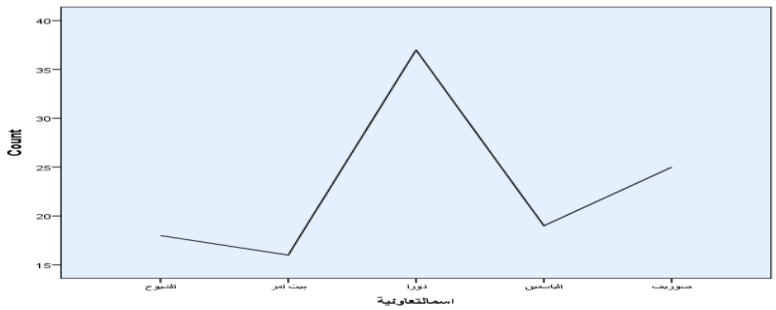

شكل رقم (1) توزيع المبحوثات تبعا لمتغير التعاونية

جدول رقم (3.3)

يوضح توزيع المبحوثات تبعا للفئة العمرية

ن=115

م	الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
1	أقل من 20 سنة	11	9.5
2	20 – 29 سنة	46	40.0
3	30- 39 سنة	31	27.0
4	40- 49 سنة	27	23.5
5	50 سنة فما فوق	--	--
المجموع		115	100.0

يتضح من الجدول السابق أن توزيع المبحوثات تبعا للفئة العمرية جاء كالتالي:

جاء في الترتيب الأول المبحوثات اللاتي اعمارهن (20 – 29 سنة) بنسبة (40%) بواقع (46) مفردة من مجتمع الدراسة، وفي الترتيب الثاني (30 – 39 سنة) بنسبة (27%) بواقع (31) مفردة من مجتمع الدراسة، يليهن في الترتيب الثالث (40 – 49 سنة) بنسبة (23.5%) بواقع (27) من مجتمع الدراسة، بينما جاء في الترتيب الاخير (أقل من 20 سنة) بنسبة (9.5%) بواقع (11) مفردة من مجتمع الدراسة، بينما لم يكن ضمن مجتمع الدراسة مبحوثات من الفئة العمرية (50 سنة فما فوق)، والشكل رقم (2) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعا للفئة العمرية.

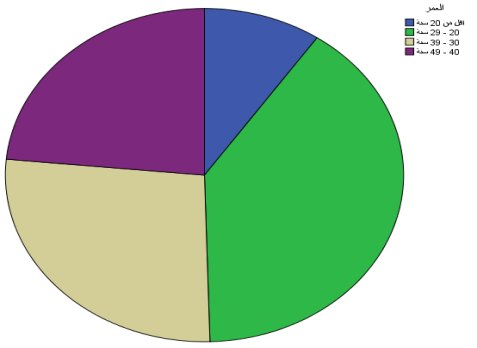

شكل رقم (2) توزيع المبحوثات تبعا للفئة العمرية

جدول رقم (4.3)

يوضح توزيع المبحوثات تبعا لمكان السكن ن=115

م	مكان السكن	العدد	النسبة المئوية
1	مدينة	32	27.8
2	قرية	67	58.3
3	مخيم	16	13.9
4	تجمع سكاني بدوي	--	--
	المجموع	115	100.0

يتضح من الجدول السابق أن توزيع المبحوثات تبعا لمكان السكن جاء كالتالي:

جاء في الترتيب الاول المبحوثات من سكان (القرية) حيث بلغت نسبتهن (58.3%) بواقع (67) مفردة من مجتمع الدراسة، وجاء في الترتيب الثاني المبحوثات من سكان(المدينة) حيث بلغت نسبتهن (27.8%) بواقع (32) مفردة من مجتمع الدراسة، في حين جاءت جاء في الترتيب الثالث والاخير المبحوثات من سكان (المخيم) حيث بلغت نسبتهن (13.9%) بواقع (16) مفردة من مجتمع الدراسة، بينما تبين انه لا يوجد ضمن مجتمع الدراسة مبحوثات من سكان (تجمع سكاني بدوي). والشكل رقم (3) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعا لمكان السكن.

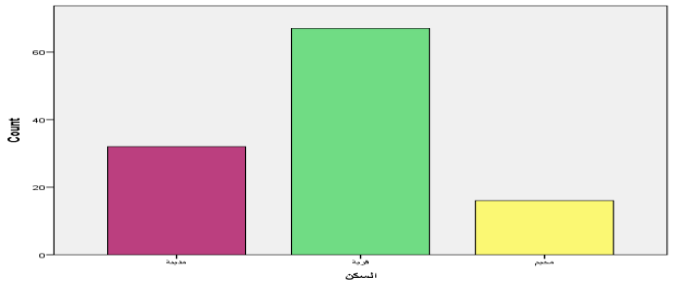

شكل رقم (3) توزيع المبحوثات تبعا لمكان السكن

جدول (5.3) يوضح

توزيع المبحوثات تبعا للمؤهل العلمي

ن=115

م	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
1	توجيهي أو أقل	56	48.7
2	دبلوم أو أقل	32	27.8
3	بكالوريوس أو أعلى	27	23.5
	المجموع	115	100.0

يتضح من الجدول السابق أن توزيع المبحوثات تبعا للمؤهل العلمي جاء كالتالي:

جاء في الترتيب الأول المبحوثات اللاتي مؤهلاتهن العلمية (توجيهي أو أقل) بنسبة (48.7%) بواقع (56) مفردة من مجتمع الدراسة، وفي الترتيب الثاني (دبلوم أو أقل) بنسبة (27.8%) بواقع (32) مفردة من مجتمع الدراسة يليهن في الترتيب الثالث والأخير (بكالوريوس أو أعلى) بنسبة (23.5%) بواقع (27) مفردة من مجتمع الدراسة، والشكل رقم (4) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعا للمؤهل العلمي.

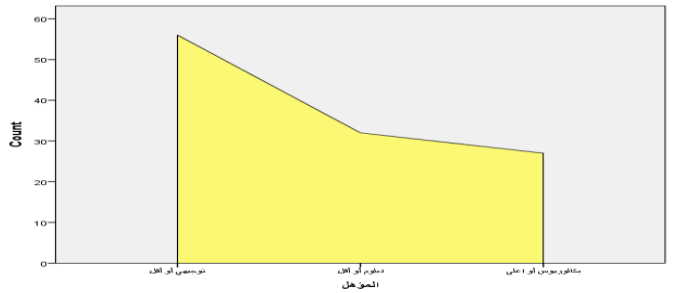

شكل رقم (4) توزيع المبحوثات تبعا للمؤهل العلمي

جدول رقم (6.3) يوضح

توزيع المبحوثات تبعا لعدد الأطفال

ن=115

م	عدد الأطفال	العدد	النسبة المئوية
1	لا يوجد أطفال	30	26.1
2	طفل واحد	16	13.9
3	اثنان	16	13.9
4	ثلاثة فاكثر	53	46.1
	المجموع	115	100.0

يتضح من الجدول السابق أن توزيع المبحوثات تبعا لعدد الأطفال جاء كالتالي:

إن النسبة الاعلى من المبحوثات لديهن (ثلاثة اطفال فأكثر) حيث بلغت نسبتهن (46.1%) بواقع (53) مفردة من مجتمع الدراسة، وفي الترتيب الثاني جاءت المبحوثات اللواتي (ليس لديهن اطفال) بنسبة (26.1%) وبواقع (30) مفردة من مجتمع الدراسة، وجاء في الترتيب الثالث والرابع (طفل واحد، وطفلان) بنسبة (13.9%) لكل فئة، وبواقع (16) مفردة من مجتمع الدراسة لكل فئة. والشكل رقم (5) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعا لعدد الأطفال.

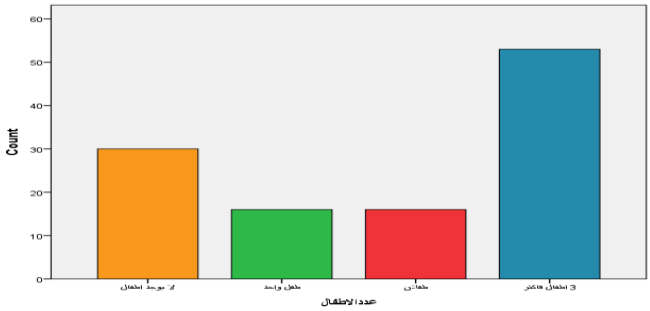

شكل رقم (5) توزيع المبحوثات تبعا لعدد الأطفال

جدول رقم (7.3) يوضح

توزيع المبحوثات تبعا لنوع العضوية

ن=115

م	نوع العضوية	العدد	النسبة المئوية
1	عضو هيئة ادارية	19	16.5
2	هيئة عامة	25	21.7
3	عاملة	71	61.7
4	غير ذلك	--	--

المجموع	115	100.0

يتضح من الجدول السابق أن توزيع المبحوثات تبعاً لنوع العضوية جاء كالتالي:

إن نسبة المبحوثات (العاملات) احتلت الترتيب الأول حيث بلغت نسبتهن (66.7%) بواقع (71) مفردة من مجتمع الدراسة، وجاء في الترتيب الثاني المبحوثات اللاتي نوع عضويتهن (هيئة عامة) بنسبة (21.7%) وبواقع (25) مفردة من مجتمع الدراسة، في حين جاءت نسبة المبحوثات من اللواتي نوع عضويتهن (هيئة ادارية) في الترتيب الاخير حيث بلغت نسبتهن (16.5%) بواقع(19) مفردة من مجتمع الدراسة. والشكل رقم (6) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعا لنوع العضوية.

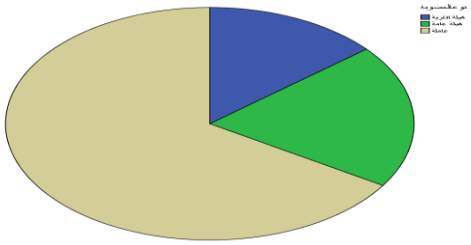

شكل رقم (6) توزيع المبحوثات تبعا لنوع العضوية

جدول رقم (8.3) يوضح

توزيع المبحوثات تبعا لمستوى الدخل من التعاونيات

ن=115

م	مستوى الدخل	العدد	النسبة المئوية
1	اقل من 500 شيكل	27	23.5
2	500 شيكل – 1000 شيكل	38	33.0
3	1001 شيكل – 1500 شيكل	34	29.6
4	1501 شيكل – 2000 شيكل	16	13.9
5	اكثر من 2001 شيكل	--	--
المجموع		115	100.0

يتضح من الجدول السابق أن توزيع المبحوثات تبعاً لمستوى الدخل من التعاونيات جاء كالتالي:

إن نسبة المبحوثات ذوات الدخل (500 شيكل – 1000 شيكل) احتلن الترتيب الأول حيث بلغت نسبتهن (33%) بواقع (38) مفردة من مجتمع الدراسة، وجاء في الترتيب الثاني ذوات الدخل (1001 شيكل – 1500 شيكل) حيث بلغت نسبتهن (29.6%) بواقع (34) مفردة من مجتمع الدراسة، وجاء في الترتيب الثالث ذوات الدخل (اقل من 500 شيكل) حيث بلغت نسبتهن (23.5%) بواقع (27) مفردة من مجتمع الدراسة، وجاء في الترتيب الرابع والاخير ذوات الدخل (1501 شيكل – 2000 شيكل) حيث بلغت نسبتهن

(13.9%) بواقع (16) مفردة من مجتمع الدراسة، في حين تبين انه لا يوجد ضمن المبحوثات من هي دخلها (اكثر من 2001 شيكل). والشكل رقم (7) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعا لمستوى الدخل من التعاونيات.

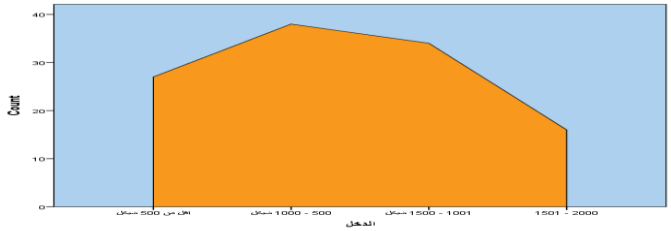

شكل رقم (7) توزيع المبحوثات تبعا لمستوى الدخل من التعاونيات

جدول رقم (9.3) يوضح

توزيع المبحوثات تبعا لوجود تامين صحي

ن=115

م	تامين صحي	العدد	النسبة المئوية
1	نعم	48	41.7
2	لا	67	58.3
	المجموع	115	100.0

يتضح من الجدول السابق أن توزيع المبحوثات تبعاً لوجود تامين صحي جاء كالتالي:

إن نسبة المبحوثات اللاتي (ليس لديهن تامين صحي) احتلن الترتيب الأول حيث بلغت نسبتهن (58.3%) بواقع (67) مبحوثا من مجتمع الدراسة، في حين تبين ان (41.7%) من المبحوثات (لديهن تامين صحي) بواقع(48) مفردة من مجتمع الدراسة. والشكل رقم (8) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعا لوجود تامين صحي.

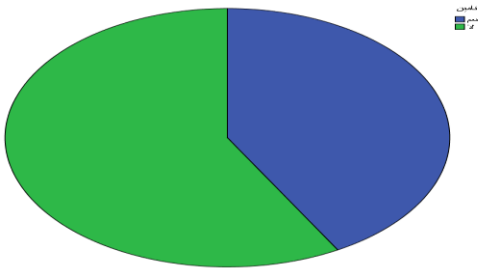

شكل رقم (8) توزيع المبحوثات تبعا لوجود تامين صحي

جدول رقم (10.3) يوضح

توزيع المبحوثات الطلاب تبعا لنوع التامين الصحي في حال وجوده

ن=115

م	نوع التامين	العدد	النسبة المئوية
1	لا يوجد تامين	67	58.3
2	حكومي	19	16.5
	خاص	29	25.2
	المجموع	115	100.0

يتضح من الجدول السابق أن توزيع المبحوثات تبعاً لنوع التامين الصحي جاء كالتالي:

إن (25.2%) من المبحوثات لديهن تامين صحي (خاص) بواقع (29) مفردة من مجتمع الدراسة، في حين تبين ان (16.5%) من المبحوثات لديهن تامين صحي (حكومي) بواقع(19) مفردة من مجتمع الدراسة. والشكل رقم (9) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعا لوجود تامين صحي.

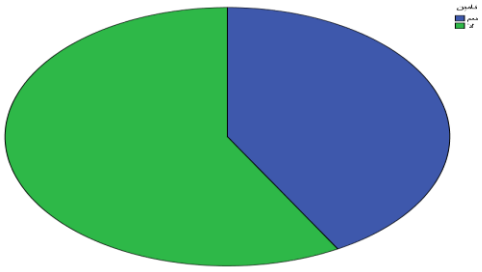

شكل رقم (9) توزيع المبحوثات تبعا لنوع التامين

4.3. أداتي الدراسة:

تم استخدام اداتان في هذه الدراسة، وهما مقياس واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية، ومقياس تحسين مستوى المعيشة، وفيما يلي وصف لكل مقياس من هذه المقاييس:

1.4.3 مقياس واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية:

من أجل تحقيق الغاية المرجوة من الدّراسة الحاليّة، قامت الباحثة ببناء مقياس واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية وذلك بعد الإطلاع على الأدب التربوي والدّراسات السابقة وعلى المقاييس الواردة في بعض الدّراسات، خاصة المقياس المستخدم في دراسة (جبر، 2019)، ودراسة (قعقور، 2010)، وغيرها من الدراسات، وبناءً على ذلك صيغت فقرات المقياس في صورتها الأولية. وقد

شمل المقياس في صورته الأولية على (33) فقرة، وبعد عرض المقياس على مجموعة من المختصين والخبراء أصبح المقياس في صورته النهائية يتكون من (30) فقرة.

1.1.4.3 تصحيح المقياس:

تم تصميم مقياس واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية على أساس مقياس (ليكرت الخماسي)، وقد بنيت الفقرات بالإتجاه الايجابي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما هو آت:(بدرجة كبيرة جداً: خمس درجات، بدرجة كبيرة: أربع درجات، بدرجة متوسطة: ثلاث درجات. بدرجة قليلة: درجتين. بدرجة قليلة جداً: درجة واحدة). حيث طبق هذا المقياس على جميع الفقرات.

وللتعرف إلى تقديرات أفراد العينة وتحديد درجة (واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية)، وفق قيمة المتوسط الحسابي تم حساب المدى (5−1 =4)، ثم تم تقسيمه على (4) للحصول على طول الفئة الصحيح (5/4 = 0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه الدرجة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كما يلى:

جدول (11.3): يوضح طول الفئات.

الرقم	الدرجة	الدرجة
1	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 – 1.79	منخفضة جدا
2	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 1.80 – 2.59	منخفضة
3	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 2.60 – 3.39	متوسطة
4	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 3.40 – 4.19	مرتفعة
5	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 4.20 – 5	مرتفعة جدا

2.1.4.3 صدق المقياس:

للتأكد من صدق مقياس واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية استخدمت الباحثة طريقتين:

أولاً– صدق المحكمين:

تم التأكد من صدق المقياس بصورته الأولية في الدراسة الحالية بعرضه على (6) من المحكمين المختصين في التنمية المستدامة وأيضاً المهتمين بالبحث العلمي (مرفق قائمة بأسماء المحكمين) –ملحق رقم (2)– للتأكد من مدى صلاحية الفقرات في قياس ما وضعت لقياسه، وملاءمة صياغة كل فقرة لغوياً ووضوحها

بالنسبة للمبحوثة، وملاءمة كل فقرة من فقرات المقياس لمستوى المبحوثة، وإضافة العبارات، أو تعديلها، أو حذفها، إذا احتاج الأمر، وهي التي شأنها أن تجعل المقياس أكثر صدقاً، وإبداء أية ملاحظات أخرى بشكل عام، وبعد جمع آراء المحكمين، كان هناك اتفاق بينهم على صلاحية المقياس ومقروئيته، باستثناء بعض الفقرات التي تم تعديلها، أو حذفها بناء على ملاحظاتهم، وذلك كما هو مشار اليه في – ملحق رقم (1) – الذي يتضمن مقياس الدراسة بعد التحكيم.

ثانياً– صدق البناء:

من ناحية أخرى فقد تم التحقق من الصدق بحساب مصفوفة إرتباط فقرات الأداة مع الدرجة الكلية على عينة الدراسة الكلية، وذلك كما هو واضح في الجدول (12.3) والذي بين أن جميع قيم معاملات الارتباط للفقرات مع الدرجة الكلية، لكل بعد دالة إحصائياً، ما يشير إلى تمتع الأداة بصدق البناء، وأنها تشترك معاً في قياس واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية.

جدول 12.3 يوضح

نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية مع الدرجة الكلية للمقياس.

الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية	الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية	الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية
1	.532**	.000	11	.552**	.000	21	.603**	.000
2	.563**	.000	12	.371**	.000	22	.455**	.000
3	.539**	.000	13	.581**	.000	23	.549**	.000
4	.557**	.000	14	.568**	.000	24	.568**	.000
5	.474**	.000	15	.620**	.000	25	.473**	.000
6	.442**	.000	16	.634**	.000	26	.592**	.000
7	.464**	.000	17	.649**	.000	27	.480**	.000
8	.490**	.000	18	.680**	.000	28	.380**	.000
9	.517**	.000	19	.546**	.000	29	.582**	.000
10	.425**	.000	20	.556**	.000	30	.550**	.000

تشير المعطيات الواردة في الجدول (12.3) أن جميع قيم ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية دالة إحصائياً، حيث تراوحت ما بين (.37–.68)، وكانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائياً؛ إذ ذكر جارسيا (Garcia, 2011) أن قيمة معامل الارتباط التي تقل عن (.30) تعتبر ضعيفة، والقيم التي تقع ضمن المدى (.30– أقل أو يساوي 70.) تعتبر متوسطة، والقيمة التي تزيد عن (.70) تعتبر قوية، مما يشير إلى تمتع الأداة بصدق مقبول وأنها تشترك معاً في قياس واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية.

3.1.4.3 ثبات المقياس: طريقة كرونباخ ألفا والتجزئة النصفية:

قامت الباحثة بحساب الثبات لمقياس واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية على الدرجة الكلية، إذ تم حساب الثبات لأداة الدراسة بحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) وطريقة التجزئة النصفية (Split – Half)، وبينت النتائج أن قيمة معامل الثبات بلغت بطريقة كرونباخ (.91). أما بطريقة التجزئة النصفية فقد بلغت (.86). وهذا يشير إلى أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

2.4.3. مقياس تحسين مستوى المعيشة :

بعد إطلاع الباحثة على عدد من الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة وعلى الأدب التربوي المتعلق بموضوع الدراسة وأهدافها وفروضها قامت ببناء مقياس تحسين مستوى المعيشة من خلال الرجوع للعديد من الدراسات والمقاييس وخاصة دراسة (جريعة، 2016)، ودراسة العرب (2022)، وقد تكون المقياس في صورته الأولية من (25) فقرة، حيث تم استبعاد (3) فقرات منها، وتم التعديل على غالبية الفقرات الموجودة لتتناسب مع الدراسة الحالية، وذلك بعد عرض المقياس على مجموعة من المحكمين والمختصين، وبذلك أصبح عدد الفقرات التي يتألف منها المقياس في شكله النهائي (22) فقرة.

1.2.4.3 تصحيح المقياس:

تم تصميم مقياس تحسين مستوى المعيشة على أساس مقياس (ليكرت الخماسي)، وقد بنيت الفقرات بالإتجاه الايجابي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما هو آت:(بدرجة كبيرة جداً: خمس درجات، بدرجة كبيرة: أربع درجات، بدرجة متوسطة: ثلاث درجات. بدرجة قليلة: درجتين. بدرجة قليلة جداً: درجة واحدة). حيث طبق هذا المقياس على جميع الفقرات، وللتعرف إلى تقديرات أفراد العينة وتحديد درجة (تحسين مستوى المعيشة)، وفق قيمة المتوسط الحسابي تم حساب المدى (5−1 =4)، ثم تم تقسيمه على (4) للحصول على طول الفئة الصحيح (5/4 = 0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهى الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كما يلى :−

جدول (13.3) يوضح

طول الفئات.

الرقم	الدرجة	الدرجة
1	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 – 1.79	منخفضة جدا
2	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 1.80 – 2.59	منخفضة
3	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 2.60 – 3.39	متوسطة
4	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 3.40 – 4.19	مرتفعة

5	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 4.20 – 5	مرتفعة جدا

2.2.4.3 صدق المقياس:

للتأكد من صدق مقياس تحسين مستوى المعيشة استخدمت الباحثة طريقتين:

اولاً– صدق المحكمين:

تم التأكد من صدق المقياس بصورته الأولية في الدراسة الحالية بعرضه على (5) من المحكمين المختصين في التنمية المستدامة وأيضاً المهتمين بالبحث العلمي (مرفق قائمة بأسماء المحكمين) –ملحق رقم (2)– للتأكد من مدى صلاحية الفقرات وملاءمتها لقياس ما وضعت لقياسه، وملاءمة صياغة كل فقرة لغوياً ووضوحها بالنسبة للمبحوثة، وملاءمة كل فقرة من فقرات المقياس لمستوى المبحوثة، وإضافة العبارات، أو تعديلها، أو حذفها، إذا احتاج الأمر، وهي التي شأنها أن تجعل المقياس أكثر صدقاً، وإبداء أية ملاحظات أخرى بشكل عام، وبعد جمع آراء المحكمين، كان هناك اتفاق بينهم على صلاحية المقياس ومقروئيته، باستثناء بعض الفقرات التي تم تعديلها، أو حذفها بناء على ملاحظاتهم، وذلك كما هو مشار اليه في – ملحق رقم (1) – الذي يتضمن مقياس الدراسة بعد التحكيم.

ثانياً– صدق البناء:

من ناحية أخرى تم التحقق من الصدق بحساب مصفوفة ارتباط فقرات الأداة مع الدرجة الكلية على عينة الدراسة الكلية، وذلك كما هو واضح في الجدول (14.3) والذي بين أن جميع قيم معاملات الارتباط للفقرات مع الدرجة الكلية، دالة إحصائياً، ما يشير إلى تمتع الأداة بصدق البناء، وأنها تشترك معاً في قياس تحسين مستوى المعيشة.

جدول 14.3 يوضح

نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات تحسين مستوى المعيشة مع الدرجة الكلية.

الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية	الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية	الفقرة	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الدرجة الكلية
1	.464**	.000	9	.399**	.000	17	.378**	.000
2	.580**	.000	10	.452**	.000	18	.402**	.000
3	.502**	.000	11	.654**	.000	19	.330**	.000
4	.527**	.000	12	.560**	.000	20	.352**	.000
5	.600**	.000	13	.497**	.000	21	.369**	.000
6	.480**	.000	14	.524**	.000	22	.329**	.000
7	.418**	.000	15	.328**	.000			
8	.609**	.000	16	.312**	.000			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (14.3) أن جميع قيم ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية دالة إحصائياً، حيث تراوحت ما بين (.33–.65)، وكانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائياً؛ إذ ذكر جارسيا (Garcia, 2011) أن قيمة معامل الارتباط التي تقل عن (.30) تعتبر ضعيفة، والقيم التي تقع ضمن المدى (.30–.70) أقل أو يساوي .70) تعتبر متوسطة، والقيمة التي تزيد عن (.70) تعتبر قوية، مما يشير إلى تمتع الأداة بصدق مقبول وأنها تشترك معاً في قياس تحسين مستوى المعيشة.

3.2.4.3 ثبات المقياس:

قامت الباحثة بحساب الثبات لمقياس تحسين مستوى المعيشة على الدرجة الكلية، إذ تم حساب الثبات لأداة الدراسة بحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) وطريقة التجزئة النصفية (Split – Half)، وبينت النتائج أن قيمة معامل الثبات بلغت بطريقة كرونباخ (.89). أما بطريقة التجزئة النصفية فقد بلغت (.77). وهذا يشير إلى أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

5.3. إجراءات تطبيق الدراسة:

تم إتباع الإجراءات التالية من أجل تنفيذ الدراسة:

1. التأكد من صدق وثبات أداتي الدراسة.
2. مخاطبة إدارة التعاونيات من اجل الحصول على أعداد النساء في التعاونيات، والسماح للباحثة بتوزيع الإستبانة عليهن.
7. تم فرز الاستبيانات المستوفية لشروط الاستجابة والبالغ عددها (115) استبانة.
8. تم تبويب البيانات وترميزها وإدخالها في الحاسوب.
9. عولجت البيانات إحصائيا.

6.3. المعالجة الإحصائية:

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات، وتم استخدام الإحصاء الوصفي باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدى أفراد العينة واستجاباتهم على مقاييس (واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية وتحسين معيشتهن)، وقد فحصت فرضيات الدراسة عن طريق الاختبارات الإحصائية التحليلية التالية: اختبار (ت) (T,test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (one – way anova)، واختبار توكي (Tukey)، ومعامل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression)(R2) ومعامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation). كما استخدام معامل

الثبات كرونباخ ألفا لحساب ثبات الأداة واختبار التجزئة النصفية (Split - Half)، وذلك باستخدام الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

1.4 نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها.

1.4 نتائج الدراسة

1.1.4. نتائج السؤال الأول:

ما واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية على فقرات المقياس والدرجة الكلية، وذلك كما هو واضح في الجدول(1.4).

جدول (1.4) يوضح
يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية.

(ن= 115)

الرقم	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	1	تعمل التعاونية ضمن قواعد عمل (مدونة سلوك) مقرة ومعلومة للجميع	**3.69**	**.892**	**73.74**	مرتفعة
2	2	الادلة المالية والادارية مطبقة داخل التعاونية من قبل الهيئة الإدارية	**3.59**	**1.01**	**71.83**	مرتفعة
3	4	تلتزم التعاونية بعقد اجتماعات دورية للهيئة الإدارية	**3.54**	**.976**	**70.78**	مرتفعة
4	20	تهتم التعاونية بتوفير وسائل اتصال حديثة (حاسوب وانترنت، فاكس....)	**3.53**	**1.165**	**70.61**	مرتفعة
5	11	العضوات في التعاونيات يحصلن على فرص متساوية للمشاركة في الإنتاج	**3.52**	**.882**	**70.43**	مرتفعة
6	17	القيود على الحركة والنقل والتصاريح (اجراءات الاحتلال الاسرائيلي) تعيق من عمل التعاونية	**3.50**	**1.166**	**70.09**	مرتفعة
7	10	ساعات العمل المسموحة للعضوات محددة بإجراء داخلي تلتزم به الجمعية التعاونية	**3.49**	**.872**	**69.74**	مرتفعة
8	3	تقوم الهيئة الإدارية للتعاونية باشراك العضوات بكافة المعلومات الخاصة بالتعاونية	**3.49**	**.902**	**69.74**	مرتفعة
9	19	تلجا التعاونية للمشاركة في المعارض المحلية لزيادة جودة المنتج	**3.48**	**1.1266 1**	**69.57**	مرتفعة
10	18	تلجا التعاونية للمشاركة في المعارض المحلية لتحسين عملية التسويق.	**3.45**	**1.172**	**69.04**	مرتفعة
11	15	البنية التحتية للتعاونية مواءمة لاحتياجات النساء ذوات الإعاقة" (دورة مياه، ممرات.. وغير ذلك)	**3.45**	**1.180**	**69.04**	مرتفعة
12	22	تهتم التعاونية بتوفير مرافق خدماتية (مستودعات التخزين لمستلزمات الانتاج او المنتجات)	**3.44**	**1.110**	**68.87**	مرتفعة
13	30	تهتم التعاونية بالمشاركة في المعارض المحلية	**3.42**	**.973**	**68.35**	مرتفعة

14	23	السياسات المالية للسوق الفلسطيني تسهل عملية التسويق للتعاونيات	**3.38**	**1.322**	**67.65**	متوسطة
15	14	وسائل الامان داخل التعاونية"(اطفائية، انذار ...) متوفرة باستمرار	**3.36**	**.975**	**67.13**	متوسطة
16	8	الحصول على فرص التدريب ما بين عضوات الهيئة الإدارية والعاملات في التعاونية من الهيئة العامة يتم دون تمييز	**3.35**	**1.101**	**66.96**	متوسطة
17	6	هناك مشاركة في اتخاذ القرار من قبل العضوات	**3.34**	**1.075**	**66.78**	متوسطة
18	16	تهتم التعاونية بتسويق المنتجات بشكل مباشر دون وسيط	**3.33**	**1.090**	**66.61**	متوسطة
19	5	تلتزم التعاونية بعقد اجتماعات دورية للهيئة العامة	**3.31**	**1.119**	**66.26**	متوسطة
20	12	الأنظمة والاجراءات في التعاونية المتعلقة بأجرة ساعة العمل تطبق على الجميع	**3.30**	**1.034**	**65.91**	متوسطة
21	13	هناك اهتمام واضح من قبل الوزارات ذات الصلة بالتعاونية.	**3.30**	**.868**	**65.91**	متوسطة
22	25	المواد الخام متوفرة باستمرار	**3.29**	**1.153**	**65.74**	متوسطة
23	21	تهتم التعاونية بتوفير التدريب المناسب للعاملات	**3.29**	**1.145**	**65.74**	متوسطة
24	7	يتم توزيع العمل والمهمات بين العاملات في التعاونية بدون تمييز	**3.27**	**1.079**	**65.39**	متوسطة
25	24	تكلفة الإنتاج لا يشكل معيق امام المنافسة في الأسواق.	**3.26**	**1.132**	**65.22**	متوسطة
26	9	هناك مساواة في التمثيل الخارجي والمحلي للتعاونية ما بين العضوات في التعاونية	**3.20**	**1.118**	**64.00**	متوسطة
27	27	حركة السوق تتطلب العمل من قبل التعاونية بسرعه من خلال استراتيجيات تسويق مناسبة	**3.12**	**1.044**	**62.43**	متوسطة
28	29	يوجد برنامج محاسبي لتنظيم اعمال التعاونية المالية	**3.01**	**.922**	**60.17**	متوسطة
29	28	يوجد استراتيجية وطنية تولي الاهتمام بأولوية تسويق المنتج الوطني للتعاونية	**3.00**	**1.000**	**60.00**	متوسطة
30	26	تعمل التعاونية ضمن قانون فلسطيني موحد لتنظيم عمل التعاونيات في فلسطين	**2.71**	**1.343**	**54.26**	متوسطة
الدرجة الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية			**3.35**	**.570**	**66.93**	**متوسطة**

يتضح من الجدول (1.4) أن الدرجة الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة على الدرجة الكلية للمقياس (3.35) وبنسبة مئوية مقدراها (66.9). وبخصوص الفقرات فقد جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على (تعمل التعاونية ضمن قواعد عمل (مدونة سلوك) مقرة ومعلومة للجميع) في الترتيب الاول بمتوسط حسابي قدره (3.69) معبرة عن درجة مرتفعة، وجاءت الفقرة رقم (2) في الترتيب الثاني والتي تنص على (الادلة المالية والادارية مطبقة داخل التعاونية من قبل الهيئة الإدارية) وبمتوسط حسابي قدره (3.59) معبرة عن درجة مرتفعة، وجاءت الفقرة رقم (4) في الترتيب الثالث و التي تنص على (تلتزم التعاونية بعقد اجتماعات دورية للهيئة الإدارية) وبمتوسط حسابي قدره (3.54) معبرة عن درجة مرتفعة كذلك، في حين جاءت الفقرة رقم (26) والتي تنص على (تعمل التعاونية ضمن

Commented [HU1]: مثلا ممكن الاخذ بسؤالين او ثلاث أسئلة ويتم تحليلها مع النتائج من وجهة نظري

قانون فلسطيني موحد لتنظيم عمل التعاونيات في فلسطين) في الترتيب الاخير بمتوسط حسابي قدره (3.02) معبرة عن درجة متوسطة.

2.1.4 نتائج السؤال الثاني:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة (α<.05) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغيرات (التعاونية، والفئة العمرية، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، وعدد الأطفال، ونوع العضوية، ومستوى الدخل من التعاونيات، ووجود تامين صحي، ونوع التامين الصحي في حال وجوده).

وانبثق عن السؤال الثاني الفرضيات الصفرية (1– 9) وفيما يلي نتائج فحصها:

1.2.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة (α≤.05) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى للتعاونية.

للتحقق من صحة الفرضية الاولى تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير التعاونية، وذلك كما هو واضح في الجدول (2.4).

جدول(2.4) يوضح
المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير التعاونية.

المتغير	الفئة العمرية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لواقع العمل	جمعية الشيوخ للثروة الحيوانية	**18**	**3.65**	**.285**
	جمعية بيت أمر للتصنيع الغذائي	**16**	**3.53**	**.607**
	جمعية دورا للتصنيع الغذائي	**37**	**3.13**	**.594**
	جمعية الياسمين التعاونية	**19**	**3.45**	**.505**
	صوريف للثروة الحيوانية (المشروع النسوي)	**25**	**3.25**	**.594**

يتضح من الجدول (8.4) وجود تقارب في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية على اختلاف التعاونيات. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (3.4).

جدول(3.4) يوضح
نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً للتعاونية.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لواقع العمل	بين المجموعات	4.331	4	1.083	3.647	.008**
	داخل المجموعات	32.660	110	.297		
	المجموع	36.991	114			

* دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$).

يتضح من الجدول (3.4) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير التعاونية، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية (3.647) عند مستوى الدلالة (.008)، ولمعرفة مصدر الفروق واختبار اتجاه الدلالة قامت الباحثة باستخدام اختبار توكي (Tukey) وكانت نتائج هذا الاختبار كما هي في الجدول (4.4).

جدول(4.4) يوضح
نتائج اختبار توكي (Tukey) لمعرفة اتجاه الدلالة على الدرجة الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لمتغير التعاونية.

المتغير	التعاونية	جمعية الشيوخ	جمعية بيت أمر	جمعية دورا	جمعية الياسمين	جمعية صوريف
الدرجة الكلية لواقع العمل	جمعية الشيوخ		.12662	.52037*	.20634	.40437
	جمعية بيت أمر			.39375	.07971	.27775
	جمعية دورا				-.31404	-.11600
	جمعية الياسمين					.19804
	جمعية صوريف					

يتضح من الجدول (4.4) أن الفروق كانت دالة لصالح المتوسطات الحسابية الأعلى، حيث تشير المقارنات البعدية للفروق على الدرجة الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لمتغير التعاونية أن الفروق كانت بين النساء العاملات في (جمعية الشيوخ للثروة الحيوانية) وبين النساء العاملات في (جمعية دورا للتصنيع الغذائي) لصالح العاملات في (جمعية الشيوخ للثروة الحيوانية)، وتبعاً لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية الاولى.

2.2.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة (α≤.05) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى للفئة العمرية.

للتحقق من صحة الفرضية الثانية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير الفئة العمرية، وذلك كما هو واضح في الجدول (5.4).

جدول(5.4) يوضح
المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير الفئة العمرية.

المتغير	الفئة العمرية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لواقع العمل	أقل من 20 سنة	11	3.25	.333
	20 – 29 سنة	46	3.36	.545
	30- 39 سنة	31	3.26	.732
	40- 49 سنة	27	3.47	.468

يتضح من الجدول (5.4) وجود تقارب في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية على اختلاف اعمارهن. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (6.4).

جدول(6.4) يوضح
نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً للفئة العمرية.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لواقع العمل	بين المجموعات	.776	3	.259	.793	.500
	داخل المجموعات	36.215	111	.326		
	المجموع	36.991	114			

* دالة إحصائيا عند مستوى (α ≤0.05). ** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى (α ≤0.01).

يتضح من الجدول (6.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير الفئة العمرية، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية (.793) عند مستوى الدلالة (.500)، وهذا يدعو إلى قبول الفرضية الصفرية الثانية.

3.2.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة (α≤.05) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمكان السكن.

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير مكان السكن، وذلك كما هو واضح في الجدول (7.4).

جدول(7.4) يوضح
المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير مكان السكن.

المتغير	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لواقع العمل	مدينة	32	3.57	.659
	قرية	67	3.34	.433
	مخيم	16	2.95	.684

يتضح من الجدول (7.4) وجود تقارب في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية على اختلاف اماكن سكنهن. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (8.4).

جدول(8.4) يوضح
نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لمكان السكن.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لواقع العمل	بين المجموعات	4.141	2	2.070	7.059	.001**
	داخل المجموعات	32.850	112	.293		
	المجموع	36.991	114			

* دالة إحصائيا عند مستوى (α ≤0.05). ** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى (α ≤0.01).

يتضح من الجدول (8.4) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤0.05) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان السكن، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية (7.059) عند مستوى الدلالة (.001)، ولمعرفة مصدر الفروق واختبار اتجاه الدلالة قامت الباحثة باستخدام اختبار توكي (Tukey) وكانت نتائج هذا الاختبار كما هي في الجدول (9.4).

جدول(9.4) يوضح

نتائج اختبار توكي (Tukey) لمعرفة اتجاه الدلالة على الدرجة الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لمتغير مكان السكن.

المتغير	مكان السكن	مدينة	قرية	مخيم
الدرجة الكلية لواقع العمل	مدينة		.23089	.62187*
	قرية			.39098*
	مخيم			

يتضح من الجدول (9.4) أن الفروق كانت دالة لصالح المتوسطات الحسابية الأعلى، حيث تشير المقارنات البعدية للفروق على الدرجة الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لمتغير مكان السكن أن الفروق كانت بين النساء اللواتي اماكن سكنهن (مدينة، وقرية) وبين النساء اللواتي اماكن سكنهن (مخيم) لصالح اللواتي اماكن سكنهن (مدينة، وقرية)، وتبعاً لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية الثالثة.

4.2.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى للمؤهل العلمي.

للتحقق من صحة الفرضية الرابعة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح في الجدول (10.4).

جدول(10.4) يوضح
المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

المتغير	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لواقع العمل	توجيهي أو أقل	56	3.43	.604
	دبلوم أو أقل	32	3.32	.456
	بكالوريوس أو أعلى	27	3.21	.606

يتضح من الجدول (10.4) وجود تقارب في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية على اختلاف مؤهلاتهن العلمية. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (11.4).

جدول(11.4) يوضح
نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً للمؤهل العلمي.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية

الدرجة الكلية لواقع العمل	بين المجموعات	.958	2	.479	1.489	.230
	داخل المجموعات	36.033	112	.322		
	المجموع	36.991	114			

* دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$).

يتضح من الجدول (11.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية (1.489) عند مستوى الدلالة (.230)، وتبعاً لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية الرابعة.

5.2.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لعدد الاطفال.

للتحقق من صحة الفرضية الخامسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير عدد الاطفال، وذلك كما هو واضح في الجدول (12.4).

جدول(12.4) يوضح
المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير عدد الاطفال.

المتغير	عدد الاطفال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لواقع العمل	لا يوجد أطفال	30	3.26	.497
	طفل واحد	16	3.22	.655
	اثنان	16	3.19	.524
	ثلاثة فاكثر	53	3.48	.579

يتضح من الجدول (12.4) وجود تقارب في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية على اختلاف اعداد اطفالهن. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (13.4).

جدول(13.4) يوضح
نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لعدد الاطفال.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لواقع العمل	بين المجموعات	1.849	3	.616	1.947	.126
	داخل المجموعات	35.142	111	.317		
	المجموع	36.991	114			

* دالة إحصائيا عند مستوى (α ≥0.05). ** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى (α ≥0.01).

يتضح من الجدول (13.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≥0.05) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الاطفال، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية (1.947) عند مستوى الدلالة (.126)، وهذا يدعو إلى قبول الفرضية الصفرية الخامسة.

6.2.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة (α≤.05) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لنوع العضوية.

للتحقق من صحة الفرضية السادسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير نوع العضوية، وذلك كما هو واضح في الجدول (14.4).

جدول(14.4) يوضح
المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير نوع العضوية.

المتغير	نوع العضوية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لواقع العمل	عضو هيئة ادارية	19	3.42	.677
	هيئة عامة	25	3.23	.519
	عاملة	71	3.37	.558

يتضح من الجدول (14.4) وجود تقارب في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية على اختلاف نوع عضويتهن. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (15.4).

جدول(15.4) يوضح
نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لنوع العضوية.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لواقع العمل	بين المجموعات	.463	2	.231	.709	.494
	داخل المجموعات	36.528	112	.326		
	المجموع	36.991	114			

* دالة إحصائيا عند مستوى (α ≥0.05). ** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى (α ≥0.01).

يتضح من الجدول (15.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع العضوية، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية (.709) عند مستوى الدلالة (.294)، وتبعاً لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية السادسة.

7.2.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة (α≤.05) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية لمستوى الدخل من التعاونيات.

للتحقق من صحة الفرضية السابعة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير مستوى الدخل من التعاونيات، وذلك كما هو واضح في الجدول (16.4).

جدول(16.4) يوضح

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير مستوى الدخل من التعاونيات.

المتغير	مستوى الدخل من التعاونيات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لواقع العمل	اقل من 500 شيكل	27	3.26	.587
	500 شيكل – 1000 شيكل	38	3.22	.606
	1001 شيكل – 1500 شيكل	34	3.46	.482
	1501 شيكل – 2000 شيكل	16	3.54	.570

يتضح من الجدول (16.4) وجود تقارب في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية على اختلاف مستوى دخلهن. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (17.4).

جدول(17.4) يوضح

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لمستوى الدخل من التعاونيات.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لواقع العمل	بين المجموعات	1.872	3	.624	1.972	.122
	داخل المجموعات	35.119	111	.316		
	المجموع	36.991	114			

* دالة إحصائيا عند مستوى (α ≥0.05). ** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى (α ≥0.01).

يتضح من الجدول (17.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمستوى الدخل من التعاونيات، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية (1.972) عند مستوى الدلالة (.122)، وهذا يدعو إلى قبول الفرضية الصفرية السابعة.

8.2.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثامنة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة (α≤.05) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعاً لوجود تامين صحي.

للتحقق من صحة الفرضية الثامنة استخدمت الباحثة اختبار ت (t-test) لعينة مستقلة، كما هو واضح في الجدول (18.4).

جدول(18.4) يوضح

نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في المتوسطات الحسابية الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير وجود تامين صحي.

المتغير	تامين صحي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لواقع العمل	نعم	48	3.30	.601	-.742	113	.460
	لا	67	3.38	.548			

دالة إحصائياً عند مستوى (α ≥0.05). ** دالة إحصائياً بدرجة عالية عند مستوى (α ≥0.01).

يتبين من الجدول (18.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لوجود تامين صحي، إذ بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية للنساء اللواتي (لديهن تامين صحي)، (3.30)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للنساء اللواتي (ليس لديهن تامين صحي) (3.38)، كما تبين أن قيمة (ت) المحسوبة (.742−) عند مستوى الدلالة (.460)،

وذلك كما هو واضح في الجدول السابق. وتبعاً لعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية فقد تم قبول الفرضية الصفرية الثامنة.

9.2.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية التاسعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع التامين الصحي في حال وجوده.

للتحقق من صحة الفرضية التاسعة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير نوع التامين الصحي، وذلك كما هو واضح في الجدول (19.4).

جدول(19.4) يوضح
المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لنوع التامين الصحي.

المتغير	نوع التامين الصحي في حال وجوده	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لواقع العمل	لا يوجد تامين	67	3.38	.548
	حكومي	19	3.37	.589
	خاص	29	3.26	.615

يتضح من الجدول (19.4) وجود تقارب في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية على اختلاف نوع التامين الصحي. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (20.4).

جدول(20.4) يوضح
نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لنوع التامين الصحي في حال وجوده.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لواقع العمل	بين المجموعات	.319	2	.160	.487	.615
	داخل المجموعات	36.671	112	.327		
	المجموع	36.991	114			

* دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$).

يتضح من الجدول (20.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع التامين الصحي في حال وجوده، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية (.487) عند مستوى الدلالة (.615)، وهذا يدعو إلى قبول الفرضية الصفرية التاسعة.

3.1.4 نتائج السؤال الثالث:

ما مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية على فقرات المقياس والدرجة الكلية، وذلك كما هو واضح في الجدول(21.4).

جدول(21.4) يوضح
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية. (ن= 115)

الرقم	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	19	ساهم الدخل في توفير الأقساط المدرسية/ الجامعية لأبنائي	**4.23**	**.838**	**84.52**	**مرتفعة جداً**
2	17	الدخل الذي اتقاضاه ساهم في زيادة تحسين نوعية الغذاء لأفراد اسرتي	**4.04**	**1.046**	**80.87**	**مرتفعة**
3	16	ساهم عملي في التعاونية في رفع مستوى دخل اسرتي	**3.97**	**1.080**	**79.48**	**مرتفعة**
4	15	المردود المادي الذي اتقاضاه ساعد في تحسين مستوى معيشة اسرتي	**3.87**	**1.181**	**77.39**	**مرتفعة**
5	20	الدخل الذي اتقاضاه ساهم في زيادة الاكتفاء الذاتي لأسرتي	**3.83**	**1.192**	**76.70**	**مرتفعة**
6	14	الدخل الذي اتقاضاه من التعاونية ساهم في تغطية نفقات المواصلات لأفراد اسرتي.	**3.80**	**1.223**	**76.00**	**مرتفعة**
7	18	الدخل الذي اتقاضاه ساهم في زيادة القدرة الشرائية لأسرتي.	**3.77**	**1.037**	**75.30**	**مرتفعة**
8	11	الدخل الذي اتقاضاه من التعاونية ساهم في توفير مستلزمات الغذاء الأساسية لأفراد أسرتي	**3.51**	**1.012**	**70.26**	**مرتفعة**
9	5	الدخل الذي اتقاضاه من التعاونية ساهم في توفير (العلاج - التامين الصحي) لأفراد اسرتي	**3.43**	**.838**	**68.52**	**مرتفعة**
10	8	ساهم الدخل الذي اتقاضاه من التعاونية في زيادة قدرتي على شراء أجهزة كهربائية لمنزلي	**3.39**	**.845**	**67.83**	**متوسطة**

11	13	المردود المادي الذي اتقاضاه ساعد في زيادة قدرتي على (توفير او تحسين) واقع السكن لأسرتي	**3.35**	**1.076**	**66.96**	**متوسطة**
12	12	المردود المادي الذي اتقاضاه ساعد في زيادة قدرتي على شراء الملابس لأفراد اسرتي	**3.28**	**1.218**	**65.57**	**متوسطة**
13	1	الدخل العائد علي من التعاونية يكفي لسد احتياجات اسرتي الرئيسية	**3.24**	**.951**	**64.87**	**متوسطة**
14	2	اعتقد ان عدد ساعات العمل المطلوبة مني يتناسب مع المردود المادي الذي اتقاضاه من التعاونية	**3.22**	**.856**	**64.35**	**متوسطة**
15	3	معدل الدخل من التعاونية يتوافق مع قانون الحد الأدنى للأجور	**3.20**	**1.036**	**64.00**	**متوسطة**
16	4	اشعر بالرضا عن مستوى الدخل الذي احصل عليه من التعاونية	**3.17**	**1.034**	**63.30**	**متوسطة**
17	6	المردود المادي الذي اتقاضاه ساهم في زيادة قدرتي على توفير مستلزمات الدراسة لأبنائي	**3.16**	**.904**	**63.13**	**متوسطة**
18	9	الدخل الذي اتقاضاه من التعاونية ساهم في زيادة قدرتي على سداد الديون المستحقة على اسرتي	**3.10**	**1.043**	**61.91**	**متوسطة**
19	7	الدخل الذي اتقاضاه ساهم في تعزيز المكانة الاجتماعية لأسرتي.	**3.00**	**.946**	**60.00**	**متوسطة**
20	10	الدخل الذي اتقاضاه من التعاونية ساهم في توفير فرص الرفاه لأسرتي (سفر، رحلة، عمرة، حج...).	**2.99**	**.884**	**59.83**	**متوسطة**
21	21	الدخل الذي اتقاضاه ساهم في قدرتي على انشاء مشروع اقتصادي لأسرتي	**2.97**	**1.169**	**59.30**	**متوسطة**
22	22	الدخل الذي اتقاضاه ساهم في زيادة الانفاق على الكماليات	**2.59**	**1.123**	**51.83**	**منخفضة**
الدرجة الكلية لتحسين المعيشة النساء			**3.41**	**.432**	**68.27**	**مرتفعة**

يتضح من الجدول (21.4) أن الدرجة الكلية لتحسين معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة على الدرجة الكلية للمقياس (3.41) وبنسبة مئوية مقدراها (68.27). وبخصوص الفقرات فقد جاءت الفقرة رقم (19) والتي تنص على (ساهم الدخل في توفير الأقساط المدرسية/ الجامعية لأبنائي) في الترتيب الاول بمتوسط حسابي قدره (4.23) معبرة عن درجة مرتفعة جداً، وجاءت الفقرة رقم (17) في الترتيب الثاني والتي تنص على (الدخل الذي اتقاضاه ساهم في زيادة تحسين نوعية الغذاء لأفراد اسرتي) وبمتوسط حسابي قدره (4.04) معبرة عن درجة مرتفعة، وجاءت الفقرة رقم (16) في الترتيب الثالث والتي تنص على (ساهم عملي في التعاونية في رفع مستوى دخل اسرتي) وبمتوسط حسابي قدره (3.97) معبرة عن درجة مرتفعة كذلك، في حين جاءت الفقرة رقم (22) والتي تنص على (الدخل الذي اتقاضاه ساهم في زيادة الانفاق على الكماليات) في الترتيب الاخير بمتوسط حسابي قدره (2.59) معبرة عن درجة منخفضة.

4.1.4 نتائج السؤال الرابع:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة (α<.05) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغيرات (التعاونية، والفئة العمرية، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، وعدد الأطفال، ونوع العضوية، ومستوى الدخل من التعاونيات، ووجود تامين صحي، ونوع التامين الصحي في حال وجوده).

وانبثق عن السؤال الرابع الفرضيات الصفرية (1– 9) وفيما يلي نتائج فحصها:

1.4.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية العاشرة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة (α≤.05) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى للتعاونية.

للتحقق من صحة الفرضية العاشرة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير التعاونية، وذلك كما هو واضح في الجدول (22.4).

جدول(22.4) يوضح
المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير التعاونية.

المتغير	الفئة العمرية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لتحسين المعيشة	جمعية الشيوخ للثروة الحيوانية	18	3.59	.226
	جمعية بيت أمر للتصنيع الغذائي	16	3.39	.490
	جمعية دورا للتصنيع الغذائي	37	3.33	.449
	جمعية الياسمين التعاونية	19	3.44	.535
	صوريف للثروة الحيوانية (المشروع النسوي)	25	3.40	.384

يتضح من الجدول (22.4) وجود تقارب في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية على اختلاف التعاونيات اللاتي يعملن بها. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (23.4).

جدول(23.4) يوضح
نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً للتعاونية.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.834	4	.209	1.124	.349

لتحسين المعيشة	داخل المجموعات	20.409	110	.186		
	المجموع	21.244	114			

* دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$).

يتضح من الجدول (23.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير التعاونية، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لتحسين المعيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية (1.124) عند مستوى الدلالة (.349)، وتبعاً لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية العاشرة.

2.4.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الحادية عشرة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى للفئة العمرية.

للتحقق من صحة الفرضية الحادية عشرة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير الفئة العمرية، وذلك كما هو واضح في الجدول (24.4).

جدول(24.4) يوضح
المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير الفئة العمرية.

المتغير	الفئة العمرية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لتحسين المعيشة	أقل من 20 سنة	11	3.20	.435
	20 – 29 سنة	46	3.49	.396
	30– 39 سنة	31	3.32	.464
	40– 49 سنة	27	3.47	.425

يتضح من الجدول (24.4) وجود تقارب في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية على اختلاف اعمارهن. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (25.4).

جدول(25.4) يوضح
نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً للفئة العمرية.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية

الدرجة الكلية لتحسين المعيشة	بين المجموعات	1.152	3	.384	2.122	.102
	داخل المجموعات	20.092	111	.181		
	المجموع	21.244	114			

* دالة إحصائيا عند مستوى (α ≤0.05). ** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى (α ≤0.01).

يتضح من الجدول (25.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير الفئة العمرية، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لتحسين المعيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية (2.122) عند مستوى الدلالة (.102)، وهذا يدعو إلى قبول الفرضية الصفرية الحادية عشرة.

3.4.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية عشرة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة (α≤.05) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمكان السكن.

للتحقق من صحة الفرضية الثانية عشرة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير مكان السكن، وذلك كما هو واضح في الجدول (26.4).

جدول(26.4) يوضح
المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير مكان السكن.

المتغير	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لتحسين المعيشة	مدينة	32	3.48	.488
	قرية	67	3.46	.304
	مخيم	16	3.11	.634

يتضح من الجدول (26.4) وجود اختلاف في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية على اختلاف اماكن سكنهن. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (27.4).

جدول(27.4) يوضح
نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لمكان السكن.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لتحسين	بين المجموعات	1.744	2	.872	5.010	.008**

المعيشة	داخل المجموعات	19.499	112	.174		
	المجموع	21.244	114			

* دالة إحصائيا عند مستوى (α ≥0.05). ** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى (α ≥0.01).

يتضح من الجدول (27.4) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≥0.05) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تعزى لمتغير مكان السكن، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لتحسين المعيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية (5.010) عند مستوى الدلالة (.008)، ولمعرفة مصدر الفروق واختبار اتجاه الدلالة قامت الباحثة باستخدام اختبار توكي (Tukey) وكانت نتائج هذا الاختبار كما هي في الجدول (28.4).

جدول(28.4) يوضح
نتائج اختبار توكي (Tukey) لمعرفة اتجاه الدلالة على الدرجة الكلية لتحسين المعيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لمتغير مكان السكن.

المتغير	مكان السكن	مدينة	قرية	مخيم
الدرجة الكلية لتحسين المعيشة	مدينة		.02137	.36932*
	قرية			.34795*
	مخيم			

يتضح من الجدول (28.4) أن الفروق كانت دالة لصالح المتوسطات الحسابية الأعلى، حيث تشير المقارنات البعدية للفروق على الدرجة الكلية لتحسين المعيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لمتغير التعاونية أن الفروق كانت بين النساء اللواتي اماكن سكنهن (مدينة، وقرية) وبين النساء اللواتي اماكن سكنهن (مخيم) لصالح اللواتي اماكن سكنهن (مدينة، وقرية)، وتبعاً لذلك فقد تم رفض الفرضية الصفرية الثانية عشرة.

4.4.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة عشرة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة (α≤.05) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى للمؤهل العلمي.

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة عشرة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح في الجدول (29.4).

جدول(29.4) يوضح
المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

المتغير	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لتحسين المعيشة	توجيهي أو أقل	56	3.44	.453
	دبلوم أو أقل	32	3.38	.491
	بكالوريوس أو أعلى	27	3.39	.303

يتضح من الجدول (29.4) وجود تقارب في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية على اختلاف مؤهلاتهن العلمية. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (30.4).

جدول(30.4) يوضح

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً للمؤهل العلمي.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لتحسين المعيشة	بين المجموعات	.091	2	.046	.242	.785
	داخل المجموعات	21.152	112	.189		
	المجموع	21.244	114			

* دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$).

يتضح من الجدول (30.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لتحسين المعيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية (.242) عند مستوى الدلالة (.785)، وتبعاً لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية الثالثة عشرة.

5.4.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة عشرة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لعدد الاطفال.

للتحقق من صحة الفرضية الرابعة عشرة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير عدد الاطفال، وذلك كما هو واضح في الجدول (31.4).

جدول(31.4) يوضح

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير عدد الاطفال.

المتغير	عدد الاطفال	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لتحسين المعيشة	لا يوجد أطفال	30	3.36	.401
	طفل واحد	16	3.34	.482
	اثنان	16	3.31	.508
	ثلاثة فاكثر	53	3.50	.404

يتضح من الجدول (31.4) وجود تقارب في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية على اختلاف اعداد اطفالهن. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (32.4).

جدول(32.4) يوضح

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لعدد الاطفال.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لتحسين المعيشة	بين المجموعات	.727	3	.242	1.312	.274
	داخل المجموعات	20.516	111	.185		
	المجموع	21.244	114			

* دالة إحصائيا عند مستوى (α ≥0.05). ** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى (α ≥0.01).

يتضح من الجدول (32.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الاطفال، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لتحسين المعيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية (1.312) عند مستوى الدلالة (.274)، وهذا يدعو إلى قبول الفرضية الصفرية الرابعة عشرة.

6.4.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة عشرة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة (α≤.05) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لنوع العضوية.

للتحقق من صحة الفرضية الخامسة عشرة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير نوع العضوية، وذلك كما هو واضح في الجدول (33.4).

جدول(33.4) يوضح

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير نوع العضوية.

المتغير	نوع العضوية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لتحسين المعيشة	عضو هيئة ادارية	19	3.54	.453
	هيئة عامة	25	3.34	.443
	عاملة	71	3.40	.421

يتضح من الجدول (33.4) وجود تقارب في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية على اختلاف نوع عضويتهن. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (34.4).

جدول(34.4) يوضح

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لنوع العضوية.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لتحسين المعيشة	بين المجموعات	.441	2	.221	1.188	.309
	داخل المجموعات	20.802	112	.186		
	المجموع	21.244	114			

* دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$).

يتضح من الجدول (34.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع العضوية، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لتحسين المعيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية (1.188) عند مستوى الدلالة (.309)، وتبعاً لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية الخامسة عشرة.

7.4.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة عشرة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية لمستوى الدخل من التعاونيات.

للتحقق من صحة الفرضية السادسة عشرة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير مستوى الدخل من التعاونيات، وذلك كما هو واضح في الجدول (35.4).

جدول(35.4) يوضح

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير مستوى الدخل من التعاونيات.

المتغير	مستوى الدخل من التعاونيات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لتحسين المعيشة	اقل من 500 شيكل	27	3.38	.411
	500 شيكل – 1000 شيكل	38	3.36	.490
	1001 شيكل – 1500 شيكل	34	3.44	.428
	1501 شيكل – 2000 شيكل	16	3.55	.313

يتضح من الجدول (35.4) وجود تقارب في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية على اختلاف مستوى دخلهن. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (36.4).

جدول(36.4) يوضح

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لمستوى الدخل من التعاونيات.

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية لتحسين المعيشة	بين المجموعات	.461	3	.154	.821	.485
	داخل المجموعات	20.783	111	.187		
	المجموع	21.244	114			

* دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$).

يتضح من الجدول (36.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمستوى الدخل من التعاونيات، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لتحسين المعيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية (.821) عند مستوى الدلالة (.485)، وهذا يدعو إلى قبول الفرضية الصفرية السادسة عشرة.

8.4.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة عشرة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية وجود تامين صحي.

للتحقق من صحة الفرضية السابعة عشرة استخدمت الباحثة اختبار ت (t-test) لعينة مستقلة، كما هو واضح في الجدول (37.4).

جدول (37.4) يوضح

نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في المتوسطات الحسابية الكلية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير وجود تامين صحي.

المتغير	تامين صحي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية

الدرجة الكلية لتحسين المعيشة	نعم	48	3.36	.497	-1.028	113	.306
	لا	67	3.45	.378			

دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ** دالة إحصائياً بدرجة عالية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$).

يتبين من الجدول (37.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير وجود تامين صحي، إذ بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية للنساء اللواتي (لديهن تامين صحي)، (3.36)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للنساء اللواتي (ليس لديهن تامين صحي) (3.45)، كما تبين أن قيمة (ت) المحسوبة (1.028−) عند مستوى الدلالة (.306)، وذلك كما هو واضح في الجدول السابق. وتبعاً لعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية فقد تم قبول الفرضية الصفرية السابعة عشرة.

9.4.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثامنة عشرة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة ($\alpha \leq .05$) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع التامين الصحي في حال وجوده.

للتحقق من صحة الفرضية الثامنة عشرة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير نوع التامين الصحي، وذلك كما هو واضح في الجدول (38.4).

جدول(38.4) يوضح

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لنوع التامين الصحي.

المتغير	نوع التامين الصحي في حال وجوده	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية لتحسين المعيشة	لا يوجد تامين	67	3.45	.378
	حكومي	19	3.48	.484
	خاص	29	3.29	.499

يتضح من الجدول (38.4) وجود تقارب في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية على اختلاف نوع التامين الصحي. ولفحص الفرضية تم استخراج نتائج تحليل التباين الأحادي كما هو وارد في الجدول (39.4).

جدول(39.4) يوضح

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لنوع التامين الصحي

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية

الدرجة الكلية لتحسين المعيشة	بين المجموعات	.622	2	.311	1.689	.189
	داخل المجموعات	20.622	112	.184		
	المجموع	21.244	114			

* دالة إحصائيا عند مستوى (α ≥0.05). ** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى (α ≥0.01).

يتضح من الجدول (39.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع التامين الصحي في حال وجوده، فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة على الدرجة الكلية لتحسين المعيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية (1.689) عند مستوى الدلالة (.189)، وهذا يدعو إلى قبول الفرضية الصفرية الثامنة عشرة.

5.1.4 نتائج السؤال الخامس

هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية وبين تحسين المعيشة(في جنوب الضفة الغربية)؟

وانبثق عن السؤال الخامس الفرضية الصفرية التاسعة عشرة.

1.5.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية التاسعة عشرة

لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤.05) بين واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية وبين تحسين المعيشة(في جنوب الضفة الغربية).

لاختبار الفرضية التاسعة عشرة، استخرج معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation) بين واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية وبين تحسين المعيشة(في جنوب الضفة الغربية)، والجدول (40.4) يوضح نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون:

جدول (40.4) يوضح

معاملات ارتباط بيرسون بين درجات أفراد عينة الدراسة على مقياسي واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية وتحسين المعيشة(في جنوب الضفة الغربية (ن=115)

المتغيرات	الاحصاء	واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية & تحسين المعيشة	
واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية & تحسين المعيشة	معامل الارتباط	1	.630**
	مستوى الدلالة		.000

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (.05 > p *) * *دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (.01 > p **)

يتضح من الجدول (40.4) وجود علاقة ايجابية دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤.05)، بين واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية وبين تحسين المعيشة(في جنوب الضفة الغربية)؛ إذ

بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (.630)، عند مستوى الدلالة (.000). وتبعا لوجود علاقة ايجابية دالة احصائياً فقد تم رفض الفرضية الصفرية التاسعة عشرة.

6.1.4 نتائج السؤال السادس

هل توجد قدرة تنبؤية دالة إحصائياً لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في تحسين المعيشة.

وانبثق عن السؤال السادس الفرضية الصفرية العشرون.

1.6.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية العشرون

لا توجد قدرة تنبؤية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (α≤.05) لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في تحسين المعيشة.

من أجل قياس مدى إسهام (واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية) في التنبؤ بتحسين المعيشة، استخدم معامل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) (R2) كما هو واضح في الجدول (41.4).

جدول (41.4) يوضح

نتائج معامل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression)(R2) لقياس مدى إسهام (واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية) في التنبؤ بتحسين المعيشة.

المتغير	معامل الارتباط	معامل التفسير R2	معامل ميل خط الانحدار واتجاهه B	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية
واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية & تحسين المعيشة	.630**	.397	.391	8.617	.000**

** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى (α ≥010.0). * دالة إحصائيا عند مستوى (α ≥0.050).

يتضح من الجدول (41.4) وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤ .05) لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في التنبؤ بتحسين المعيشة، حيث بلغت قيم معامل الارتباط بين واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في التنبؤ بتحسين المعيشة (.630) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (.391) وبلغ معامل التحديد (.397) في حين بلغت قيمة (ت) (8.617)عند مستوى دلالة (.000) وهي قيمة أقل من (5%) وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تشير الى وجود تأثير ذي دلالة احصائية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في تحسين المعيشة.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

1.5 نتائج الدراسة

1.1.5. نتائج السؤال الاول: المتعلقة بواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية.

- أن الدرجة الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية جاءت بدرجة متوسطة، وقد يعود السبب في وجود درجة متوسطة الى ما تعانيه الجمعيات من ظروف اقتصادية صعبة نتيجة الواقع السياسي الفلسطيني، وما تعيشه المناطق الفلسطينية من سياسات الاحتلال الإسرائيلي بالإضافة الى سياسات التمويل التي تركز على برامج التدريب والتوعي والتمكين بمعناه الجزئي وليس الشمولي، وتهمل دعم المشاريع الإنتاجية فهي لا تشكل أولوية على سلم أولويات التمويل.
- بخصوص الفقرات فقد جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على (تعمل التعاونية ضمن قواعد عمل (مدونة سلوك) مقرة ومعلومة للجميع) في الترتيب الاول معبرة عن درجة مرتفعة، وقد يعزى ذلك الى التزام التعاونيات بالأنظمة واللوائح التي تفرضها وزارة العمل الفلسطينية. ايضا جاءت الفقرة رقم (2) في الترتيب الثاني والتي تنص على (الادلة المالية والادارية مطبقة داخل التعاونية من قبل الهيئة الإدارية) معبرة عن درجة مرتفعة، وكذلك جاءت الفقرة رقم (4) في الترتيب الثالث والتي تنص على (تلتزم التعاونية بعقد اجتماعات دورية للهيئة الإدارية) معبرة عن درجة مرتفعة كذلك، وهذا ايضا قد يعزى الى محاولة التعاونيات بالتزام بالإجراءات من اجل الحصول على فرص تمويل وخوفا من وصم التعاونية بانها جمعية غير ملتزمة مما يفقدها من فرص الدعم والاستدامة.
- في حين جاءت الفقرة رقم (26) والتي تنص على (تعمل التعاونية ضمن قانون فلسطيني موحد لتنظيم عمل التعاونيات في فلسطين) في الترتيب الاخير معبرة عن درجة متوسطة. وذلك قد يعزى الى اختلاف طبيعة عمل هذه التعاونيات، بالإضافة الى عدم المعرفة بطبيعة القانون الناظم للجمعيات التعاونية، فالقانون الجديد لهيئة التعاون ينطبق على التعاونيات التي أنشأت حديثا ما بعد اصدار القانون أما التعاونيات القديمة والتي أنشأت في الفترة الزمنية ما قبل إقرار القانون الجديد وجد هناك اختلاف بآلية الحصول على ترخيص.

2.1.5 النتائج المتعلقة بالإجابة عن فرضيات الدراسة وسؤال الدراسة الثاني:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير التعاونية، لصالح العاملات في (جمعية الشيوخ للثروة الحيوانية). وهذا قد يعزى الى استهداف اعمالها وانتاجيتها، التصنيع الغذائي النباتي والحيواني، ومشغولات الزينة اليدوية والمطرزات، ليس هذا فحسب وانما تركيزها على تنمية قدرات كادراتها البشرية من سيدات وفتيات بالدورات التثقيفية والصحية والتأهيل المهني ليكن فاعلات في المجتمع.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير الفئة العمرية. وهذا قد يعزى الى ان هذه التعاونيات لا تستهدف فئة دون غيرها، او ان هذه التعاونيات تهتم بتطوير قدرة فئة عمرية دون اخرى، وانما تسعى لخدمة كافة الفئات العمرية دون تفريق.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير مكان السكن لصالح اللواتي اماكن سكنهن (مدينة، وقرية). وهذا قد يعزى ذلك لمدى توفر المواد الخام الموسمية وندرة وجود الثروة الحيوانية داخل اروقة المخيم، وكذلك قلة الاعتماد على الانتاج الزراعي، مما تضطر العاملات الى العمل الموسمي المجزوء، وبالتالي فان طبيعة عمل هذه التعاونيات داخل المخيم قد تتحدد فقط في مشغولات الزينة اليدوية والمطرزات، بالإضافة الى تصنيع بعض انواع الحلويات، والتي في الغالب تكون عملية تسويقها اسهل، هذه العوامل مرتبطة بشكل كبير، فقلة الاعتماد على الإنتاج الزراعي، يؤثر على مستوى توفر المواد الخام، ندرة الثروة الحيوانية والابتعاد عنها يؤدي الى قلة المورد، التوجه نحو العمل الحرفي المتعلق بالاحتياجات الثانوية اصبح اكثر ملاءمة لتوجهات المجتمع التي نمت مؤخرا وهي البعد الاستهلاكي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي. وترى الباحثة ان ذلك قد يعزى الى ان التعاونيات تقدم خدماتها، وتسهم في تحسين الوضع الاقتصادي للعاملات بصورة عامة، دون تمييز تبعا للمؤهل العلمية، وخاصة في ظل انتشار البطالة في صفوف الشباب والشابات عموما والحاصلين على شهادات علمية على وجه الخصوص، وهذا بدوره يدفع باتجاه البحث عن فرص عمل، مما يلغي التمييز المرتبط في المؤهل

العلمي، فالجميع يعمل داخل التعاونية لتحسين مستوى المعيشة بنفس الدرجة ونفس المردود المالي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الاطفال. وترى الباحثة ان التعاونيات تهتم بكافة النساء ذوات الدخل المتدني دون تمييز تبعا للحالة الاجتماعية او عدد الاطفال، فالهدف منها النساء بشكل أساس بغض النظر عن عدد اطفالهن او حتى حالتهن الاجتماعية، وبناء على المعطيات غالبية النساء اللواتي لديهن عدد أطفال اكثر ويعشن في ظروف اقتصادية متدنية يحاولن البحث عن فرص عمل في داخل المنطقة او قريبة من مكان سكنهن للمساهمة في تحسين اوضاعهن الاقتصادية وتلبية احتياجاتهن الاسرية
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع العضوية. وذلك قد يعزى الى ان عملية تعبئة الاستبيانات داخل التعاونيات تمت من خلال الرئيسة للتعاونية وبوجودها، ويعود ذلك لاعتبارات خاصة بالعاملات بانها تجيب وفقا لما يناسب العضوة المسؤولة او صاحبة القرار من اجل الاستمرار في العمل داخل التعاونية، وعليه فقد يكون ذلك له تأثير واضح على الاستجابة وبالتالي تبين عدم وجود فروق تبعا لنوع العضوية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمستوى الدخل من التعاونيات. وقد يعزى ذلك ان مستوى الدخل من التعاونية مرتبط بكمية الانتاج وساعات العمل التي تلتزم بها العامل داخل التعاونية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \leq (\alpha)$في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لوجود تامين صحي. وقد يعزى ذلك الى ان التعاونيات ليس من مسؤولياتها المباشرة تقديم تامين صحي للعاملات.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع التامين الصحي في حال وجوده. وهذا قد يعزى ايضا الى ان وجود تامين صحي سواء كان حكومي او خاص ليس له أي تأثير على واقع عمل النساء داخل هذه التعاونيات، بالرغم من التامين الصحي حق أساسي للعاملات، ومن المفترض ان يتم العمل على تحصيله من اجل خلق

بيئة عمل أمنة ومريحة، ولكن لا يوجد هذا النهج في التعاونيات حتى اللحظة ويغيب عن بال العاملات موضوع حقهن في التامين الصحي، ولكن في حال قيام التعاونية بعمل تامين صحي لفئة دون غيرها فهذا قد ينعكس بصورة مباشرة على النتائج.

3.1.5. نتائج السؤال الثالث: المتعلقة بمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية.

- أن الدرجة الكلية لتحسين معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية جاءت بدرجة مرتفعة، وهذا قد يعزى لان هذه التعاونيات غالباً ما تستهدف الفئات المهمشة من النساء ذوات الدخل المحدود، وبالتالي فان أي دخل اضافي قد ينتج عن تلك التعاونيات لا بد وان يترك اثره على هذه النساء. وهذا ما كشفت عنه نتائج الفقرات حيث بينت النتائج ان الفقرة رقم (19) والتي تنص على (ساهم الدخل في توفير الأقساط المدرسية/ الجامعية لأبنائي) في الترتيب الاول معبرة عن درجة مرتفعة جداً، وجاءت الفقرة رقم (17) في الترتيب الثاني والتي تنص على (الدخل الذي اتقاضاه ساهم في زيادة تحسين نوعية الغذاء لأفراد اسرتي) وبمتوسط حسابي قدره (4.04) معبرة عن درجة مرتفعة، وجاءت الفقرة رقم (16) في الترتيب الثالث والتي تنص على (ساهم عملي في التعاونية في رفع مستوى دخل اسرتي) وبمتوسط حسابي قدره (3.97) معبرة عن درجة مرتفعة كذلك، وهذا يعني ان التعاونيات ساهمت في تحسين الاوضاع المالية لبعض الاسر من خلال المساهمة في توفير الاقساط الدراسية او تحسين نوعية الغذاء او بالمجمل رفع مستوى الدخل للأسرة.
- في حين جاءت الفقرة رقم (22) والتي تنص على (الدخل الذي اتقاضاه ساهم في زيادة الانفاق على الكماليات) في الترتيب الاخير بمتوسط حسابي قدره (2.59) معبرة عن درجة منخفضة. وهذا قد يعزى الى طبيعة الفئة المستهدفة والتي تعاني من ظروف اقتصادية سيئة تجعلها تهتم بتوفير الحاجات الاساسية لأفراد اسرها بدل الانفاق على الكماليات.

4.1.5 النتائج المتعلقة بالإجابة عن فرضيات الدراسة وسؤال الدراسة الرابع.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير التعاونية. وترى الباحثة الى جميع التعاونيات تسعى لتحسين مستوى المعيشة بصورة عامة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير الفئة العمرية. وقد يعزى ذلك الى ان الدخل الذي تقدمه التعاونيات لا يرتبط بالفئة العمرية، وانما يتم توزيعه حسب ساعات العمل والانتاج.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq \alpha$) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تعزى لمتغير مكان السكن لصالح اللواتي اماكن سكنهن (مدينة، وقرية). وهذا قد يعزى لكمية الانتاج وطبيعته داخل التعاونية التي تختلف تبعا لاختلاف مكان السكن بين القرية والمدينة وبين المخيم.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي. وقد يعزى ذلك الى ان الدخل الذي تقدمه التعاونيات لا يرتبط بالمؤهل العلمي للعاملات، وانما يتم توزيعه حسب ساعات العمل والانتاج.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد الاطفال. وترى الباحثة ان التعاونيات تستهدف كافة النساء اللواتي يعانين من ظروف اقتصادية سيئة وليس فقط تبعا لعدد الاطفال، وبالتالي لا يوجد اختلاف في مستوى الدخل تبعا لذلك.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع العضوية. وهذا قد يعزى الى رضا العاملات عن الدخل الذي يعود عليهن من التعاونيات، خاصة وان أي دخل اضافي يساهم في تحسين معيشتهن لا بد وان يترك اثر ايجابي على الجميع دون استثناء.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمستوى الدخل من التعاونيات. وقد يعزى ذلك الى رضا العاملات ايضا عن ما يتم تحقيقه من اجور ناتجة عن العمل في التعاونية، حيث يتم توزيع العائد بالتساوي دون تمييز.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير وجود تامين صحي. وترى الباحثة ان غالبية النساء ضمن عينة الدراسة لا يوجد لديهن تامين صحي وهذا قد يكون انعكس ايضا على النتائج.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير نوع التامين الصحي في حال وجوده. ويعزى ذلك الى ان وجود تامين صحي سواء كان حكومي او خاص فانه لا يؤثر على مستوى المعيشة بصورة عامة، وقد يكون هناك متغيرات اخرى لها تأثيرها على مستوى المعيشة مثل المعاناة من مرض مزمن.

5.1.5 نتائج السؤال الخامس

- وجود علاقة ايجابية دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha\leq.05$)، بين واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية وبين تحسين المعيشة(في جنوب الضفة الغربية). وهذا قد يعزى الى الهدف الرئيس لإنشاء التعاونية هو تلبية احتياجات النساء العاملات والتي تؤدي في المحصلة النهائية الى زيادة دخلهن، وتحسين مستوى معيشتهن إقتصاديا واجتماعيا. وبالتالي اظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية.

6.1.5 نتائج السؤال السادس

- وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha\leq .05$) لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في التنبؤ بتحسين المعيشة. وترى الباحثة ان عمل النساء في التعاونيات الانتاجية لا بد وان يترك اثر على مستوى معيشتهن، ومن البديهي ان يكون هناك مؤشرات خاصة تعطي قدرة على التنبؤ في ذلك، خاصة اذا ما توفرت البيئة المناسبة لعمل هذه التعاونيات التي غالبا ما تسعى الى زيادة الانتاج وتحسين مستوى العمل والمعيشة لأعضائها وتقديم الخدمات الضرورية وحث الاعضاء على العمل والنشاط في منطقة اختصاصها، وهذا بدوره لا بد وان يترك اثر ايجابي على دخل العاملات.

2.5 توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة، فان الباحثة توصي بما يلي:

توصيات للحكومة الفلسطينية/ هيئة العمل التعاوني

- تبني استراتيجيات اعلام منظمة، تهدف الى تضمين أهمية العمل التعاوني كأحد مقومات الصمود، من خلال لنشر فكر ومبادئ العمل التعاوني.
- انشاء جسم داعم، يضم القطاع الحكومي، مؤسسات المجتمع المدني المختصة، القطاع الخاص لزيادة الاهتمام بعمل التعاونيات وتوفير كل ما يلزمها من طاقات ووسائل وخبراء، خاصة وان نتائج هذه الدراسة اظهرت وجود درجة متوسطة لواقع عمل التعاونيات الانتاجية في الضفة الغربية.
- دعم مشاريع إنتاج حيواني إلى جانب الإنتاج الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني خاصة في التعاونيات العاملة في المخيمات، والتي اظهرت وجود ضعف في واقع عملها.
- ضرورة العمل من قبل الجهات المختصة على تطوير وتنمية قدرات النساء العاملات في التعاونيات حول مأسسة العمل داخل التعاونيات، بالإضافة الى تطوير قدراتهن حول مبادئ وفكر العمل التعاوني، وعلاقته بالتقوية والتمكين الشمولي.
- تطوير قدرات العاملات في التعاونيات على اليات التسويق الحديثة، مهارات واساليب تسويق ملاءمة وتساعد على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.
- خلق استراتيجيات تسويق على المستوى الوطني والدولي من قبل هيئة العمل التعاوني،" فتح أسواق شعبية مناطقية" دعم وتمويل التعاونيات للمشاركة في المعارض الدولية ذات الصلة.
- تبني سياسة وطنية تنص على اعفاء التعاونيات الإنتاجية من دفع رسوم أنشطة التسويق التي تنظمها جهات الاختصاص على المستويين الدولي والوطني، ادماجهن في الخطط الوطنية لتسويق المنتوجات الفلسطينية.
- تحديد استراتيجية عمل واضحة من قبل وزارة العمل، لضمان تقديم الدعم الفني والمالي للتعاونيات.
- ادماج التعاونيات الإنتاجية التي تديرها النساء في الخطة الاستراتيجية لمناهضة العنف ضد المرأة، للمساهمة في دراسة واقع التعاونيات، ووضع برامج تدخل مناسبة.

توصيات موجهه للمؤسسات النسوية ،،

- انشاء جمعيات التوفير والتسليف الزراعية التعاونية لتسهل من عمل هذه الجمعيات.
- بناء قدرات الاشخاص الذين يعملون على ادارة الجمعيات التعاونية وتوفير الكوادر المتخصصة مع تطوير البحوث العلمية الخاصة بهذا المجال.
- نشر الوعي والمعرفة بأهمية العمل التعاوني من خلال تنفيذ الحملات الارشادية والتوعوية وأقامه الندوات والمؤتمرات الخاصة بهذا المجال.
-

توصيات موجهه للمؤسسات الاكاديمية والتعليمية،،

- ادماج الفكر التعاوني في المناهج الفلسطينية.
- تحفيز وتشجيع الطلبة الجامعيين على اعداد الابحاث العلمية والدراسات المتعلقة بالتعاونيات.
- بناء مذكرات تفاهم ما بين المؤسسات التعليمية والخريجين والتعاونيات. لإعداد مشاريع وبرامج مشتركة تسهم في إعادة تعزيز أهمية العمل التعاوني في المجتمع الفلسطيني.

المراجع:

القران الكريم

أولاً: المرجع العربية:

أبو القاسم، صالح محمد. (2014). الجمعيات التعاونية ودورها في زيادة الإنتاجية: دراسة حالة تعاونيات منتجي الصمغ العربي بولاية غرب كردفان، مجلة جامعة غرب كردفان للعلوم والانسانيات، 8: 297 – 316.

ابو كشك، ياسر توفيق.(2017). **تقييم برنامج تمويل المشاريع الذي تنفذه دائرة شؤون اللاجئين ودوره في تحسين ظروف المعيشة في مخيمات الضفة الغربية – حالة دراسية(مخيمات عسكر والجلزون)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

ابو نصر، مدحت، محمد، ياسمين.(2017). **التنمية المستدامة، مفهومها وأبعادها ومؤشراتها**، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.

ابو نمر، جمال علي.(2012). **واقع الجمعيات التعاونية الفلسطينية وآفاق تطويرها من خلال دراسة التعاونيات الزراعية في شمال الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

إصليح، سامر موسى.(2015). **تقدير دالة التكاليف والانتاج في قطاع الصناعات الغذائية: دراسة قياسية على فلسطين 2013م**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية–غزة، فلسطين.

الاغبر، مهدي عثمان.(2007). **تحليل وتقييم واقع الصناعات الغذائية في مدينة نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

أمان، الائتلاف من أجل النزاهة. (2021). **حوكمة التعاونيات الزراعية في فلسطين، الفريق الاهلي لدعم شفافية الموازنة العامة**، رام الله، فلسطين.

الرباح، عبد اللطيف.(2006). التربية على العمل التطوعي، وعلاقته بالحاجات الإنسانية(دراسة تأصيلية)، **دراسات تربوية واجتماعية- جامعة حلوان**، م(12)، ع(3)، ص ص 93 – 117.

البار، ابراهيم حسن.(2011). التعاونيات الزراعية اليمنية في مواجهة التطورات الاقتصادية، **مجلة شؤون العصر-المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية**، 15(42-41): 249 – 270.

بدر، أشرف و"علي حسين"، حمدي، وشبيطة، ريما، والحجار، عائدة.**(2016). مشاركة المرأة في القوى العاملة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات**، https://www.masarat.ps/ (2022/08/11).

بدري، بخيتة أحمد.(2014). **دور الجمعيات التعاونية الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية- دراسة حالة جمعية دبك والتكينة الزراعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

البطمة، سامية.(2015). **فتح سوق العمل للمرأة الفلسطينية**، شبكة السياسات الفلسطينية، https://al-shabaka.org/briefs (2022/08/17).

بلعيدي، محمد.(2022). دور قطاع الصناعة الغذائية في تنويع مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، **مجلة ريحان للنشر العلمي**، (19)، 341 – 363.

بومهدي، بشرى ومدينة، محمد.(2017). دينامية التعاونيات النسوية للمنتوجات الرستاقية – حالة إقليم تارودانت. **المجلة المغربية للريادة والابتكار والإدارة**، 2(1)، 98 – 110.

جبر، فادي فلاح.(2019). **تمكين النساء الريفيات من جميع سلاسل التصنيع الغذائي الزراعي**، ورشة العمل الوطنية حول "تمكين النوع الاجتماعي وتنمية ريادة الاعمال في المناطق الريفية – دور الطاقات المتجددة"، الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، عمان، الاردن.

جريعه، لبنى حبيب.(2016). **الصناعات الغذائية التقليدية ودورها في تحسين مستوى دخل الاسرة الريفية في محافظة السويداء**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

حداد، سحر.(2020). **2020 والمرأة الفلسطينية في القطاع التعاوني**، هيئة العمل التعاوني، فلسطين، (2022/08/20)http://www.cwa.pna.ps/events/23.

حرب، نعيم يوسف.(2014). **الشراكة الاوروموتوسطة وأثرها على التنمية الاقتصادية من وجهة نظر كبار المستثمرين في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

الحسين، إيناس احمد.(2007). **اثر الجمعيات التعاونية الزراعية على التنمية الريفية –حالة جمعية حلة كوكو التعاونية الزراعية – ولاية الخرطوم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان.

الحموز، عايد محمد.(2016): "دور المرأة الفلسطينية في تنيمه الرياضة المدرسية لدى تلميذات المرحلة الثانوية"، **المؤتمر العلمي السابع–المرأة والرياضة رهانات وتحديات**، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، الجزائر.

الخشن، السيد عبد العظيم.(2004). **إعادة هيكلة التعاونيات الزراعية في ظل التحرر الاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

دراغمة، عبد الكريم حسن.(2012). **دور الحركة التعاونية الفلسطينية في توفير فرص العمل وتعزيزها في سوق العمل من وجهة نظر ممثلي الجمعيات التعاونية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

الدوسكي، عايد علي واسماعيل، نريمان محمد.(2018). مستوى معارف المرأة الريفية في مجمع باكيرات بمحافظة دهوك في مجال الصناعات الغذائية وعلاقتها ببعض العوامل، **مجلة جامعة كركوك للعلوم الزراعية**، 9(1)، 11 – 19.

رمضان، بثينة عبد الرؤوف.(2019). التعاونيات التعليمية في مصر واعادة الهيكلة: المعاهد القومية نموذجاً، **مجلة العلوم التربوية**، 27(2)، 2 –52.

زبيري، رابح.(2010). دور الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي، **مجلة جديد الاقتصاد**، (5)، 82 – 94.

الزرو، صلاح.(2012). واقع الحركة التعاونية الفلسطينية وسبل تطويرها من وجهة نظر اصحاب القرار وصانعي السياسات، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الانسانية)**، 26(1)، 129– 152.

الزعبي، سجا طه.(2010). **دور المرأة في الاقتصاد المنزلي في محافظة درعا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا.

السلطان، فهد بن سلطان.(2009) اتجاهات الشباب الجامعي الذكور نحو العمل التطوعي– دراسة تطبيقية على جامعة الملك سعود، **مجلة رسالة الخليج العربي– السعودية**، 30(112)، 73 – 127.

سمار، نبيلة.(2022). أهمية الزراعة الذكية والصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي: مملكة البحرين، السعودية والامارات العربية المتحدة نموذجاً، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، 9(1)، 440– 463.

سمارة، عادل.(2018). **التعاونيات/ الحماية الشعبية- إصلاح أم تقويض للرأسمالية**، منشورات الارض المحتلة، فلسطين.

السروجي، فتحي.(2015). **إصلاح وتطوير القطاع التعاوني الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)**، رام الله، فلسطين.

سليم، منجد مثقال.(2012). **الاثار الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج التوفير والتسليف في الاغاثة الزراعية على المنتسبات في الجمعيات النسوية في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

الشمارخة، مجدل احمد.(2014). **الدور التنموي للمؤسسات الأهلية وانعكاسه على الحد من الفقر (مخيمات اللجوء في محافظة بيت لحم)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

شمخى، ختام نحيل.(2020). الصناعات الغذائية في مدينة العمار، **مجلة ابحاث ميسان**، 16(31)، 249 -267.

الشيخ، هالة مصطفى.(2015). **العوامل المؤثرة على التعاون بين العاملين في المنظمات الحكومية – دراسة حالة سلطة الاراضي/ قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية-غزة، فلسطين.

الصويص، خالد محمد.(2011). **واقع الصناعة في محافظة طولكرم من وجهة نظر رجال الاعمال والتجار (المشكلات والحلول المقترحة)**، مجلة الجامعة الاسلامية، 19(2)، 1493 – 1526.

الصيرفي، عماد، وسمارة، ناهد.(2016). **نساء في الظل: النساء والاقتصاد غير الرسمي في فلسطين،** جامعة بيرزيت، فلسطين، https://webcache.googleusercontent.com/search. (2022/8/20).

طه، التومة طه والميرغني، الشفاء علي ونبق، فاطمة عمر.(2020). اثر مشاركة المرأة في الانشطة الاقتصادية لمشروع الامن الغذائي بكرسي اليونسكو للعلوم والتكنولوجيا على تمكينها الاقتصادي–دراسة حالة منطقة ودرملي محلية بحري شمال بولاية الخرطوم، **مجلة العلوم الانسانية**، 21(1)، 141 – 152.

عبد الرزاق، فوزي.(2007). **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي – دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

عبد الغفار، أيمن أحمد.(2021). دور القطاع التعاوني في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية في ضوء الدستور المصري لسنة 2014م، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، 53: 435– 494.

عبد الله، محمد رشاد.(2004). التعاونيات والتكامل المصري السوداني، **مجلة الدراسات الاعلامية**، (114)، 473–484.

عبد المنعم، زينب لمعي ومندور، أحمد فؤاد وعبد العال، محمود أحمد. (2018). تحليل الاثار الاقتصادية والبيئية الناتجة عن الصناعات الغذائية بقطاع اللحوم في مصر، **مجلة العلوم البيئية– معهد الدراسات والبحوث البيئية– جامعة عين شمس**، 43(1): 661 – 680.

عبيدات، عدنان محمود.(1982). التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية المحتلة، **مجلة شؤون فلسطينية**، (127)، 41 – 73.

عبيدات، محمد.(2000). **التسويق الزراعي**، عمان، الاردن، دار وائل للنشر.

العتال، نبيل محمد.(2008). **واقع التخطيط الاستراتيجي في بلديات جنوب الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين .

العتيبي، محمد الفاتح.(2011). دور التعاونيات النسوية في التمكين الإقتصادي للمرأة من خلال الاستخدام الأمثل للتمويل الأصغر، **ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الاقتصادي بجامعة الاحفاد (2-3 اكتوبر)**، السودان.

العرب، هبه سيان.(2022). **أثر تمويل المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى معيشة المرأة الريفية في جنوب الخليل**، المركز الديمقراطي العربي، https://democraticac.de/?p=80434. (2022/08/10).

عساف، محمد مطلق.(2021). أحكام المطالبات والاستثناءات في تغطيات التأمين الصحي التعاوني، **مجلة بيت المشورة، دولة قطر**، (16)، 27- 64.

العساف، فريال حجازي.(2012). **المرأة الريفية وحقها في الغذاء الكافي**، المركز الوطني لحقوق الانسان، الاردن.

العسيلي، رجاء، ربايعة، نادية.(2011). دور الجمعيات النسوية الاسلامية في محافظات القدس وبيت لحم ورام الله في تثقيف المرأة الفلسطينية للنهوض بالمجتمع المحلي الفلسطيني، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، 1(23)، 119 – 157.

العكيلي، محمد حبيب. (2020). الجمعيات التعاونية الفلاحية وأثرها في العملية الانتاجية في قضاء الزبير في العراق. **مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع**, (52)، 158-174.

عيسى، ياسر حسني.(2019). **محددات الاستدامة المالية للمنظمات غير الربحية الفلسطينية في محافظة بيت لحم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

غالب، نهلة زهير.(2019). **دور المؤسسات الدولية في تحسين مستوى المعيشة للتجمعات البدوية في محافظة قلقيلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

غروف، نداء سليمان.(2019). **التمكين الإقتصادي للمرأة الفلسطينية العاملة في الجمعيات التعاونية (اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في الضفة الغربية كحالة دراسية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

فائزة، قش، ومهري، عبد الحميد.(2019). توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية، **مجلة دراسات اقتصادية**، 6(1)، 140 – 162.

فايد، فخري.(2003). عودة التعاونيات ضرورة وطنية واجبة، **مجلة الاقتصاد والمحاسبة**، (604)، 49 – 50.

الفراني، عبد الحميد جمال، ووشاح، غسان محمود. (2018). الصناعات الغذائية في فلسطين في العصر العباسي 132 – 492هـ// 750–1099م، **مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية**، 28، 220 – 242.

القريناوي، جبر سلامة.(2006). **قدرة قطاع الصناعات الغذائية على احلال الواردات – دراسة حالة قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية–غزة، فلسطين.

قعقور، رائدة موسى.(2010). **واقع الجمعيات التعاونية الزراعية في الضفة الغربية وافاق تطويرها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

قفة، بشير عبد المجيد.(2006). **الافاق التنموية لقطاع الصناعات الغذائية في فلسطين، دراسة الصناعات الغذائية في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية–غزة، فلسطين.

الكبير، سعدية على.(2019). الأحاديث الواردة في عمل المرأة جمع وتخريج ودراسة، **مجلة الدراسات العربية، جامعة المنيا**، 39(7)، 3297 – 3332.

كردي، فؤاد.(2015). دراسة تقييمية للأداء الإداري والمالي لجمعيات معاصر الزيتون التعاونية العاملة في محافظات الضفة الغربية، **مؤتمر الريادة والابداع في تطوير الاعمال الصغيرة في الفترة (05–06 مايو)**، الجامعة الاسلامية–غزة، فلسطين.

كريم، محمد.(2018). قراءة في القانون الجديد للتعاونيات، **المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن**، (57)، 41 –57.

محجوب، عزيز وأكنزه، عائشة.(2019). التعاونيات واشكالية تثمين المنتجات بالأرياف المغربية: حالة تعاونيات الصناعة التقليدية بإقليم تارة، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، **مركز جيل البحث العلمي**، (59)، 27 – 34.

محمد، كامل صلاح الدين، رافت، محمد ابراهيم.(2021). دور التعاونيات الزراعية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر – دراسة حالة محافظة الشرقية، **المجلة المصري للاقتصاد الزراعي**، 31(1)، 253 – 272.

المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.(2019). بعض مؤشرات التعاونيات في العالم بالمقارنة بتعاونيات فلسطين تحت الاحتلال، **ورقة مقدمة لمؤتمر التعاون في فلسطين**، رام الله، فلسطين.

مزراشي، فتحية.(2018). **اثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة – دراسة حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف–1–، الجزائر,

مسدالي، فاطمة.(2007). التعاونيات الفلاحية النسائية بالوسط القروي المغربي مهارات وانشطة جديدة، **مجلة البحث العلمي– جامعة محمد الخامس**، (49)، 41– 54.

مصطفى، لؤي صادق.(2005). **القدرة التنافسية الغذائية الفلسطينية وآفاق تطورها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

ملاوي، احمد ابراهيم.(2008). أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 24(2)، 255 – 275.

ناشور، إلهام خزعل.(2016). الجمعيات التعاونية الفلاحية ودورها في تنمية القطاع الزراعي في العراق، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، 38، 125– 144.

النمروطي، خليل أحمد ومكي، ماهر فايز.(2012). **دور التعاونيات في توفير فرص عمل للخريجين عمال مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين/مشكلات وحلول**، الجامعة الإسلامية بغزة – كلية التجارة، فلسطين.

هيئة العمل التعاوني.(2022). **تقرير الانشطة والانجازات –ربعي رابع 2021**، رام الله، فلسطين.

هيئة العمل التعاوني.(2022). **الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعاون 2021 – 2023**، مكتب رئيس الوزراء / الخطة الوطنية للتنمية، رام الله، فلسطين.

وزارة العمل، الادارة العامة للتعاون.(2012). **الدور الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات التعاونية في الضفة الغربية، دراسة تحليلية لصالح الادارة العامة للتعاون**، رام الله، فلسطين.

يونس، خالد "محمد تيسير".(2007). **المنظمات النسوية العاملة في شمال الضفة الغربية (واقع وطموح)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Al- Malki, M. Shalabi, Y. & Ladawdeh H.(2007) Mapping Palestinian Non Governmental Organizations in the West Bank and the Gaza Strip,Palestine Eonomic Policy research institute.

Ahrouch.S. (2010). les cooperatives au Maroc : Enjeux et evolutions. RECMA-revue international de l'économie sociale, n°322 p.23-26

Bijman, J & Wijers, G.(2019). Exploring the inclusiveness of producer cooperatives, Current Opinion in Environmental Sustainability, 41, 41-74

Bijman, W.J. Jos, & Hendrikse, George W.J, Co-Operatives in Chains: Institutional Restructuring in the Dutch Fruit and Vegetables Industry (Nov, 2003). ERIM Report Series Reference No. ERS-2003-089-ORG. http://ssrn.com/abstract=474429.

Blattman, C; Green, E; Annan, J; Jamison, J.(2013). Building Women's Economic and Social Empowerment through Enterprise : An Experimental Assessment of the Women's Income Generating Support Program in Uganda. Logica study series;no. 1. World Bank, Washington, DC.

Damisa, M.A., Samndi, R and Yohanna, M. (2007): Women participation in Agricultural Production: A probit Analysis. Journal of Applied sciences 7 (3): 412-416.

Dogarawa, A. (2010). "The Role of Cooperative Societies in Economic Development" Available at SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=162214

Galor, Z. (2003): Saving and Credit Cooperatives: Anew Conceptual Approach. (http://microfinancegateway.org/content/article/detail/14599.

Elbayar, Kareem (2005), "NGO Laws in Selected Arab States", International Journal of Non-for-Profit Law, Volume 7, No. 4, September 2005/ 3.

Leonardo, G, WegenerbLuiz, M, & Antoniallic, L.(2022). Competitiveness capability in the last large remaining Australian dairy cooperative, Journal of Co-operative Organization and Management, 10(1), 100163.

Obeidat, A. (2005). Palestinian Cooperative Development, history, current situation, and recommendations. Funded by UNDP, Jerusalem.

Sarour, S. Naser, R and Atallah, M. (2011). The Economic and social effects of foreign aid in Palestine. Palestine Monetary Authority.

Trindade, Marina; Neto, Sigismondo; & Filho, Francisco. (2010). Brazilian Credit Cooperatives and Financial Banks: A Ten Years Performance Comparison. University of Sao Paulo, http://www.fearp.usp.br/cooperativismo/artigo_francisco.pdf.

Shatanawi, M. Naber, S. and Al-Smadi, H. (2010): The Participation of Jordanian Women in Food Security and Food Production ،faculty of agriculture ،Amman university ،Jordan. 89-90

Philip, kate(2003).co-operative in south Africa: Their role in job creation and poverty reduction.South Africa foundation. in: http://www.sarpn.org/documents/d0000786/index.php.

Polat, Huseyin(2010): Cooperatives in the Arab World. Paper discussed in ILO Sub-Regional Workshop, Beirut, 23-26 Novemeber 2010. In.

Zhang, S, et al.(2020). The effect of cooperative membership on agricultural technology adoption in Sichuan, China, Journal of Co-operative Organization and Management, 62, 101508.

فهرس المحتويات:

ملحق رقم(1) استبانة الباحثة.....
ملحق رقم (2) قائمة المحكمين.....

ملحق رقم(1)

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

ماجستير بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

اختي العاملة تحية وبعد،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان: "**واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية ودوره في تحسين معيشتهن(في جنوب الضفة الغربية)**"، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية المستدامة– مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، من جامعة القدس. راجيةً التكرم بالإجابة عن فقرات الإستبانة ووضع إشارة (x) أمام العبارة التي تتفق ووجهة نظرك.

راجيةً التكرم بالإجابة عن فقرات الإستبانة ووضع إشارة (x) أمام العبارة التي تتفق ووجهة نظرك.

لذا ارجو من حضرتك الاجابة على جميع الاسئلة التي تحتوي عليها الاستبانة بدقة وموضوعية، علما بان الاجابة سوف تعامل بسرية تامة، ولا تشكل أي نوع من الاختبار، ولن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي فقط.

مع خالص الاحترام

الباحثة: لميه عابد شلالدة

إشراف: د. عبد الوهاب الصباغ

القسم الأول:

الرجاء وضع دائرة حول الاجابة المناسبة:

* العمر:	1. أقل من 20 سنة	2. بين 20 – 29 سنة	
	3. بين 30 – 39 سنة	4. بين 40 – 49 سنة	5. 50 سنة فاكثر
* مكان السكن	1. مدينة	2. قرية	
	3. مخيم	4. تجمع سكاني بدوي	
* المؤهل العلمي	1. ثانوي فأقل	2. دبلوم	3. بكالوريوس فأعلى.
* عدد الأطفال	1.لا يوجد	2.طفل واحد	
	3.اثنان	4. ثلاثة فاكثر	
* نوع العضوية	1. عضو هيئة ادارية	2. هيئة عامة	
	3. عاملة	4.غير ذلك (حددي.....)	
* مستوى الدخل	1. اقل من 500 شيكل	2. 500 شيكل – 999 شيكل	3. 1000 – 1499 شيكل
	4. 1500 – 2000 شيكل	5. اكثر من 2000 شيكل	
*وجود تامين:	1. نعم	2. لا	
*نوع التامين	1.لايوجد تامين	2.حكومي	3.خاص

القسم الثاني: واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية.

يرجى قراءة العبارات التالية ووضع اشارة (X) في المكان المناسب

الرقم	واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جداً
1	تعمل التعاونية ضمن قواعد عمل (مدونة سلوك) مقرة ومعلومة للجميع					
2	الادلة المالية والادارية مطبقة داخل التعاونية من قبل الهيئة الإدارية					
3	تقوم الهيئة الإدارية للتعاونية باشراك العضوات بكافه المعلومات الخاصة بالتعاونية					
4	تلتزم التعاونية بعقد اجتماعات دورية للهيئة الإدارية					
5	تلتزم التعاونية بعقد اجتماعات دورية للهيئة العامة					
6	هناك مشاركة في اتخاذ القرار من قبل العضوات					
7	يتم توزيع العمل والمهمات بين العاملات في التعاونية بدون تمييز					
8	الحصول على فرص التدريب ما بين عضوات الهيئة الإدارية والعاملات في التعاونية من الهيئة العامة يتم دون تمييز					
9	هناك مساواة في التمثيل الخارجي والمحلي للتعاونية ما بين العضوات في التعاونية					
10	ساعات العمل المسموحة للعضوات محددة بإجراء داخلي تلتزم به الجمعية التعاونية					
11	العضوات في التعاونيات يحصلن على فرص متساوية للمشاركة في الإنتاج					
12	الأنظمة والاجراءات في التعاونية المتعلقة بأجرة ساعة العمل تطبق على الجميع					
13	هناك اهتمام واضح من قبل الوزارات ذات الصلة بالتعاونية.					
14	وسائل الامان داخل التعاونية"(اطفائية، انذار ...) متوفرة باستمرار					
15	البنية التحتية للتعاونية مواءمة لاحتياجات النساء ذوات الإعاقة" (دورة مياه، ممرات.. وغير ذلك)					
16	تهتم التعاونية بتسويق المنتجات بشكل مباشر دون وسيط					
17	القيود على الحركة والنقل والتصاريح (اجراءات الاحتلال الاسرائيلي) تعيق من عمل التعاونية					
18	تلجا التعاونية للمشاركة في المعارض المحلية لتحسين عملية التسويق.					
19	تلجا التعاونية للمشاركة في المعارض المحلية لزيادة جودة المنتج					
20	تهتم التعاونية بتوفير وسائل اتصال حديثة (حاسوب وانترنت، فاكس....)					
21	تهتم التعاونية بتوفير التدريب المناسب للعاملات					

22	تهتم التعاونية بتوفير مرافق خدماتية (مستودعات التخزين لمستلزمات الانتاج او المنتجات)					
23	السياسات المالية للسوق الفلسطيني تسهل عملية التسويق للتعاونيات					
24	تكلفة الإنتاج لا يشكل معيق امام المنافسة في الأسواق.					
25	المواد الخام متوفرة باستمرار					
26	تعمل التعاونية ضمن قانون فلسطيني موحد لتنظيم عمل التعاونيات في فلسطين					
27	حركة السوق تتطلب العمل من قبل التعاونية بسرعه من خلال استراتيجيات تسويق مناسبة					
28	يوجد استراتيجية وطنية تولي الاهتمام بأولوية تسويق المنتج الوطني للتعاونية					
29	يوجد برنامج محاسبي لتنظيم اعمال التعاونية المالية					
30	تهتم التعاونية بالمشاركة في المعارض المحلية					

القسم الثالث: " تحسين مستوى المعيشة

يرجى قراءة العبارات التالية ووضع اشارة (X) في المكان المناسب

الرقم	الفقرة	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جداً
1	الدخل العائد علي من التعاونية يكفي لسد احتياجات اسرتي الرئيسية					
2	اعتقد ان عدد ساعات العمل المطلوبة مني يتناسب مع المردود المادي الذي اتقاضاه من التعاونية					
3	معدل الدخل من التعاونية يتوافق مع قانون الحد الأدنى للأجور					
4	اشعر بالرضا عن مستوى الدخل الذي احصل عليه من التعاونية					
5	الدخل الذي اتقاضاه من التعاونية ساهم في توفير (العلاج - التامين الصحي) لأفراد اسرتي					
6	المردود المادي الذي اتقاضاه ساهم في زيادة قدرتي على توفير مستلزمات الدراسة لأبنائي					
7	الدخل الذي اتقاضاه ساهم في تعزيز المكانة الاجتماعية لأسرتي.					
8	ساهم الدخل الذي اتقاضاه من التعاونية في زيادة قدرتي على شراء أجهزة كهربائية لمنزلي					
9	الدخل الذي اتقاضاه من التعاونية ساهم في زيادة قدرتي على سداد الديون المستحقة على اسرتي					
10	الدخل الذي اتقاضاه من التعاونية ساهم في توفير فرص الرفاه لأسرتي (سفر، رحلة، عمرة، حج...).					
11	الدخل الذي اتقاضاه من التعاونية ساهم في توفير مستلزمات الغذاء الأساسية لأفراد أسرتي					

12	المردود المادي الذي اتقاضاه ساعد في زيادة قدرتي على شراء الملابس لأفراد اسرتي						
13	المردود المادي الذي اتقاضاه ساعد في زيادة قدرتي على (توفير او تحسين) واقع السكن لأسرتي						
14	الدخل الذي اتقاضاه من التعاونية ساهم في تغطية نفقات المواصلات لأفراد اسرتي.						
15	المردود المادي الذي اتقاضاه ساعد في تحسين مستوى معيشة اسرتي						
16	ساهم عملي في التعاونية في رفع مستوى دخل اسرتي						
17	الدخل الذي اتقاضاه ساهم في زيادة تحسين نوعية الغذاء لأفراد اسرتي						
18	الدخل الذي اتقاضاه ساهم في زيادة القدرة الشرائية لأسرتي.						
19	ساهم الدخل في توفير الأقساط المدرسية/ الجامعية لأبنائي						
20	الدخل الذي اتقاضاه ساهم في زيادة الاكتفاء الذاتي لأسرتي						
21	الدخل الذي اتقاضاه ساهم في قدرتي على انشاء مشروع اقتصادي لأسرتي						
22	الدخل الذي اتقاضاه ساهم في زيادة الانفاق على الكماليات						

شكراً لتعاونك

الباحثة

لميه شلالدة

ملحق رقم (2)

قائمة المحكمين والمحكمات

الرقم	الاسم	مكان العمل
.1	د. نداء أبو عواد	أستاذة دراسات المرأة والتنمية/ جامعة بير زيت
.2	د. عايد الحموز	أستاذ مساعد تخصص علم نفس/ جامعة القدس، أبو ديس
.3	د. نايف جراد	جامعة أبو ديس ومدير معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي
.4	أ. وسام الرفيدي	محاضر في علم الاجتماع/ جامعة بيت لحم
.5	أ. رولى أبو دحو	محاضرة في دراسات المرأة جامعة بير زيت
.6	أ. أستاذة حنين زيدان	مديرة جمعية تنمية الفتاة الريفية

الفهارس

فهرس الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
1.3	توزيع افراد مجتمع الدراسة تبعا ل (أسم التعاونية، وطبيعة التسجيل، ونطاق العمل، ونوع الانتاج، ومكان الانتاج، وهل تتلقى مساعدات، وعدد العاملين، ونوع المنتج).	86
2.3	توزيع المبحوثات تبعاً للتعاونية	87
3.3	توزيع المبحوثات تبعا للفئة العمرية	88
4.3	توزيع المبحوثات تبعا لمكان السكن	89
5.3	توزيع المبحوثات تبعا للمؤهل العلمي	90
6.3	توزيع المبحوثات تبعا لعدد الأطفال	91
7.3	توزيع المبحوثات تبعا لنوع العضوية	91
8.3	توزيع المبحوثات تبعا لمستوى الدخل من التعاونيات	92
9.3	توزيع المبحوثات تبعا لوجود تامين صحي	93
10.3	توزيع المبحوثات الطلاب تبعا لنوع التامين الصحي في حال وجوده	94
11.3	طول الفئات الخاصة بمقياس واقع عمل التعاونيات	95
12.3	نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية مع الدرجة الكلية للمقياس.	96
13.3	طول الفئات الخاصة بمقياس تحسين مستوى المعيشة	97
14.3	نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات تحسين مستوى المعيشة مع الدرجة الكلية.	98

1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية.	102
2.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير التعاونية.	104
3.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً للتعاونية.	105
4.4	نتائج اختبار توكي (Tukey) لمعرفة اتجاه الدلالة على الدرجة الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لمتغير التعاونية.	105
5.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير الفئة العمرية.	106
6.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً للفئة العمرية.	106
7.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير مكان السكن.	107
8.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لمكان السكن.	107
9.4	نتائج اختبار توكي (Tukey) لمعرفة اتجاه الدلالة على الدرجة الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لمتغير مكان السكن.	108

10.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير المؤهل العلمي.	108
11.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً للمؤهل العلمي.	109
12.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير عدد الاطفال.	109
13.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لعدد الاطفال.	110
14.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير نوع العضوية.	110
15.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لنوع العضوية.	111
16.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير مستوى الدخل من التعاونيات.	111
17.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لمستوى الدخل من التعاونيات.	112
18.4	نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في المتوسطات الحسابية الكلية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير وجود تامين صحي.	112

19.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لواقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لنوع التامين الصحي.	113
20.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لنوع التامين الصحي في حال وجوده.	113
21.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية.	114
22.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير التعاونية.	116
23.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً للتعاونية.	116
24.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير الفئة العمرية.	117
25.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً للفئة العمرية.	118
26.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير مكان السكن.	118
27.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لمكان السكن.	118

28.4	نتائج اختبار توكي (Tukey) لمعرفة اتجاه الدلالة على الدرجة الكلية لتحسين المعيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لمتغير مكان السكن.	119
29.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير المؤهل العلمي.	120
30.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً للمؤهل العلمي.	120
31.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لمتغير عدد الاطفال.	121
32.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لعدد الاطفال.	121
33.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير نوع العضوية.	122
34.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لنوع العضوية.	122
35.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير مستوى الدخل من التعاونيات.	123
36.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لمستوى الدخل من	123

	التعاونيات.	
37.4	نتائج اختبار ت (t-test) للفروق في المتوسطات الحسابية الكلية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعا لمتغير وجود تامين صحي.	124
38.4	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية تبعا لنوع التامين الصحي.	124
39.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) للفروق في متوسطات مستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية تبعاً لنوع التامين الصحي	125
40.4	معاملات ارتباط بيرسون بين درجات أفراد عينة الدراسة على مقياسي واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية وتحسين المعيشة(في جنوب الضفة الغربية	125
41.4	نتائج معامل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression)(R2) لقياس مدى إسهام (واقع عمل النساء في التعاونيات الإنتاجية) في التنبؤ بتحسين المعيشة.	126

فهرس الاشكال

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	مبادئ التعاون السبعة	48
2	توزيع المبحوثات تبعا لمتغير التعاونية	88
3	توزيع المبحوثات تبعا للفئة العمرية	89
4	توزيع المبحوثات تبعا لمكان السكن	90
5	توزيع المبحوثات تبعا للمؤهل العلمي	90
6	توزيع المبحوثات تبعا لعدد الأطفال	91

7	توزيع المبحوثات تبعا لنوع العضوية	92
8	توزيع المبحوثات تبعا لمستوى الدخل من التعاونيات	93
9	توزيع المبحوثات تبعا لوجود تامين صحي	93
10	توزيع المبحوثات تبعا لنوع التامين	94

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	أسماء الأشخاص الذين تم عرض أداة الدراسة عليهم لمطالعتها وابدأ الرأي فيها.....	139
2	ادارة الدراسة قبل التحكيم/ النسخة الاولية	140
3	ادارة الدراسة بعد التحكيم/ النسخة النهائية	147

فهرس المحتويات

الرقم	المبحث	الصفحة
	الإقرار.....	أ
	الشكر والتقدير.....	ب
	مصطلحات الدراسة.....	ج
	الملخص بالعربية.....	هـ
	الملخص بالإنجليزية.....	ز
	الفصل الأول: الاطار العام للدراسة.....	**1**
1.1	مقدمة.....	2
2.1	مشكلة الدراسة.....	5
3.1	مبررات الدراسة	6
4.1	أهمية الدراسة.....	7

5.1	اهداف الدراسة	8
6.1	اسئلة الدراسة	9
7.1	فرضيات الدراسة.....	10
8.1	نموذج الدراسة.....	10
9.1	حدود الدراسة.....	9
10.1	هيكل الدراسة	11
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....	**13**
1.2	الإطار النظري.....	14
1.1.2	التعاونيات.....	14
1.1.1.2	مقدمة.....	14
2.1.1.2	مفهوم التعاون والتعاونيات	18
3.1.1.2	تاريخ التعاونيات	21
4.1.1.2	اهداف التعاونيات	27
5.1.1.2	الأنشطة التي تقوم بها التعاونيات	28
6.1.1.2	تصنيف التعاونيات.....	29
7.1.1.2	اهمية التعاونيات	32
8.1.1.2	منهج تطوير التعاونيات	34
9.1.1.2	المشاكل التي تواجه الجمعيات التعاونية	35
10.1.1.2	قيم ومبادئ التعاونيات	38
11.1.1.2	الدور الإقتصادي والتنموي للجمعيات التعاونية: (تحسين مستوى الدخل):	41
2.1.2	الصناعات الغذائية	45
1.2.1.2	مقدمة	45
2.2.1.2	مفهوم الصناعات الغذائية	46
3.2.1.2	اقسام الصناعات الغذائية	47
4.2.1.2	وظائف الصناعات الغذائية	48

5.2.1.2	أهمية الصناعات الغذائية ودورها في التنمية	49
6.2.1.2	دور المرأة في الصناعات الغذائية	52
7.2.1.2	التحديات التي تواجه الصناعات الغذائية	55
2.2	الدراسات السابقة.....	59
1.2.2	الدراسات العربية التي بحثت في موضوع التعاونيات	59
2.2.2	الدراسات الاجنبية التي بحثت في موضوع التعاونيات	69
.3.2.2	التعقيب على الدراسات السابقة العربية والاجنبية	74
	الفصل الثالث: طرق الدراسة وإجراءاتها.....	**77**
	الطريقة والإجراءات.....	78
1.3	منهج الدراسة.....	78
2.3	مجتمع الدراسة.....	78
3.3	عينة الدراسة.....	79
4.3	أداة الدراسة.....	86
5.3	إجراءات تطبيق الدراسة	91
6.3	المعالة الإحصائية.....	91
	الفصل الرابع: نتائج الدراسة.....	**93**
1.4	**نتائج الدراسة.....**	94
1.1.4	نتائج السؤال الأول.....	94
2.1.4	نتائج السؤال الثاني.....	96
3.1.4	نتائج السؤال الثالث.....	106
4.1.4	نتائج السؤال الرابع.....	108
5.1.4	نتائج السؤال الخامس.....	117
6.1.4	نتائج السؤال السادس.....	118
	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	**119**
1.5	مناقشة النتائج.....	120
1.1.5	نتائج السؤال الاول: المتعلقة بواقع عمل النساء في التعاونيات	120

	الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية.	
2.1.5	النتائج المتعلقة بالإجابة عن فرضيات الدراسة وسؤال الدراسة الثاني:	120
3.1.5	نتائج السؤال الثالث: المتعلقة بمستوى معيشة النساء العاملات في التعاونيات الإنتاجية في الصناعة الغذائية في جنوب الضفة الغربية.	122
4.1.5	4.1.5 النتائج المتعلقة بالإجابة عن فرضيات الدراسة وسؤال الدراسة الرابع.	123
5.1.5	نتائج السؤال الخامس	124
6.1.5	نتائج السؤال الخامس	124
2.5	**توصيات الدراسة**.....	**125**
	المراجع.....	**126**
	المراجع العربية.....	**126**
	المراجع الأجنبية.....	**136**
	الملاحق.....	**138**
	الفهارس.....	**150**